د . عبد الغفار عزيز

تحديد النسل
جريمة
فى حق الدين والوطن

التضليل الاعلامى وفبركة الفتاوى

أكذوبة الانفجار السكانى وقلة الموارد

الرد على بيان فضيلة المفتى

رأى مجمع البحوث الاسلامية هو الرأى المعتمد

إهـــداء

إلى

أبناء مصر المخلصين من حكام ومحكومين

وإلى

كل من يود معرفة حقيقة جريمة تحديد النسل،

ووقف الإنجاب بحجة قلة الموارد ونقص الإنتاج. . .

اقدم هذه الدراسة..

حسـبة لله تعالى وأداء لواجب الامـر بالمعروف والنهى عن المنكر.

د.عبد الغفار عزيز

«إنما أنكح للولد».

عمر بن الخطاب

«إن كثرة السكان هى التحدى الذى يخرج حضارة إنسانية إلى الوجود».

آرنولد توينى

«إن القول بأن الأرض اكتظت بسكانها أو أنها تكتظ بهم حين يحتوى كوكبنا على ستة آلاف إلى عشرة آلاف مليون من الناس -هو قول يحتويه الجهل وسوء تصرف الإنسان لا شح الطبيعة، ووفرة السكان ».

ميشيل سيد

الأستاذ بالمعهد الزراعى بباريس

«وأما بشأن تحديد النسل يقرر المؤتمر: إن الإسلام رغب فى زيادة النسل وتكثيرة، لأن كثرة النسل تقوى الأمة الإسلامية، اجتماعياً واقتصادياً وحربياً وتزيدها عزة ومنعة، وإذا كانت هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل. فللزوجين، أن يتصرفا، طبقاً لما تقتضيه الضرورة، وتقدير هذه الضرورة متروك لضمير الفرد ودينه، ولا يصح شرعاً وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل، بأى وجه من الوجوه، وإن الإجهاض بقصد تحديد النسل، أو استعمال السوائل التى تؤدى إلى العقم لهذا الغرض أمر لا تجوز ممارسته شرعاً للزوجين أو لغيرهما، وأوصى المؤتمر بتوعية المواطنين وتقديم المعونة لهم فى كل ما سبق تقريره بصدد تنظيم النسل».

من بيان للشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر


بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٥٨٣٣

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه الأطهار، أما بعد

فإن هدفنا جميعاً واحد: «مستقبل أفضل»

رأيهم: أن زيادة النسل هى السبب فى كل ما نعانى من نكبات

ورأينا: أن السبب فى نكباتنا هو البعد عن منهج الله الذى يدعو إلى حسن التخطيط والإدارة، وعدالة توزيع الدخل، واستغلال الطاقات البشرية.

رأيهم: أن مصر تعانى نقصاً هائلا فى الموارد الطبيعية.

ورأينا: - المستمد من إحصاءاتهم - أن المستغل من موارد مصر الطبيعية والبشرية لا يزيد عن عُشر ما نملكه ونستطيعه.

رأيهم: أن الحد من التزايد السكانى يسبب النمو الاقتصادى.

ورأينا: أن النمو الاقتصادى هو الذى يحد من تزايد السكان.

رأيهم: أن وادى النيل ضيق، لا يحتمل مزيداً من السكان.

ورأينا: أن وادى النيل ضيق جدا، «فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه»، وأصلحوا صحراء مصر الخالية الظامئة لكل قطرة ماء ودقة فأس.

رأيهم: أن على الدولة أن تتدخل فوراً لإصدار تشريعات تحث الناس على تحديد النسل.

ورأينا: أن على الدولة أن تتوقف فوراً عن الدعاية - مجرد الدعاية - لتنظيم الأسرة الذى هو تحديد النسل.

* * *

عندما صدر هذا الكتاب لأول مرة منذ أقل من عامين، لم نكن نتصور أنه يمكن أن يحقق مثل هذا الزيوع والانتشار السريعين، دون حملات دعائية، فى وقت عز فيه القارئ الجاد، وأصبح من العسير على كثيرين أن يضحوا بثمن أربعة أرغفة (وأحياناً رغيفين) ليشتروا جريدة، فما بالنا بكتاب ؟ ؟

ولشد ما شعرنا بالزهو والافتخار حين قابلنا أناسا من دمياط والمنصورة والمحلة وادفو وشبين الكوم وسوهاج وغيرها قرأوا الكتاب واشتروا منه نسخاً مضاعفة أهدوها لمعارفهم وأقاربهم.

كما جاءتنا رسائل من الأردن والمغرب والكويت ونيجيريا، من طلبة بالمدارس والجامعات، ومهندسين، وأطباء، وأساتذة بالجامعة يطلبون فيها نسخاً من الكتاب بعد أن قرأوا عرضاً ملخصاً له بجريدة الشرق الأوسط السعودية. ونحمد الله أن وفقنا لإرسال النسخ المضلوبة لطالبيها.

ونحن على يقين من أن قراء هذا الكتاب القادرين على تمييز الغث من السمين سينتهون من قراءة الكتاب وقد أدركوا أن تحديد النسل ليس هو الحل، وأن على الدولة أن تكف عن استخدامه مشجباً تعلق عليه أخطاءها وسوء تصرفاتها. وأن الحق أحق أن يتبع مهما تضخمت الدعاية المضادة وتكلفت، وأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين.

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (٨٨) ﴾ (هود: ٨٨)

مهندس

وائل عبد الغفار عزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

قصة هذا الكتاب

فى يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٨٨ أعلنت جريدة الأهرام المصرية وبعناوين ضخمة كبيرة، أن مفتى مصر يعلن أن (تنظيم الأسرة) حلال للظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وأن من حق الدولة إصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التى تقدمها لعدد من أطفال كل أسرة.

وقد أثارت هذه الفتوى الخطيرة ردود أفعال كبيرة فى مصر والعالم الإسلامى كله، واتصل بى عدد من الأصدقاء من علماء الأزهر يطلبون منى الرد على هذه الفتوة فى العمود الأسبوعى الذى أكتبه فى جريدة الوفد كل يوم جمعة تحت عنوان «دعوة حق». وقد كتبت العمود الأول فى هذا الموضوع يوم الجمعة ٢٩ يوليو تحت عنوان «لا لا يافضيلة المفتى» والذى أودعنا صورة منه فى نهاية الكتاب. ثم كتبت عموداً آخر فى الجمعة التالية ٥ أغسطس فى هذا الموضوع تحت عنوان «رفقاً بالضرورة يافضيلة المفتى» ناقشت فيه فضيلته فى ضرورة وضع حدود لما يسمى بالضرورة. ويجد القارئ صورة منه أيضاً فى ملحق الكتاب الختامى .

وقد إتصل بى عدد كبير من الناس ومن العلماء أيضاً ، يطلبون منى كتابة دراسة كاملة فى هذا الموضوع حتى يطمئن الناس إلى الرأى الصحيح فى هذا الموضوع الخطير الذى يتعلق بحياتهم ودينهم، فكتبت الجزء الأول من هذه الدراسة تحت عنوان «مشكلة

مصر فى قله النسل لا فى زيادته ». وقد تفضل الصحفى الكبير الأستاذ صلاح منتصر بنشره كاملاً فى ثلاث صفحات من مجلة أكتوبر الصادرة فى ٧ أغسطس ٨٨، تشتمل كل صفحة منها على أربعة أعمدة. وأشكره على إتاحة هذه الفرصة لنشر هذا الموضوع، وإرساله بروفة الدراسة لحذف بعض الزيادات منها بمعرفتى حيث كانت قد زادت على هذه الصفحات الطويلة نسبياً بالنسبة لما يكتب فى المجلة. وقد دعا الأستاذ صلاح منتصر الكتاب والمفكرين إلى الرد على ما أثرته من قضايا فى الدراسة التى نشرت بمجلته، وأعلن أنه يخالفنى الرأى ويحتفظ لنفسه حق الرد عليها. وفى العدد التالى من «أكتوبر» الذى صدر فى ١٤ أغسطس كتب الأستاذ السيد فرج وحده رداً على ما كتبته مقالاً نترك للقارئ أن يقارن بين ما جاء فيه وما كتبناه فى هذه الدراسة. ويمكن الإطلاع على هذا الرد فى نهاية هذا الكتاب فى الموضوعات الواردة بالملحق.

ويبدو أن تعليمات صدرت بعدم إثارة هذا الموضوع حتى لا ينتشر إعلامياً، ويتأثر الناس بالرأى المخالف لما تتبناه الدولة وهو التصميم على «تحديد النسل».

وقد وجدت من المناسب أن أتبع ما نشر فى مجلة أكتوبر بجزء آخر نشرته جريدة الوفد فى سبع مقالات متتابعة تحت عنوان «المطلوب تجديد النسل لا تحديده».

ولما كانت حجة الداعين لتحديد النسل هى عدم كفاية الموارد فى مصر مع كثرة السكان مما أدى إلى العجز الاقتصادى، فقد

اضطرت إلى الرد على هـذه الفرية، وأثـبت أن دعوى الانفـجـار السكانى أكـذوبة لتغـطية فـشل السيـاسـة وسوء التـخطيط، وأن موضوع «تحديـد النسل» مخطط استعمارى قـصد به السيطرة على دول العالم الثالث وإضعاف قوة المسلمين.

وأثناء كتـابتى لهذا الجـزء من الدراسة، فـوجئت بصـدور بيان لفضيلة المفتى نشر فى الصحف المصرية خلال الأسبوع الثالث من أغسطس ٨٨، ولم يكن هذا البيان شـافياً أو واضح المعالم لتناقض بعض ما جاء فيـه الأمر الذى أحدث بلبلة عند بعض الناس، ولم يتـبين لهم حقـيقة مـوقفـه من موضـوع تحديد النسل فـاضطرت لإضـافة الرد على هذا الـبيـان ضمن هذه الـدراسة التى تفـضل الصديق العزيز الأستاذ محمد عامر بنشر جزئها الأخير فى جريدة (الحقيقة) المصرية الأسبوعية.

أما الأستـاذ موسى صبرى فقـد كتب كلمة فى صدر صحـيفة الاخبار بعـد صدور فتوى المفـتى الدينية الإسلاميـة بجواز تدخل الدولة فى إصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التى تقدمها الدولة لعـدد مـحـدد من أطفـال كل أسـرة، وجـواز التنـظيم للظروف الاقتصادية. ونحن نترك للقارئ أيضاً لان يفهم ما تعنيه كلمته التى لم يمدح بمثلهـا أحداً حتى ولا رؤسـاء الدول، والتى خشـيت بعد نشرها من أن تؤدى إلى إثارة الفـتنة الطائفية، وبخـاصة أن بعض الشـبـاب الإسـلامى اتصل بى بعـد نشـرها، وأخـبـرونى بأنهم سـيـضـطرون إلى طبع وثيـقـة كـانت قـد نسـبت إلـى البـابا شنودة، ونشـرت فى عدد كـبيـر من الكتب والصحف على أنـها

تقرير مرفوع إلى رئيس الجمهورية بشأن اجتماع سرى للبابا شنودة بالمسئولين المسيحيين بالكنيسة المرقصية فى ٢٥/ ٣/ ١٩٧٢ويؤكد هذا الاجتماع تخطيط الكنيسة لتحديد نسل المسلمين وتشجيعهم عليه، وتحريم تحديد نسل شعب الكنيسة، وتشجيع الأقباط على زيادة النسل بوضع الحوافز والمساعدات المادية والمعنوية للأسر الفقيرة من شعب الكنيسة. . إلى آخر ما تضمنه هذا التقرير والذى لا أدعى التأكد من صحته. لكن معظم الجماعات الإسلامية - إن لم يكن كلهم - فى مصر يرددون ذلك فيما بينهم، ويحاولون التأكيد على أن مجلس الدولة المصرى رغم رفضه لكل القرارات الجمهورية التى صدرت فى سبتمبر ١٩٨١، وإعادة كل المفصولين إلى أعمالهم، إلا أنه رفض الغاء القرار الخاص بالأنبا شنودة، لتأكده من تورطه فى هذا الموضوع وغيره من موضوعات تتعلق بأمن مصر ووحدتها الوطنية. وقد رجوت من تحدث معى فى عدم الإقدام على هذا العمل، الذى سيضر كثيراً بكل أبناء مصر بجميع طوائفهم ومللهم.

وقد يقال بأن السيد موسى صبرى كان قد مدح قبل ذلك وزير الأوقاف المصرى على خطواته الناجحة تجاه مناقشة الشباب المسلم، وأن هذا لا يختلف كثيراً عما قيل بالنسبة للمفتى نقول: بأنه رغم اعتراض بعض الناس على تدخل موسى صبرى فى موضوعات تتعلق بالإسلام والشباب الإسلامى ، وإتهامه للشباب المسلم فقط بالتطرف، رغم وجود هذا التطرف عند غير المسلمين فى مصر وغيرها. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة لموضوع وزير الأوقاف وموضوع فتوى المفتى ، حيث أن عمل وزير

الأوقاف هو عمل سياسى صرف لا يتعلق بالعقيدة. أما فتوى فضيلة المفتى فهى فتوى تتعلق بعقيدة المسلمين. وإذا كان لا يعطى للمسلمين من غير العلماء الحق فى أن يتعرضوا لمثل هذه القضايا الدينية الشائكة. فأولى من ذلك ألا يحاول غير مسلم التعرض لهذا الموضوع الذى يتعلق بأبناء دين آخر لا يتعرض أبناؤه لعقائد وتشريعات الطوائف الأخرى .(وقد أرفقنا كلية الأستاذ موسى صبرى فى الملحق الخاص بهذا الكتاب).

وقد كان الدكتور السيد أبو النجا (المسلم) - رغم استحسانه لرأى فضيلة المفتى - حريصاً على ضرورة معرفة رأى شيخ الأزهر وبعض كبار العلماء. الأمر الذى دعا فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق أن يكتب رداً على هذا الطلب يبدى فيه رأى مجمع البحوث الإسلامية الذى يلتزم هو به شخصياً باعتباره أحد أعضاء المجمع. حيث أن الأراء القاطعة فى مثل هذه الموضوعات الكبيرة والشائكة لا يعتمد فيها رأى شخصى إنما لابد من إقرار هيئة كبار العلماء الممثلة الآن فى مجمع البحوث الإسلامية، والتزام كل الأعضاء بما يقرره المجلس.

وليس لأحد أن يقول بعد ما نشر فى الصحف عن رأى الإمام الأكبر: إننا نود أن نعرف رأى الإمام الأكبر فى هذا الموضوع، لأنه لو كان له رأى شخصى مخالف لهذا الرأى، لأمكن لبقية الأعضاء - وهم كثيرون - أن يعترضوا عليه، وكل واحد منهم يصلح أن يكون شيخاً للأزهر، وكان يمكن أن يكون هو الأمام الأكبر. وأما رأى الإمام - الممثل فى المجمع - فسيجد القارئ صورة منه فى نهاية هذا الكتاب، وسيعرف القارئ أيضاً أننا لا نختلف مع ما

قرره المجمع فى هذا الصدد.

وعلى الرغم من محاولات الكثيرين من الرسميين وغير الرسميين إقناعى بعدم طبع أو نشر هذا الكتاب، فقد رأيت من واجبى كمسلم فرض عليه أن يقول كلمة الحق، وأن ينصح أئمة المسلمين وعامتهم، وينبههم إلى طريق الحق والرشاد - رأيت أن أقدم هذه الدراسة عن (تحديد النسل) الذى تطالب به الدولة الآن تحت مسميات (تنظيم الأسرة) أو (تنظيم النسل) أو غيره من مسميات لا يقصد من ورائها سوى إيقاف نسل أبناء الشعب المصرى بحجة قلة الموارد، وحشية حدوث انفجار سكانى لا تستوعبه هذه الموارد، التى أثبتنا أنها متوفرة، وتكفى لضعف العدد الموجود الآن ما لو أحسن التخطيط وأخلصت النيات.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنى دائماً لما فيه خير الإسلام والمسلمين.

الخميس ١٣ من المحرم ١٤٠٩ هـ

٢٥ أغسطس ١٩٨٨م

د.عبد الغفار عزيز

مدينة نصر - القاهرة

---

(١) صدر العدد رقم ٦١٨ من مجلة (أكتوبر) بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٨ وبه مقالتان للرد على الدراسة التى نشرت لنا بالمجلة. المقالة الأولى للأستاذ صلاح منتصر بعنوان «ولكن الدين لا يعارض التنظيم...» والثانية للأستاذ محمد التهامى تحت عنوان «نرحب بالرأى الآخر. ولسنا معه» . وقد تم تجهيز الكتاب للطبع قبل صدور هذا العدد من المجلة بحيث بات من المتعذر ضمهما - رغم أهميتهما - للموضوعات الواردة بالملحق. ويمكن للقارئ الرجوع إليهما فى عدد أكتوبر المشار إليه.

لا نستطيع أن نفتى بحرمة حق الزوجين فى عدم الإنجاب بالطريقة التى يرونها وللأسباب الشخصية التى يقدرونها، لكننا لا نستطيع أن نفتى بحل تدخل الآخرين فى هذا الأمر الشخصى الخاص. ولن أكرر ما سبق أن كتبه الإمام المرحوم الشيخ أبو زهرة وما أثبته أبو الأعلى المودودى وغيرهم من كبار العلماء وصغارهم عن الأسباب الحقيقية وراء نشر وانتشار فكرة تحديد النسل فى العالم الإسلامى التى غير دعاتها اسمها إلى «تنظيم النسل» .

ولن استشهد بعشرات الأدلة والقرائن التى أثبتها المفكرون الإسلاميون وغير الإسلاميين، وضمتها عشرات من الرسائل العلمية التى نوقشت فى الجامعات، بما لا يدع مجالاً للشك بأن موضوع تحديد أو «تنظيم النسل» قُصد به المسلمون وحدهم. ورصد له أعداء الإسلام مئات الملايين من الدولارات. وأنشئت عشرات الهيئات والمؤسسات للإشراف على تنفيذه والوصول إلى الهدف الحقيقى من ورائه، وانخدع به مثقفو العالم وحكام البلاد الإسلامية الذين ضللوا كما ضللت شعوبهم، وأحكموا الحصار حولهم وأفهموهم بأنه لا سبيل لحل مشاكلهم ولا طريق لإنقاذ شعوبهم إلا بتحديد نسل هذه الشعوب، ووقف الزيادة السكانية فى بلادهم بشتى الطرق والوسائل. وسنناقش القضية بمفهوم العقل والمنطق لا بمفهوم العاطفة والدين الذى قد لا يعجب الكثيرين من الماديين من المسلمين وغير المسلمين. وسنجد أن كثرة النسل فى صالح الأمة

اقتصادياً وسياسياً ودينياً ،وسيتبين لنا أن انهيار اقتصادنا إنما جاء نتيجة التخطيط السيئ والفهم العقيم لمفهوم العمل وزيادة الإنتاج،لأننا لو تأملنا هذه المسألة من بعض جوانبها لوجدنا بديع صنع الخالق قد وصل إلى حد توزيع النسل بالقلة أو الزيادة تبعاً لمواطن الأمن أو الخطر.

التعادلية الإلاهية:

وقد جعل الخالق الأولاد سبباً وعاملاً من عوامل الحماية للأسرة والمجتمع.مع الأسباب والعوامل الأخرى كالمال والسلاح،وكلما كانت الأسرة معرضة للخطر لعدم ملكيتها من أسباب الحماية والأمن من مال وسلاح،زاد إنجابها فى الغالب أيضاً .ويصدق ذلك على الأمم والشعوب أيضاً ،فكلما ملك الشعب من أسباب الحماية قلّ معدل مواليده،وكلما زاد موقعه خطورة وقلَّ ما يملكه من أسباب الحماية زاد معدل المواليد،فحكمة الخالق سبحانه تمتد إلى كل جوانب هذا الأمر تنظمه حسب حاجة الأمة وملكيتها لأسباب الحماية على علم منه بمقدار الخطر الذى ينتظر الأمة أو الأسرة،ولعل هذا يفسر السر وراء قلة عدد أولاد الأغنياء الآمنين وكثرة عدد أولاد الفقراء والكادحين.. أسرات وشعوباً .. رغم محاولاتهم الاكثار من النسل.وما زيادة معدل المواليد فى مصر والشعوب الإسلامية إلى لخطورة موقعها واحتمالات تعرضها بين الحين والحين لهجمات من أعدائها،مع عجز حكوماتها عن استغلال مواردها المادية وثرواتها الطبيعية حيث لا تملك من أسباب الحماية الثراء الكافى ولا السلاح القوى الذى تصد به عدوان الآخرين.

بل إن كثرة الإناث بنسب كبيرة فى بعض البلاد كدول الخليج العربى ، مما يدعوهم بالتالى لتعدد الزوجات، يوضح هذه الحكمة الإلهية فى استكمال عوامل الأمن لهذه البلاد التى تحتاج إلى العامل البشرى بجانب العامل المادى الذى يتوافر عندها. والشئ اللافت للنظر أن زيادة سكان مصر أو أى دولة إسلامية أخرى إنما يتضاعف فترات اشتداد الخصر مما يدل على أن الزيادة تقترن بالشقاء والفقر. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن أحد عناصر الإنتاج الهامة وهو العمل يتطلب عدداً وفيراً من الأيدى العاملة. ونشاطها يؤدى إلى نمو البلاد اقتصادياً وسياسياً. ويترتب على تفوق اليد العاملة (الفنى والعددى) فى الصناعة أو الزراعة أو التجارة حيازة الدولة قصب السبق فى ميدان التنافس العالمى . والتاريخ القريب يوضح أن كثرة عدد سكان فرنسا فى أوائل القرن الماضى بالنسبة لجاراتها كان سبباً من أسباب سيطرة فرنسا وتفوقها الاقتصادى والعسكرى فى عهد نابليون بونابرت، واستطاعت بفضل هذا التفوق لفترة طويلة من الزمان أن تتبوأ المكانة الأولى فى عالم السياسة الدولية.

ضلال مذهب (مالتس):

ولما أخلصت فرنسا لمذهب (مالتس) الذى يدعو إلى تقليل النسل ضعفت حربياً وانتهى أمرها إلى احتلال النازى لها، ثم عادت حكوماتها وهيئاتها إلى الآن تشجع على تكثير النسل وترغب فيه بمختلف الوسائل وتدعو إلى تكثير النسل والإقبال على الإنجاب، ويكفينا مثل واحد فى هذا العصر لنثبت به أن كثرة

النسل لا علاقة لهـا بالفقر أو الانهيار الاقتـصادى الذى يتعلل به من يدعو إلى تحديده والإقلال من نسـبة المواليد. إن سكان اليابان يبلغ عـددهم ثلاثة أضعـاف سكان مصر، وهـم يسكنون مسـاحة تساوى ثلث مـساحة مـصر تقريبـاً، ولا يوجد عندهم نصف ولا ثلث ولا ربع موارد مـصر الزراعيـة أو الصناعيـة، ومع ذلك فهم الآن كما نعلم من أعظم دول الأمم رفاهية وتقدماً مع أنهم هزموا فى الحرب العالمية الثانيـة. إلا أنهم راحوا يواصلون العمل من غير أن يحددوا النسل فـأصبحوا ينافـسون كبريات الدول قـوة وتقدماً واقتـصاداً، وهاهى ذى مجلة رسـالة اليونسكو فى عـدد أغسطس ١٩٨٧ يقول فـيها [دينى كلير لامـبير] : «إنه منذ الحرب العـالمية الثانية أصبح معدل زيادة الإنتاج فى البـلاد النامية أسرع كثيراً من نظيـره فى البـلاد التى مضى على تـصنيعـهـا زمن طويل. فقـد استطاعت البـلاد النامية بمعدل نمو قـدره ٥٪ سنوياً طوال الثلاثين سنة الماضية أن تضاعف إنتاجها بمقـدار أربعة أمثاله. ويزيد نصيبها فى الإنتاج العـالمى، وقد عرفت تلك البلاد فى الوقت نفـسه نمواً ديموغرافيـاً سريعاً دون أن تتحقق فـيها مع ذلك فرضيـة مالتوس القائلة (بحتمية الفقر نتيجة التوسع السكانى)»، ويقول:

«إن البـلاد التى بلغ نمو سكـانها أقـصى سـرعـة كـالبـرازيل والمكسيك اللتين تضـاعف عدد سكانهمـا فى ٢٥ عاماً ، شـهدت نمواً اقتصادياً أسرع مما شـهدته بلاد كالهند والأرجنتين كانت زيادة السكان فيها أكثر اعـتدلاً. وزاد دخل الفرد فيها بمعدل ٤.٥ ٪ فى العام وبلغ ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٦٠».

زيادة النسل صمام امان للدول الإسلامية

ثم تعالوا بنا لنرى هل فى زيـادة النسل الخير والبركـة والنصر والعزة، أو فى قلـة عدد السكان ؟ إن أكبـر مشـاكل إسرائيل الآن هى فى زيادة عـدد الـسكان بين العـرب المقـيـمين فـى فلسطين المحتلة، وخوفها من أن تؤثر هذه الزيادة فى المستقبل على استعادة فلسطين وطرد اليهـود منها. وفى نفس الوقت فإن إسـرائيل تدعو يهود العـالم للهجـرة إلى فلسطين المحتلة وتنفق عـشرات الملايين لجذب اليهود إليها.

أما زيادة عـدد السكان المسلمين فى الجـمهـوريات الإسلامـية الخاضعة لروسيا، فقد صرح بعض كبار المسئولين الروس بتخوفهم من هذه الزيادة الرهيـبة التى قـد تدفع الجمـهوريـات الإسلامـية الروسيـة إلى الخروج على الدولة أو المطالبة بالاستـقلال. أو على الأقل تمكنهم من نـشر الإسـلام فى بلاد روسـيـة أخـرى، ولعلنا نعرف أن من أسباب الموافقة على الإنسحـاب من أفغانستان خشية روسية من تمرد الجمهوريات الإسلاميـة المتاخمة لإيران وأفغانستان وانضمامها إلى المجاهدين الأفغان الذين قاوموا الاحتلال الروسى بقوة وصلابة سيتحدث عنها التاريخ مئات السنين.

ولو افترضنا مثلا أن عدد سكان أفغانستان كان أقل مما هو عليه الآن فهل كـان يمكنهم أن يصمدوا أمـام روسيا الجبـارة بإمكاناتها العسكرية الرهيبة ؟

ولو افترضنا أن عدد سكان العراق يساوى عدد سكان الكويت أو أى دولة خليجية أخرى فهل كان يمكن أن تصمد هذه السنوات

الطوال فى حربهـا مع إيران ؟ ومن الناحيـة العسكرية فـقد ثبت باعتـراف خبراء العـالم العسكريين أن نسـبة التفـوق فى السلاح والذخيـرة بين العراق وإيـران كانت ٥ إلى ١ أى أن قـوة السلاح الإيرانى كانت خُمس قـوة السلاح العراقى، ولو تسـاوت الدولتان فى عدد السكان ما استمـرت هذه الحرب ثمانى سنوات ولحسمت المعركة لصالح التفوق العسكرى ، إلا أن التفوق البشرى فى إيران كان سبباً من أسباب الصمود أمام القوة العسكرية العراقية.

وهل نفعت الأموال الباهظة المملوءة بها خزائن دول الخليج فى حمـايتها من إرهاب الأعداء لهـا، أم أنها اضطرت إلى الاستـعانة بجنود من بلاد أخرى كثيرة من العـرب وغيرهم لتذود عن حمى الوطن ؟ وبعض هذه الدول كالإمارات العربية يضم جيشها جنوداً وضباطاً من أكثر من عشر دول عربية وإسلامية. بل إن بعض دول الخليج لا يزيـد عـدد سكانهـا الأصليين علـى ١٧ ٪ وتستـعين بالخبرات والعمالة العربيه والأجنبية. ولو كانت دول الخليج عندها قوة بشرية كبيرة كالعراق مثلاً أو الدول العربية الأخرى ما سكتت بعض هذه الدول عن استـفـزازات الإيرانيين لهـا والاعتـداءات المتكررة التى لم تستطع الرد عليها.

إن الكُتَّاب الغربيين فى أوروبا وأمريكا يكتبون صراحة عن خطورة انتشـار الإسلام عندهم بسبب كـثرة عدد المسلمين التى زادت خلال السنوات الأخـيرة بسبب أعـداد المواليد الرهيـبة بين الأتراك وغـيرهم الذين يقـيـمـون فى هذه البـلاد. وسـبـحـان الله فـقـد تبين أن

هناك زيادة فى نسل المسلمين من أبناء أوروبا أنفسهم وتوقف ذلك مع أبناء البلاد من غير المسلمين .

ثم من أين اكتسبت مصر القيادة والريادة بالنسبة للعرب ؟ أليس بسبب زيادة السكان فيها والقوة البشرية الهائلة التى تملكها ؟

إن دخل ليبيا السنوى حوالى ٢٧ مليار دولار ومع ذلك فهى تعتبر من الدول الضعيفة وسط دول العالم الأخرى بسبب الفقر البشرى مع توافر الغنى المادى .

ثم هل يحتاج الأردن إلى تنظيم نسله مع قلة عدد السكان فيه ؟ وهل تحتاج دول صغيرة كتونس والمغرب وموريتانيا إلى هذا التحديد ؟ علماً بأن دعوة التحديد فى هذه البلاد وفى سوريا أيضاً والعراق — بجانب مصر — بدأت منذ فترة طويلة ، يوم كان عدد سكان سوريا كما تقول الأبحاث التى كتبت فى هذا الموضوع ، لا يزيد على ثلاثة ملايين ونصف وكان عدد سكان الأردن ربما لم يصل إلى مليون واحد .

مناقشة تصريحات الدكتور ماهر مهران :

ومع أن الدكتور ماهر مهران ذكر فى أهرام ٨٨/٧/٢٧ أن سكان العالم عام ١٩٠٠ كان لا يزيد على ١٠٠٠ مليون نسمة ، وأن الرقم تضاعف خمس مرات الآن أى بعد ٨٧ عاماً فقط ، وأصبح خمسة بلايين نسمة ، وأنه سيتضاعف ليصبح عشرة بلايين سنة ٢٠٢٠ ، فإن سيادته نسى أن مستوى معيشة هذه البلايين الخمسة الآن أكبر

بكثير منه عام ١٩٠٠ ، وأن هذه الزيادة الكبيرة هى السبب المباشر فى ارتفاع الدخل الفردى بصفة خاصة والدخل العام للدول بصفة عامة . ويؤكد الدكتور مهران أن سبب الزيادة السكانية ليس مرجعها زيادة المواليد ، وأن السبب الرئيسى هو نقص الوفيات لأن متوسط عمر الإنسان المصرى زاد وأصبح ٥٩ عاماً بعد أن كان ٥٢ عاماً فى الستينات . وهذا يبين كيف إن الإنسان لا يستطيع أن يمنع ما أراد الله له أن يكون ، كما يؤكد صحة الحديث الشريف : « **ما من نسمة قدر الله لها أن تكون إلا وهى كائنة** » . ومعنى هذا باختصار شديد أن الدولة إذا كانت مصممة على تقليل عدد السكان فلتوقف البرامج الصحية التى كانت سبباً — بقدرة الله طبعاً — فى إنقاص عدد الوفيات فى الأطفال حديثى الولادة .

والغريب أن الدكتور ماهر مهران يعترف صراحة بأن وزير الصحة قد شكل لجنة علمية لبحث موضوع استعمال الحقن طويلة المفعول ، وأن هذه اللجنة قررت بالفعل الموافقة على إدخال حقن منع الحمل سواء النوع الألمانى أو الأمريكى ، وقرر أن وزارة الصحة قد اشترت كميات كبيرة من هذه الحقن ، ونحن نتساءل : لماذا تصنع ألمانيا وأمريكا هذه الحقن وهى لا تستعملها مع أبناء شعوبها ، بل لا تستعمل أى وسيلة من وسائل تحديد النسل الذى يسمونه « تنظيم النسل » ؟ فهل نتخيل حرص هاتين الدولتين أو غيرهما من أبناء الدول الاستعمارية على أبناء وشعوب العالم الثالث أكثر من حرصها على أبنائها وشعوبها ؟

والذى لا أصدقه هو ما أخبرتنى به إحدى الطبيبات المسلمات اللاتى يعملن مع الدكتور ماهر مهران فى مستشفى جامعة عين شمس ، حيث تقول إن الأطباء الذين يعملون مع الدكتور ماهر بقسم أمراض النساء والولادة يتردّدون كثيراً من النساء أثناء الولادة يعانون كثيراً من الآلام دون محاولة للتدخل لمساعدتهن أو تهدئتهن ، ويحاولون أثناء إحساس المريضة بالتعب والإرهاق أن يؤكدوا لها أن الولادة ستكون أصعب فى الحالات التالية ، وأن حالتها ستكون فى خطر إذا أنجبت أكثر من ذلك . ثم يحصلون منها على إقرار بموافقتها على إجراء جراحة تمنع حملها بعد ذلك ، وتحصل بعدها على مكافأة قدرها ١٠٠ جنيه ثم تنقل تكريماً لها إلى درجة أرقى وتبذل لها عناية أكبر . ويدفع للأطباء الذين أشرفوا على ذلك ونجحوا فى إقناعها وإجراء الجراحة لها مكافآت سخية تدفع طبعاً من المعونات الكبيرة والأموال الباهظة التى رصدت لتحديد النسل . أنا لا أستطيع أن أصدق هذا الكلام الذى سمعته أيضاً من آخرين لاحتمال أن يكون مجرد شائعة ولاعتقادى أن هذا العمل جريمة كبرى يحاسب عليها الشرع والقانون ، وإن كنت أدعو أعضاء مجلس الشعب لتقصى هذا الأمر والتحقق منه وإبلاغ النائب العام فوراً إن ثبت تورط أطبائنا فى هذا العمل الآثم .

مناقشة الأستاذ عزت السعدنى :

الأستاذ عزت السعدنى فى تحقيقه الأسبوعى بجريدة الأهرام والذى نشر فى ١٩٨٨/٧/٢٥ يدعونا لأن نمسك بالورقة والقلم وأن نحسب حسبة برما — كما يقول — ويقول : إن مصر ستقع فى حبائلها عام

٢٠٠٠ ، وإنه بعد ١٢ سنة لا غير سوف نجد أنه فى خلال ٤٣٨٠ طلعة شمس نزيد ٣٠ مليون فم ، يعنى ببساطة تضيف مصر إلى رصيدها شعوب عدة من النوع الراقى جداً مثل « السويد والنرويج والدانمارك وسويسرا والنمسا » فعدد سكان هذه الدول جميعاً قد توقف منذ زمن بعيد عند رقم واحد هو ٣٠ مليون إنسان لا يزيد ولا ينقص . ونسأل الأستاذ السعدنى هل توقفت زيادة السكان فى هذه البلاد لإيمانهم واقتناعهم بتحديد النسل واقتناعهم بوسائله ، أو أن هذا التوقف كان خارجاً عن إرادتهم لأن الخالق سبحانه أراد بذلك فقر إنتاجهم البشرى حين زاد إنتاجهم المادى ، وأصبح عندهم من وسائل الحماية المادية ما يكفيهم ؟ وهذه هى التعادلية الإلهية التى ذكرنا قبل ذلك أن الله قدرها وقررها فى هذا الكون .

والأستاذ عزت السعدنى يدلل على ضرورة تحديد النسل ويقول : إننا شعب لا ننتج كما يجب . وأن الفلاح المصرى انقرض أو كاد أو رحل إلى أرض الله الواسعة ، وإذا عاد فإنه يركب السوزوكى ويفتح البوتيكات . ويقول إن الموظف المصرى يعمل بنصف عقل ونصف جهد ولدينا عشرة ملايين يرعون فى تكية الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ، ٧٥٪ منهم بشهادة خبراء الجهاز المركزى للمحاسبات من أحفاد تنابلة السلطان .

خبرونى بربكم هل زيادة النسل هى السبب فى ذلك ، أو أن التخطيط السقيم والعقيم والفاشل هو الذى أدى إلى ذلك ؟ فلو افترضنا أن عدد السكان نصف هذا العد ، والفلاح أيضاً لا يعمل ولا ينتج . وملايين الموظفين يعيشون على التنبلة كما نعيش الآن ، فهل

ستحل المشكلة ؟ ومن أين يأتى الدخل دون إنتاج أو وجود ضمير عند موظفى القطاع العام والخاص ؟ هل يقصد الأستاذ السعدنى أنه فى هذه الحالة يمكن أن تكفينا نصف الإعانات والمعونات التى تأتينا من الخارج ؟ وهل الشريط الضيق من الأرض الزراعية الذى قال عنه إنه يخنق الأنفاس فى الصدور سيتسع وحده لو قلّ العدد دون زيادة إنتاج أو عمل جاد ؟ وهل سهلت الدولة لشبابها وأصحاب السواعد القوية من أبنائها أن يضيفوا إلى الأرض الخضراء أرضاً جديدة ؟ لقد أضاف عدد قليل منهم ملايين منها فى بلاد عربية وفى بلاد أوروبية كثيرة ، وعملوا عناك بجد وإخلاص حين قدرتهم حكومات هذه الدول وسهلت لهم عملية الإصلاح ووفرت لهم أدواته ، بل إن كثيراً من المصريين يديرون مزارع كبرى فى دول إفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية استصلحوها بسواعدهم واستزرعوها بمجهوداتهم وجدهم وإخلاصهم . ولن أناقش الأستاذ عزت السعدنى عن أعداد المدارس ومجاهدة الدولة لتدبير العمل للخريجين وعن أسعار وتكاليف المعيشة وغير ذلك الآن ، وسأبين فى نهاية هذا الموضوع أن الخطأ خطأ الدولة وأن الفقر الذى نعيشه إنما جاء نتيجة سوء التخطيط

وسأقف فقط عند قصة ساقها الأستاذ السعدنى فى تحقيقه الأسبوعى ، وأراد أن يستدل منها على أن كثيراً من أبناء الريف لا يزالون يعملون على زيادة نسلهم ، ويرى فى ذلك جهلاً ما بعده جهل فقد ذكر أنه دخل إلى دار واحد من أهالى إحدى قرى كفر الشيخ ، وأنه دخل المضيفة فى داره الواسعة فوجد فيها ٣٦ كنبة بلدية مزركشة وملونة ومريحة ، وأن مضيفه دخل عليه المضيفة بعوده

الفارع وأنه لولا الجلباب والاسم لحسبه أحد ممثلى السينما العالميين أنطونى كوين أو جون واين ، وأن هذا المضيف كان أحمر الوجه أسود الشعر حلو الملامح مع أن عمره ٦٢ عاماً . وذكر الأستاذ السعدنى أن الرجل أخبرهم بأن عنده ٥٨ ولداً وبنتاً ، المهم أن المضيف ذكر كذلك بأن عنده أرضاً كثيرة وأنه مبسوط وأن عدداً من أولاده يساعدونه فى العمل ، وذكر الرجل بالحرف الواحد على مسئولية الأستاذ السعدنى أن عنده ٤ أولاد فى الأردن و ٣ فى العراق و ٦ فى السعودية وثلاث بنات مدرسات فى أبو ظبى وبنتاً واحدة متزوجة وتقيم فى فرنسا مع زوجها ويرى الأستاذ السعدنى أن هذا الإنجاب الكثير خطأ كبير ، ونسى أنه أخبرنا أن الرجل عنده أرض كثيرة وأنه يستعين بعدد من أولاده الكثيرين فى زراعة هذه الأرض ومساعدته فى أعماله التى قد يكون فيها تجارة أو زارعة أو غير ذلك مما يزيد الدخل القومى . وأن هذا العدد لاشك يزيد الانتاج وليس العكس والإنسان الحر غير المقيد لا يشبع من نهم الدنيا ومتاعها ولا يكتفى بإنتاج حاجته فقط وإنما يعمل له وللآخرين وللزمن كما يقولون . وتعالوا بنا إلى أبناء هذا الرجل الذين يعملون خارج مصر . إنهم سبعة عشر بالتمام والكمال ليسوا عاطلين ولم يذهبوا إلى هذه البلاد للفسحة أو زيارة الأماكن الأثرية ، وإنما هم يكدون ويكدحون من أجل أبنائهم ومستقبلهم ومستقبل مصر أيضاً حيث لا يملكون استثمار أموالهم فى غير بلادهم .

وإذا كان الأستاذ السعدنى قد قال فى نهاية تحقيقه : « أيها السادة ليقف الجميع انتباها لأنه ليس فى هذه الحرب هدنة ولا تراجع لأن

الذى يجوع ويتعرى هم أولادنا وأحفادنا وشرفنا » ويرى أن ما قاله كاف لكى نتحرك ، فإننى أقول : نعم أيها السادة لتقفوا جميعاً وانتبهوا لا لتوقفوا نسلكم أو تحددوه ، وإنما لتطالبوا حكومتكم بإعادة البناء أى بـ [بيرسترويكا] تتجاوز الفروع إلى الأصول ، نحن فى حاجة إلى ثورة توقظ الناس من نومهم العميق .

دعـوا مصـر للمخلصين :

إن الأموال الكثيرة مع سوء التخطيط لا ترفع مستوى الإنسان الاقتصادى أو الاجتماعى . ثم من قال إن الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن بناء المدارس والمستشفيات ودعم الدخل وغير ذلك مما أدى إلى تكاسل وبطالة لاشك أنها السبب المباشر فيما وصلنا إليه من انهيار اقتصادى ؟ لماذا يبنى الناس كل عام آلاف المساجد ويبنون عشرات ومئات المعاهد الدينية دون حاجة ملحة إلى ذلك ، ولا يبنون المدارس والمستشفيات ؟ ثم ألا تكفى أرض مصر لأبناء مصر وبالإمكان استصلاح أراض شاسعة تكفى لسد حاجة المصريين ورفع دخولهم ومستواهم ؟

إن عدداً كبيراً من أبناء مصر من الاخوان المسلمين وغيرهم من المصريين هربوا من بطش حكام الثورة ، وفتح الله عليهم ورزقهم كثيراً من الطيبات وأصبح بعضهم من كبار أثرياء العالم كإخوان فايد والمهندس يوسف ندا الشاب الذى هرب من سجن الإخوان ليصبح ملك الحديد والأسمنت فى أوربا والذى يملك أكثر من مليار ونصف

مليار دولار . لقد التقيت بعدد من المصريين المقيمين فى ألمانيا منذ فترة طويلة والذين كونوا ثروات طائلة ، وقد أخبرنى بعضهم أنهم على استعداد للمساهمة فى حل مشكلات مصر الاقتصادية وهم لا يطلبون أكثر من أرض صحراوية يبنون عليها المدن ويستخرجون منها كثيراً من خيرات الله أودعها الله أرض الكنانة .

إن الدولة حين تستصلح الأراضى الصحراوية تتكلف هذه الإصلاحات مبالغ ضخمة تزيد على أسعار الأراضى الزراعية القديمة التى تزرع منذ مئات السنين ، والسبب معروف — ولا داعى لذكر الحقائق المرة أو التفاصيل المخجلة — فلماذا لا تدع الدولة الناس يستصلح منهم من يشاء ما يقدر عليه على حسابهم الخاص وتعطيهم مهلة للاستصلاح والاستزراع ، وإلا فلها الحق أن تسحبها منهم ثانية ؟ وهذا هو ما فعله النبى ﷺ حين أطلق للمسلمين حرية امتلاك الأرض واستزراعها بلا مقابل ، فقال : « **من أحيا أرضاً مواتاً فهى له** » إلا أنه أصدر أمراً باسترجاع هذه الأرض ممن لا يستزرعها بعد ٣ سنوات فقط من الاستيلاء عليها .

إن آلاف الملايين من الدولارات التى ثبت أن الشعب قد أعطاها لشركات الاستثمار الشخصية رغم عدم توافر الأمان لهذه الأموال تعطى دليلاً كبيراً على عدم وجود ما يسمى بالفقر فى بلادنا ، ويؤكد أن الفقر هو فقر الدولة فقط وليس فقر الأفراد . وبإمكان الناس لو أحسنوا الثقة فى القائمين على أمر البلاد أن يضحوا بكثير مما يملكون فى سبيل إنقاذ بلادهم ورفع مستوى شأنها ، لكنهم يتعاملون مع

الدولة ونظامها وحكامها على أنهم عدو لدود ولص غير شريف يسرق أموالهم وينهبها دون وجه حق .

إن كثيراً من البلاد الإسلامية يتعلم أبناء شعوبها فى مدارس وجامعات غير حكومية ينفق عليها من تبرعات المسلمين ، وهناك الآن فى تركيا آلاف الكتاتيب التى ينفق عليها من أموال البر والخير ليتعلم فيها أبناء المسلمين القرآن الكريم ومبادىء الدين الحنيف ، لو تنازل الحكام عن جزء مما يملكونه أو يستولون عليه دون وجه حق وتواضعوا وكانوا قدوة للناس لالتف الناس حولهم وساندوهم وأنفقوا كل ما يملكون أو كثيراً منه من أجل إصلاح بلادهم ، لكننا نعذر الناس حين تحكمهم أنانيتهم رداً بذلك على أنانيـة الحكام الذين يحكمونهم . نحن أغنى بكثير من دول أخرى ونملك من الخير الظاهر والباطن ما لا تملكه شعوب كثيرة ، لكننا لا نحس بذلك ولا نشعر به بسبب بعدنا عن ديننا وأوامر ربنا .. ولم نعد نحس بطعم الحياة الحقيقية ولا لذة وسعادة ما نملكه من مال ، وصدق فينا قول الله : ﴿ **ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى . قال رب لم حشرتنى أعمى وقد كنت بصيراً . قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى** ﴾ .

نحن نملك كثيراً من ماديات الحياة رغم زيادة النسل مما لم نكن نملك نصفه ولا ثلثه ولا ربعه قبل ذلك يوم كان نسلنا أقل مما هو عليه الآن بكثير . وما من بيت الآن رغم ما يشكو من فقر .. إلا

وفيه من الكماليات مالم نكن نسمع عنه قبل ذلك بل لم يكن موجوداً أحياناً عند من نسميهم أثرياء وعلية القوم .

هل يوجد عندنا من النساء من أى طبقة من الطبقات من لا تملك قدراً من الذهب إن لم يكن مع ذلك بعض المدخرات من المال ؟ ولا شك أن معظم الرجال أيضاً يتختمون بالذهب أو يلبسون على الأقل دبلة الزواج من الذهب الخالص . تصوروا مثلاً لو تبرع كل الرجال بهذه الدبل ، وكل النساء ببعض ما عندهن من الذهب ، لاشك أننا سنجمع مبالغ كبيرة يمكن أن تسد جزءاً كبيراً من ديون مصر التى جاءت نتيجة سوء التخطيط أيضاً . إذا كانت زيادة النسل فى حاجة إلى مدارس فعندنا عشرات الآلاف من الناس يمكن للواحد منهم أن يبنى مدرسة ويتبرع بها لكنه ينتظر القدوة قبل ذلك من الكبار والقادة . لو اكتفى أصحاب السيارات الفارهة بسيارات شعبية توفر المال واستهلاك البنزين لوفرنا كثيراً وأصبنا العقل والحكمة معاً . لو تركت الدولة الناس دون حجر على حرياتهم وتصرفاتهم الصحيحة غير المنحرفة أو المخالفة للدين لعم العدل والرخاء . وصدق النبى القائل : « **دعوا الناس يرزقون بعضهم من بعض** » . لولا تدخل الدولة السافر فى شئون الناس وعدم توافر العدل بينهم ما كانت أزمة إسكان وما وجدنا ملايين الشقق المغلقة ومئات الملايين التى أهدرت فى بنائها دون استغلال ، مما أدى إلى حرمان أصحابها من حق الاستفادة من إيراداتها وحرمان الآخرين من السكن فيها

استفيدوا من تجارب الآخرين :

إننا يمكن أن نستفيد من الأعداد الكبيرة غير العاملة من الخريجين التى تسببت الدولة فى بطالتهم حين صممت على أن تتولى بنفسها تعليمهم وتوظيفهم دون تخطيط أو دراسة عملية صحيحة ، أما الأعداد الكبيرة من المجندين ، وجنود الأمن المركزى بالذات ، وهم جميعاً من المهنيين فى كل المجالات فإن وجودهم فى الجيش وجود مظهرى ، فبإمكاننا أن نستفيد من تجربة كوريا الجنوبية وبعض بلاد شرق آسيا . فكوريا الجنوبية مثلاً تتولى عمل معظم المشروعات العمرانية كبناء العمارات والطرق والكبارى فى السعودية وكل دول الخليج تقريباً ، وكل عمالها من الجنود الذى يؤدون الخدمة العسكرية ويحصلون على أدنى الأجور على أساس أنهم يؤدون الخدمة الإجبارية بالإضافة إلى اشتراطها على هذه الدول ألا تستورد أى خامات كالحديد والأسمنت من أى دولة أخرى ، ومعنى هذا أنها تستفيد من ناحية توزيع منتجاتها بالإضافة إلى الاستفادة من العمالة التى لا تعطيها سوى أجور رمزية كما ذكرنا .

بعض الدول استطاعت أن تنهض من كبوتها وترفع دخولها بشكل ملحوظ حتى أصبحت تنافس الدول الصناعية الكبرى حين علمت شعوبها وسهلت لهم استغلال الفراغ عندهم فى صناعة الأجهزة الكهربائية ولعب الأطفال والساعات وغير ذلك ، وغزت بذلك العالم كله رغم أنها تستورد منتجاتها من خارج بلادها .

إنه فى النهاية سوء تخطيط ، ونرجو ألا يكون ذلك عن عمد بناء

على توجيهات وتعليمات سادتنا من حكام دول لا تريد للمسلمين أن ينهضوا ولا لشعوبهم أن يكثروا ، ولا لدولهم أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام . ألا هل بلغت اللهم فاشهد .

المطلوب تجديد النسل لا تحديده

حين فكرت فى الكتابة فى موضوع « تحديد النسل » الذى يشغل الآن بال الكثير من الناس ويحرك أقلام الكتاب والمفكرين ، وبخاصة كتاب السلطة ومعظمهم من أصحاب الفكر المادى المجرد الذى يرفض إخضاع أى نظرية من النظريات لما يتعلق بجانب الدين — وجدت أن من الأفضل عدم إجهاد نفسى وإرهاقها فى التدليل على خطأ الدولة فى الدعوة لهذا الموضوع بأدلة دينية أو نصوص شرعية ، وأن أبتعد ما أمكن عن الحديث عن الحلال والحرام فى هذا الأمر على الرغم من أهميته وضرورته ، وذلك لأن الأمور اختلطت ، والمحللات والمحرمات قد تداخلت ، والعلماء أنفسهم أصبحوا فريقين ، لا نقول كما يقول القرآن : ﴿ **فريق فى الجنة وفريق فى السعير** ﴾ ، وإنما نقول فريق يأتمر بأمر السلطة وينفذ تعليماتها ، وفريق آخر يخاف بطشها وسطوتها ، أو على الأقل يرى أنه لا فائدة مما يبديه من آراء ، وما يفتى به من فتاوى ، إن سمح له أصلاً بأن ينشر أو يكتب أو يرد على دعاوى المنافقين أو الضالين ، أو أصحاب الأغراض الشخصية ممن يطلقون عليهم اسم (المثقفين) .

لم أفكر مثلاً فى أن أقول لأولئكم الذين يرون فى أسباب فقرنا أو ضعف اقتصادنا ، بأن الله سبحانه الصادق قد قال فى كتابه الحكيم : ﴿ **وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة ، يأتيها رزقها رغدا من كل مكان ، فكفرت بأنعم الله ، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف**

بما كانوا يصنعون ﴾ . ولم أشأ أن أذكر لهم بعض وقائع التاريخ القديم الذى يجب أن يكون فيه العظة والعبرة ، والذى بيّن للناس جميعاً أن أمماً سابقة وشعوباً بائدة قضى الله عليها وأذلها بعد عز بسبب كفرها وبعدها عن دين الله ، وقرر القرآن الكريم كثيراً من ذلك فى قصصه المتناثرة بين دفتى المصحف — إلا أننى رغم ذلك أيضاً : قلت : فلأتبع نهج إبراهيم عليه السلام الذى أراد أن يثبت خطأ اعتقاد قومه من عبدة الكواكب بمجاراتهم فى ظاهر الأمر ، والتدليل لهم بالعقل والمنطق على خطأ عبادتهم وسوء معتقداتهم . ولذا فقد وجدت مثلاً أن قول الله تعالى : **﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا ، لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾** لن يجدى مع الماديين الملحدين لأنه حين تذكر لهم هذه الآية وأمثالها يستدلون على عدم إيمانهم بها بما يرونه ويشاهدونه من نعم مادية ظاهرة منحها الله للكفار وأصحاب الملل الأخرى الذين فتحت عليهم خيرات السماوات والأرض وحرم المسلمون منها وقد نسوا أن الله تعالى لم يعطهم ذلك عن رضى بما يفعلون ، أو اعتراف بما يصنعون ، وإنما كان ذلك استدراجاً وابتلاء أيضاً وامتحاناً لهم وللمؤمنين الصابرين المحرومين الذين عوضهم الله عن هذه المتع الدنيوية براحة النفس وهدوء البال ، والرضى والقناعة بالقليل ، وأخبر النبى ﷺ بأن متع المؤمنين الحقيقية قد أجلت لهم إلى يوم القيامة فلهم الدنيا القصيرة الفانية ، ولنا الآخرة الطويلة الباقية .

وما يعنينا فى هذا الموضوع بالذات هو إثبات خطأ النظرية التى

تقول : (إن تزايد السكان هو السبب المباشر فى التأثير على اقتصاد الدول ، وأن التزايد المستمر فى المواليد سيؤدى إلى احتمال وقوع مجاعة ، ولذا فإن على الناس أن يحددوا نسلهم وأن يوقفوا هذه الزيادة بكل الطرق والوسائل) حتى ولو غيرنا التسمية إلى ما يوحى بأن الدعوة فى صالح الأفراد ولجأنا إلى الدين للحصول على فتوى يمكن تطويرها وتعديلها وترويجها على النحو الذى يريدونه بصرف النظر عن قصد المفتى ونيته . ولم يكن بالإمكان فى مصر أن يتحدث دعاة تحديد النسل علناً عن هذا الأمر باسم كلمة « تحديد » وإنما وجدوا أن كلمة « تنظيم » هى أخف وقعاً وأسهل تقبلاً من كلمة « تحديد » مع أنهم يكشفون أنفسهم ويقعون فى خطأ كبير حين يتحدثون عن أن دعوتهم للتنظيم إنما جاءت بسبب الزيادة المستمرة فى السكان التى تلتهم اقتصاد البلاد وتقضى على خطة التنمية فيها ومن هنا لم يكن هناك أى فارق بين تحديد النسل أو تنظيم النسل ، وهو ما قرره أعضاء مجمع البحوث الإسلامية وأفتوا بأنه لا فرق بين التحديد والتنظيم وإذا كانت الدعوة لذلك بسبب الخوف والفقر والاحتجاج بالظروف والأوضاع الاقتصادية . ولو كانت الدعوة لتنظيم الأسرة دعوة قصد بها المحافظة على صحة الأم ورعاية الأطفال الرعاية السليمة الصحيحة لكان ذلك مقبولاً ولن يجدوا واحداً من علماء الدين يعترض على ذلك ويرفض هذه الدعوة بل سيكونون أول من يدعون الناس إليها إذا ما أبعدوا فكرة المشكلات الاقتصادية التى يعرف الجميع أنها إن كانت موجودة فأسبابها كما قلنا قبل ذلك سوء التخطيط ، وعدم توافر العدالة فى توزيع الدخل بالاضافة إلى تمسك

الدولة بنظم محددة تعوق عمليات الإصلاح التى يمكن أن تقدم الحلول السريعة لمشكلاتنا الاقتصادية .

ما حدث لفتوى الشيخ شلتوت :

فى سنة ١٩٦٠ حوصر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر فى ذلك الحين من كافة أجهزة الإعلام وأدوات النشر حتى أخذوا فتواه بجواز تنظيم الأسرة أو تحديد النسل فى الحالات الفردية الطارئة المخصوصة بأصحابها ، فأداروها وتصرفوا بها كما يريدون وأعلنوا بما يملكون من وسائل إعلام أن شيخ الأزهر يبيح تحديد النسل ويوافق عليه ، كما يصنعون الآن وللأسف مع الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق الذى لا يزال متمسكاً برأيه ورأى مجمع البحوث الإسلامية بتحريم تدخل الدولة بأى طريق لتحديد النسل وقد أعلن ذلك لكل الوفود الأجنبية التى زارته فى مكتبه ، وكان آخرها وفد أمريكى زاره منذ وقت قريب ، وسأله عن رأيه فى تحديد النسل للظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر ، فأخبر الرجل بأن هذا حرام .. حرام .. حرام .

فضيلة الشيخ شلتوت شيخ الأزهر السابق حين وجد أن الدولة قد استغلت كلامه وفتواه استغلالاً سيئاً ، قال الشيخ من حيث لم يعد يسمعه أحد فى كتيب صغير أسماه (القرآن والمرأة) : « إن من الخلط أن يرى بعض الناس أن فتواى تتصل بفكرة تحديد النسل ، وهى ليست من ذلك ، ولا متصلة بها ، لأن غايتها علاج فردى لحالات طارئة مخصوصة بأصحابها . ولا يسرى حكمها على الأمة

بجميع أفرادها ــ الأمر الذى تأباه أصول الشريعة ويأباه إجتماع الأمم الناهضة » ثم يقول الإمام الراحل : « فأين تكون الفتوى من تحديد النسل ، الذى يكثر الكلام حوله ، وتهتم به الدوائر ، والذى يراد أن ينتزع من الفتوى انتزاعاً مبدأ القول بإباحته » ثم يقول الشيخ : « هذا أمر لا يكاد يخفى على إنسان ما يعرف روح التشريع الإسلامى ، ومحبته لسعة العمران وحثه على السعى فى تحصيل الرزق والمعاش والعناية بتربية الأبناء والبنات » ثم يقول : « ولا أعرف لهذه الضجة التى يثيرها بعض الكاتبين سبباً سوى محاولة انتقاص ما لا سبيل إلى انتقاصه » . هكذا عقب الشيخ شلتوت على ما جرى لفتواه ، ولكن للأسف لم يستمع إليه أحد ، أو لم يسمع هذا التعقيب لأن أجهزة الإعلام والأدوات العاملة فى خدمة الصهيونية فى كافة البلاد الإسلامية لم تنشر هذا التعقيب والتوضيح وظلت تروج لفتواه التى سنوها .ولم يسمع بهذا التعقيب إلا قلة قليلة من الناس أما ملايين المستمعين للإذاعة والتليفزيون والصحف الداخلية والخارجية فقد ضللوا من خلال هذه الوسائل بفتوى نسبت إلى شيخ الإسلام وحرفت لتوافق هوى الداعين لها والمروجين لنشرها وانتشارها .

وهذا للأسف هو ما يتم اليوم أيضاً ، وبخاصة بعد أن تبنى رئيس الدولة بنفسه قضية الدعوة إلى تحديد النسل والإشراف على برامج التنفيذ بنفسه ، وقال بعض الكتاب : انه بدأ إعلان الحرب الرسمية من أجل هذا الغرض ، وبدأت الصحف والمجلات بإمكاناتها الرهيبة وبأعدادها وعناوينها المثيرة تضلل الناس ، وتلوى فتاوى العلماء لتثبت عدم معارضة الدين لهذا الأمر . وإن كانوا لا يزالون يختبئون وراء

كلمة « التنظيم » التى قلنا أنه لا فرق بينها وبين « التحديد » مادام القصد واحداً كما وجدنا البرامج التليفزيونية ، والإعلانات التى تتكرر عشرات المرات فى هذا الجهاز الذى يتابعه عشرات الملايين من الناس هنا وفى بلاد عربية أخرى ، بالإضافة إلى محطات الإذاعة التى تروج لفكرة التحديد بإرهاب الناس وتخويفهم من الحمل والولادة وزيادة النسل وسوء المصير المنتظر ، إلى حد إعلان رئيس الدولة بأنه إذا كان هذا العام أسوداً ، فإن الأعوام القادمة ستكون أكثر سواداً ، وعلل ذلك بزيادة النسل وعجز الدولة عن إطعام هذه الأفواه الكثيرة من البشر .

التضليل الإعلامى وفبركة الفتاوى :

فى مجلة آخر ساعة الصادرة فى ٣ أغسطس سنة ١٩٨٨ كان عنوان الغلاف ، بالإضافة إلى إعلانات الدعاية لها : « علماء الدين يقرون تنظيم النسل ويقولون أنه حلال .. حلال » . وفى كثير من الصحف والمجلات قبل ذلك نشرت مثل هذه العناوين وتحتها وجهات نظر بعض العلماء فيما سئلوا عنه خاصاً بتنظيم النسل وفى ٢٠ يوليو الماضى قرأنا ما نسب إلى فضيلة المفتى بجريدة الأهرام من فتوى ، قالت الأهرام : أنه يبيح التنظيم أى « التحديد » للضرورة الصحية والاجتماعية والاقتصادية . وأنه أيضاً يقر تحديد عدد الأطفال الذين يمكن للدولة أن تتولى رعايتهم لكل أسرة . والذى توقعت أن يعلن فضيلة المفتى بأن فتواه قد حُرّفت ، وأنهم طوروها وعدلوها لتتفق مع

خطة الدولة ومنهجها كما فعلوا مع الشيخ شلتوت قبل ذلك . وعامة الناس بلا شك حين يسمعون مثل هذه الدعايات والعناوين المثيرة الملفتة للنظر يصدقون بعد ذلك ما تدعو إليه الدولة من تحديد النسل ، ويعتقدون على الفور صحة ما تدعو إليه وسائل الإعلام التى ترن وتزن فى آذانهم بين كل لحظة وأخرى .

لو قرأنا بدقة آراء كبار العلماء الذين تتعمد السلطة وعملاؤها من الصحفيين وكتاب صحفها القومية أن تزج بهم فى هذا الموضوع لتزادا ثقة الناس فى هذه الدعوة الماكرة ، لوجدنا أن هؤلاء الكتاب يفبركون هذه الفتاوى . ويركزون على ما يوصل لأغراضهم ، ويظهر الخبث فى أسئلة بعض هؤلاء الصحفيين لهؤلاء العلماء الكبار مع أننا لا نختلف إطلاقاً مع أى رأى من آراء هؤلاء العلماء عدا الرأى الذى نسب إلى فضيلة المفتى أخيراً ونشرته أهرام ٢٠/٧/٨٨ .. فالعلماء يسألون عن رأى الإسلام فى تنظيم النسل .. أى : حق الناس فى تنظيم نسلهم ، والكل ولاشك يؤيد هذا وأنا معهم .

وأقولها للمرة العشرين : نحن لا نفتى بحرمة جواز التنظيم أو التحديد للظروف الشخصية وبرغبة الزوجين وعلى ألا يكون ذلك خشية الفقر . لأن فى ذلك نوعاً من عدم الثقة فى الله والاعتماد عليه وإنما نرفض أن يتحكم فى ذلك القانون الحكومى وأن يفرض ذلك على الناس وهذا هو ما قرره شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق والشيخ الغزالى والدكتور أحمد شلبى والدكتور عبد العزيز كامل فى التحقيق الذى أجرته آخر ساعة فى ٣ أغسطس ٨٨ والذى أوحى ويوحى لكثير من الناس الذين لا يقرأون الموضوع بدقة بأن الإسلام لا يمانع

فى تحديد النسل الذى يسمونه (تنظيم الأسرة) ويكفى فقط ما كتب فى بداية هذه الدراسة فى آخر ساعة والتى تضمنت رأى هؤلاء العلماء ليتبين لنا أنهم حاولوا استغلال العلماء الطيبين ليقنعوا الرافضين بفكرة التحديد بعدم تحريم الإسلام لما يدعونهم إليه . تقول مقدمة هذه الدراسة التى كتبها الأخ حسن علام ، بعد أن ذكر الزيادة التى يزيدها الشعب المصرى كل عام والتى تصل إلى مليون و ٣٠٠ ألف نسمة وبعد وصول عدد سكان مصر إلى أكثر من ٥١ مليون نسمة : « من أين لهذه الأعداد الرهيبة المساكن والمدارس والمستشفيات علاوة على الغذاء » ثم يقول : « إن مشكلة الإنفجار السكانى لها جوانب خطيرة عديدة . فالأطباء وعلماء الإجتماع يؤكدون أن كثرة الإنجاب هى أساس العديد من مشكلات المجتمع » وإن كان الرجل قد قال : « أما علماء الدين فإنهم يتفقون بأن تنظيم النسل (وليس منعه) حلال . بل إن الدين نفسه يبيح هذا التنظيم » فإنه من خلال الدراسة التى عرضها ومن خلال الجزئيات التى ركز عليها خاصة برأى العلماء فى إباحة التنظيم يمكن لبعض من يقرأ الدراسة ككل أن يقتنع بوجهة نظر من يؤيدون تحديد النسل والإقلال من عدد المواليد ، وكما قلت قبل ذلك فإن وسائل الإعلام تستطيع أن تقلب الحقائق وتزيفها كيفما تشاء .

لماذا ننسى اليهود ؟ :

والغريب أن هذا الموضوع يأخذ أقصى مراحل الدعاية والترويج فى هذه الأيام . هذه الدعاية المدعمة بكافة وسائل الزيف والقهر والقسر

والإرغام لإقناع الأمة المسكينة بمبدأ وقف الإنجاب بعد ولد واحد أو اثنين على الأكثر ، وليس مهماً أن يكون أحدهما أو كلاهما من الإناث . وعجيب أن ننسى أننا نعيش فى أحرج ظروف صراعنا التاريخى مع الصهيونية والاستعمار وننسى ما فعلته الحرب العالمية الثانية فى ألمانيا مع أنها لم تكن تمارس هذه الجريمة أيام الحرب ولا قبلها . وأننا بهذه الفكرة الخبيثة مهددون بأخطر النتائج فى عدد شبابنا والمكافحين من أجل نصرة الأمتين العربية والإسلامية على حد سواء .

نحن نعيش للأسف فترة نتخيل أنه قد انتهى فيها الصراع بيننا وبين اليهود والاستعمار مع أن الحقيقة أن الصراع قائم رغم ما يقال من أن بيننا وبينهم معاهدة سلام . كما أنه صراع طويل ومستمر لن ينقطع قبل سنين طويلة وقد يكلفنا أكثر مما تكلفت ألمانيا . فماذا نفعل بعد عشرين عاماً مثلاً لو استمع الناس أو اضطروا للالتزام بمبدأ وقف الإنجاب بعد ولدين أو ثلاثة أحدهم على الأكثر ذكر . هل تقدم كل أسرة ولدها الوحيد أو أحد الاثنين ليموت ؟ وإذا وجدت هذه الشجاعة لدى معظم الأسر وهذا فرض مستحيل ، فهل سيكون الابن نفسه على مستوى المسئولية وهو الابن اللاهى المدلل المنعم ؟ سيقول بعض المغفلين أن الحروب الحديثة والقادمة لا تحتاج إلى كثرة الرجال ، وهذا فهم خاطىء يكفى للرد عليه أن نقول لهم : وهل كانت أمريكا فى حاجة إلى حشد نصف مليون جندى فى فيتنام رغم توافر أحدث الأسلحة المتقدمة عندها وهل كانت روسيا فى حاجة إلى إرسال قوات عسكرية إلى أفغانستان وصلت إلى أكثر من ١٥٠ ألف

جندى لمجرد مساعدة الجيش الحكومى ضد من أسموهم بالمتمردين والخارجين على النظام ولعلنا مازلنا نذكر أن دول العالم كلها كانت تدعو أمريكا إلى سحب قواتها فلا تجيبهم أمريكا إلا بزيادتهم واستبدال خسارتهم بآخرين ــ لكن ماذا نفعل والدعاية المركزة على هذا الموضوع قلبت مقاييس التقدير للأفكار والثقافات والعلوم ، وأخضعت البدهيات إلى زيف ما بعده زيف ، حتى أصبح المسلم المعاصر يعيش حياة زائفة فى المفاهيم والأفكار والقيم والنظريات والحقائق ، وهو لا يشعر . وأصبحت نظرية أن كثرة النسل مصدر شر للأسرة والمجتمع كأنها أمر بدهى ــ لأن أعداء الإسلام أرادوا أن يخرجوها بالطريقة التى يريدون . أليس الزيف والتضليل هو الذى جعل الآن المومسات وبائعات الهوى مثل الفتيات الأعلى ؟ وأصبحن من نجوم الإذاعة والصحافة والتليفزيون باسم الفن مع أنهن كن يقابلن منذ زمن ليس ببعيد بالازدراء والاحتقار وعدم التقدير ولعلنا نلاحظ كثيراً من انقلاب مقاييس التقدير للأفكار والثقافات والعلوم حين يتقدم أطفال الرياضة وشباب الملاعب الرياضية رؤساء الدول وكبار العلماء والمفكرين فى الدعاية لهم بل تكريمهم وتقديرهم والتمسح والتسابق على عقد اللقاءات معهم والحصول على مجرد توقيع من بعض شبابهم الذين يسمونهم أبطالاً .

انهيار الاقتصاد نتيجة حتمية لسوء التخطيط ،
لا لكثرة النسل :

والحقيقة أن كثرة النسل ليست شراً فى ذاتها ، بل الأصل فيها أنها مصدر خير كبير للأسرة والمجتمع ، وهى لا تكون شراً إلا حين يعجز الرجل عن القيام بنفقات الأسرة عندما يعجز المجتمع عن التنمية الصحيحة والتوزيع الأمثل لموارده المادية والثقافية . وإذا كان هناك عجز ظاهر عند بعض الناس عن القيام بنفقات الأسرة وعجز ظاهر عن التنمية الصحيحة والتوزيع الأمثل لمواردنا المادية والثقافية فإن ذلك راجع كما قلنا — إلى فشل السياسة الحكومية فى التنمية وتوزيع الموارد .

ولا يمكن لعاقل أبداً أن يقول : إن كثرة النسل فى بلد كمصر ستؤدى حقاً إلى أضرار وأخطار كما يقول دعاة التحديد الذين اعتمدوا على نظرية قديمة أثبت العلماء المنصفون من الغربيين أنفسهم عدم صحتها . والتى لو صحت لكانت الصين الآن فى حساب الشعوب البائدة . فلا يزال فى مصر كثير من الموارد لم تستنفذ ولو تم استغلالها لساير نمو السكان وزيادة . فيكفى أن نعلم أن مصر تصرف فى اليوم الواحد أكثر من مليون جنيه فى السجائر وحدها ، ولن يموت المدخنون لو منعوا عن التدخين .ولو وجه ضمن موارد أخرى ضائعة لإعالة المواليد الجديدة والتى تزيد عاماً بعد عام ، وقد تتوقف فجأة أو تنقص كثيراً بسبب إلٰهى لا نستطيع نحن أن نتدخل فيه . وهناك ملايين بل مئات الملايين تنفق ببذخ على ما لا فائدة فيه ولا عائد يأتى

منه يمكن أيضاً أن نستغلها لمصلحة هذا الشعب المغلوب على أمره ، الذى لو تحققت له الديمقراطية الصحيحة وأخلص حكامه ورفضوا توجيهات سادة كبار فى دول كبرى تحكمت فى بلادهم وأرادوا إبقاءهم أذلاء أبد الأبدين لأصبح من أقوى شعوب العالم وأكثرها رفاهية وتقدماً فالفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية ليس إلا فرقاً بين حسن استغلال وتنمية موارد البيئة وبين سوء استغلال وتنمية هذه الموارد .

إن الفلاح المصرى ومثله كل فلاحى بلاد المسلمين والدول النامية من غير بلاد المسلمين يستطيع أن يكون أخصائياً فى تنمية الثروة الحيوانية والسمكية لو توافر له مركز كمركز تنظيم الأسرة يوجهه ويعاونه على تربية الدواجن وتسمين المواشى وصناعة أحواض للأسماك بدلاً من أن يصبح أخصائياً فى وقف الإنجاب . وبدلاً من الملايين الكثيرة التى تذهب فى ارتكاب جريمة اجتماعية إسمها الظاهرى « تنظيم الأسرة » وهى فى الحقيقة تحديد النسل ووقف الإنجاب — يمكن أن نشترى ونصنع بهذه الملايين ما يكفى لتحويل كل فلاح إلى منتج كبير لتصنيع الأعلاف ووسائل تنمية الثروة السمكية أو غرس النخيل على رؤوس الحقول والأراضى الزراعية أو غير ذلك مما أخذت به دول كثيرة كانت تستورد كل شئ من طعامها وشرابها من الخارج فأصبحت الآن حديث العالم كله بعد أن استطاعت أن تنتج من الحبوب ما يكفيها وتصدر الكثير منه للخارج ، وأصبح فى صحرائها حدائق غناء وأشجار نخيل وفاكهة تخلب الألباب وتلفت أنظار الناس إلى هذا الإعجاز الذى ظهر فى الصحراء . واذهبوا إلى السعودية

لتروا هذا وأكثر منه ، ولتتعجبوا كما يتعجب الكثيرون من تقدم الصناعة أيضاً عندهم وتطورها حتى بدأت تنافس بعض الصناعات الأجنبية ، والعجيب أنهم اعتمدوا فى ذلك على نسل الآخرين وأعداد كبيرة من شعوب إسلامية وغير إسلامية شاء الله أن يرزق نسلها بفضل الله وحوله من خير ومال بلد الحرمين الشريفين والذى رزق أهله الرزق الوفير والخير العميم بسبب شكر الله على نعمه التى منحها لهم وتمسكهم بالمحافظة على دين الله وشرعه بعد أن كانوا وحتى وقت قريب من أفقر البلاد العربية وأقلها دخلاً ، ولو أخذوا بنظرية (مالتس) ما قامت لهم الآن قائمة ولا كان بإمكانهم أن ينموا مواردهم بأيديهم وأيدى الآخرين ممن جعلهم الله فى حاجة إليهم .

لن نقول مثلاً كما قال بعض الكُتَّاب : ان هناك أكثر من مليون امرأة من العاملات فى الحكومة والقطاع العام نصفهن على الأقل يقبضن المرتب ولا ينتجن ما يساوى قرشاً واحداً ، باعتراف الأرقام : بل يعطلن إنتاج الرجل . ولن نقول ما قالوه من أن ما تخسره الدولة بسبب ذلك لا يقل عن ثلاثمائة مليون جنيه تبتلعها جيوب النساء العاملات ينفقنها على ملابسهن التى يرتدينها وهن ذاهبات إلى أعمالهن حتى يظهرن بالمظهر اللائق بهن ويتنافسن فى ذلك بكثرة ما يستعملن من ملابس وأحذية وأدوات مكياج . وإنما يكفينى أن أقول : أن الأمة بنظامها العام مسئولة عن توفير الأعمال ذاتها ليصبح أعضاؤها منتجين ، وليس معنى هذا أن تعين كل الخريجين وتكتفى بإلحاقهم بأى وظائف يأخذون منها ملاليم لا تكفى

لشرب الشاى فى مكاتبهم أو أجوراً للمواصلات ، لأن الأمة التى تلحق أبناءها فى أعمال لا ينتجون فيها تكتب نهايتها بيدها لأن الذى يؤخذ منه ولا يرد إليه مثله لابد أن يفنى مهما كانت كثرته ، والعلم الذى يؤخذ على أنه وسيلة للعيش فقط لا يؤدى بالأمة إلا إلى التأخر والجمود . والمكسب الذى ينتهى بالأسرة إلى الانحلال وببعض الأفراد إلى الأمراض والعلل وارتكاب الجرائم ضرره أكثر من نفعه .

تورط الصهيونية العالمية فى الدعوة للتحديد :

سيقول لك القائلون : لقد أصلحنا ما أصلحنا وبنينا السد ، وبنينا المصانع دون أن نحقق الرفاهية التى ننشدها لأن الأفواه التى تولد تبتلع الثروات والمكاسب . نقول لهم : ان أمماً كثيرة كانت قليلة العدد فقيرة الموارد ارتقت ونهضت وتطورت ، وأصبحت من أغنى الدول فى عالم اليوم لأن المخططات اليهودية والاستعمارية العالمية لم تؤثر فيها ، ولم تستجب إلى هذه المخططات التى تدعوها إلى تحديد النسل خوفاً من عدم إمكان السيطرة عليها إذا امتلكت القوتين المادية والبشرية . وإن كانت المخططات الخبيثة قد دخلت إلى هذه الدول لمحاولة السيطرة عليها من خلال الجنس ونشر الانحلال والفساد بين الشباب بعد أن فشلت فى السيطرة عليها من الناحية الاقتصادية . مع أن الإسلام يدعو المسلمين للعمل ويحضهم عليه ويرغبهم فى زيادة النسل من أجل الوصول إلى أرق وأعلى مرتبه . لكن شاءت إرادة الله أن يتأثر المسلمون بدعايات وإعلام الغرب خاصة بعد أن فرض عليهم حكاماً لا يعنى معظمهم إلا مصالحه الشخصية ولذاته وشهواته السلطوية والجنسية .

والذين يرفضون ما نقوله ونعتقده من أن الصهيونية العالمية وراء فكرة تحديد النسل عليهم أن يطلبوا الاستماع إلى الحديث الاذاعى الذى كان يقدم إلى ربات البيوت فى الاذاعة والذى أذيع صباح الثلاثاء ١٩٧١/٥/٤ والذى يقول : أن روكفلر اطمأن وسعد جدا لسير مصر فى طريق تحديد النسل لأنه يعتبر السكان أخطر من القنبلة

الذرية . وروكفلر هذا مليونير أمريكى صهيونى كان يعمل سفيرا لأمريكا فى موسكو . وارجعوا أيها السادة إلى حديث الأحد المنشور بالأهرام فى ١٩٧٢/١/٣٠ بقلم الأستاذ أحمد بهاء الدين لتتأكدوا من أن إسرائيل تعيش فى قلق دائم ومستمر بسبب زيادة السكان العرب فى فلسطين المحتلة وهبوط نسبة النسل بين اليهود فالأستاذ أحمد بهاء الدين ينقل عن بن جوريون الذى يقول عنه إنه اشتهر دائما فى الحركة الصهيونية بأنه صاحب نظرية إيجاد الحقائق المادية والبشرية ، التى تؤدى بذاتها بعد ذلك إلى إيجاد الحقائق السياسية والذى يجرى تلاميذه على نسقه فى تنفيذ هذه السياسة — يقول أحمد بهاء الدين نقلا عن بن جوريون :(أن أكبر مشكلتين تواجهان إسرائيل فى العشرين سنة المقبلة هما تزايد نسبة السكان العرب ، وتحول اليهود عن الأعمال اليدوية إلى التجارة والأعمال الوسيطة والمهن المتخصصة)،ويقول بن جوريون (فى سنة ١٩٥٠ كانت نسبة زيادة النسل بين اليهود ٢,٦٪ بينما النسبة بين العرب ٣,٧٪ . أما سنة ٦٧ فقد هبطت نسبة زيادة النسل بين اليهود إلى ١,٤٪ بينما زادت هذه النسبة بين العرب فى إسرائيل إلى أعلى نسبة تزايد فى العالم وهى ٤,٣٪)ويقول بن جوريون :(ومعنى ذلك أنه لو استمر هذا الاتجاه فسوف يصبح عدد السكان العرب فى إسرائيل (يقصد فلسطين كلها) ثلاثة ملايين ونصف مليون عربى وهو يعتقد أن هذا هو أول خطر يهدد إسرائيل فى مستقبلها) . ويروى بن جوريون كيف فشلت حكومات إسرائيل المتعاقبة فى كل مجهوداتها لزيادة معدل النسل بين اليهود . ويقول بن جوريون : (إن الدولة نظريا ومظهريا لا تستطيع

أن تعلن عن امتيازات لمن ينجبون أكثر وأن تعلن أن هذه الامتيازات تقتصر على رعاياها اليهود لأن هذا سيكون عملا مفضوحا أمام العالم . ويقول : فالحل إذن هو أن تتكون جمعيات يهودية يكون من حقها توفير هذه الامتيازات لليهود فقط ، وهذه الجمعيات ستكون مدعمة بالطبع من طرف خفى من الدولة ومن أموال اليهودية العالمية التى تتلقاها الدولة) ويقول الأستاذ أحمد بهاء الدين : « هكذا ينفذ بن جوريون الشكل ، وفى الموضوع يساعد اليهود من رعايا الدولة على التكاثر والتناسل دون غيرهم من المسيحين والمسلمين » يقول الدكتور عمارة نجيب فى كتابه (الأسرة المثلى فى ضوء الكتاب والسنة) تعليقاً على هذا الكلام (هكذا يفكرون ، وهكذا يدرسون حلول مشاكلهم . أفليس من المقابل العمل على الحد من التناسل فى الدولة التى تهددهم ، فيكونون أول من أدرك أن القلة الاعتبارية أكثر تحقيقا لاهدافهم من العمل على القلة الطبيعية التى لا يمكن تحقيقها .

هكذا فعلوا ويفعلون ونحن نستجيب لهم . ونسام بإرادتهم ونجرى على السنن الذى يرسمونه لنا من خلال المؤتمرات ومنظمات العمل الدولية .. ولجان الأمم المتحدة .. الخ .. نفعل ذلك ونحن غافلون عن مواردنا الأصيلة والكفيلة بإصلاح أحوالنا كلها لو أحسنا تنميتها واستغلالها وتوزيعها واستهلاكها) .

ثم ألا يلفت الخبر الذى اذاعته وكالات الانباء من لندن ونشر فى ١٩٨٨/٨/٦ فى الصفحات الأولى من صحفنا أنظار القائمين على شئون المسلمين ، ويمكنهم استخلاص معناه ومغزاه .. يقول الخبر الذى نشرته جريدتا أخبار اليوم والأهرام : «أيد أساقفة الكنيسة

الانجليكانية المجتمعون فى بريطانيا قرار بالسماح لمتعددى الزوجات فى دول معينة باعتناق الديانة المسيحية» وتقول الجريدتان : «يتناقض هذا القرار مع قرار سابق أتخذ منذ حوالى مائة عام ويقضى بأن يتخلى الرجل الذى يرغب فى اعتناق المسيحية عن زوجاته بإستثناء زوجة واحدة . وتضيف الأهرام الصادرة فى نفس اليوم على هذا الخبر قولها : بأن أسقف شرق كينيا قال : «أن القرار الجديد لا يخالف التعاليم المسيحية وأن على الكنيسة فى بعض مناطق أفريقيا أن تقبل متعددى الزوجات» .

الحذر ــ الحذر ياعلماء الأزهر

لقد نجحت وللأسف خطة دعوة الدولة إلى تحديد النسل ، بعد أن تسلسلوا بأساليبها وتفننوا فيها وضللوا العوام والسذج من أبناء شعبنا حتى صارت واقعامقبولاً ويقينا مسلما به رغم زيفها ، وقد صدروها الينا بهدف ضرب تقدمنا ونهضتنا ، وذلك على يد عملاء الصهيونية والاستعمار أولا ، ثم لم تلبث أن وجدت لها مؤيدين على أعلى المستويات .حتى النظام العام الإسلامى ظهر للناس وكأنه يتبنى هذه الخطة ، بل أحس بعض الناس أنها وليدة النظام الإسلامى وابنته الشرعية بعد ان افتى بشرعيتها المفتون . وروج لها من يسمون بعلماء الدين ، وان كان بعضهم ــ للحق والتاريخ ــ فعل ذلك من غير قصد، ولم يفطن إلى خبث الخبثاء ودهاء السلطة فى تحريف فتاواهم . ولذا فإننا نقولها بصراحة : إن المسئول عن ذلك ليس هم الذى أفتوا النظام من كتاب السلطة أو طلاب المناصب باتخاذ سياسة تحديد النسل طريقا لتحقيق الرفاهية التى طالما حلم بها الناس ، وراحت أجهزته ومؤسساته تروج لذلك بكل وسائل الاغراء والتزييف بل والاضرار والاكراه ــ وإنما المسئول الأول فى بلادنا هم علماء الدين الذين استغلت فتاواهم وزيفت ، ولم يكن عندهم من الكياسة والفطانة ما يمنعهم من التورط فى هذه الجريمة ، فلا يزال الكثيرون منهم وللأسف يتصورون أن أخذ الفتوى منهم وسؤالهم عن رأى الإسلام فى تنظيم النسل أو تنظيم الأسرة بعيد كل البعد عن موضوع تحديد النسل ، الذى صممت الدولة على تنفيذه وخططت

الأجهزة المتخصصة لاستعمال كل الوسائل الممكنة للوصول إليه ، ومنها وللأسف انشاء مركز كبير فى جامعة الأزهر يطلق عليه أسم الجهاز القومى للسكان يساعد الدولة من خلال طب الأزهر وعلماء الدين فى الأزهر فى تحقيق الهدف المنشود ، وليكون فى وجوده فى الأزهر بالذات دليل مادى ملموس على موافقة الأزهر على جريمة تحديد النسل ، ولعل الناس جميعا لا يزالون يذكرون هدية الولايات المتحدة الأمريكية لطب الأزهر والتى بلغت ثلاثة عشر مليونا وبضعة آلاف من الدولارات عبارة عن أجهزة ومعدات خاصة بما أسموه «تنظيم الأسرة» ، وقيل ان بعض هذه الأجهزة كانت أجهزة تعقيم دائم لاستعمالها فى منع الحمل . وقد كان من الخطط الخبيثة عقد مؤتمر عالمى منذ عامين لمعالجة مشكلة الزيادة السكانية فى العالم تحت رعاية شيخ الأزهر وفى قلب جامعة الأزهر ليأخذوا من ذلك الاعتراف الصريح على موافقة الأزهر على خطط الاقلال من الزيادة السكانية فى الدول الإسلامية وحضر مندبون من معظم البلاد الإسلامية وتحدث بعض ممثلى هذه البلاد عن ضرورة وقف الزيادة السكانية المستمرة كما تحدث الدكتور/ ماهر مهران المقرر العام لجهاز تنظيم الأسرة فى مصر — ولم يخف الرجل ما فى نيته ونية الحكومة من ضرورة وقف زيادة السكان فى مصر بسبب نقص الموارد وانهيار الاقتصاد — وكاد معظم الحاضرين وأنا منهم يثورون على ما يقال ويفشلون هذا المؤتمر بسبب ما قيل فيه من مغالطات وابتعاد المتحدثين فيه عن تقديم الحلول العلمية الصحيحة لعلاج مشكلة السكان لولا ان فضيلة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق وأيضا رئيس الجامعة السابق الدكتور/ فرهود كانا

موفقين تمام التوفيق فى كلمتيهما حيث ذكر كل واحد منهما أن المشكلة ليست فى زيادة النسل وإنما فى عدم استغلال الموارد الكثيرة الموجودة فى بلادنا وبلاد المسلمين ـــ واعتبر الحضور أن المؤتمر قد فشل تماما بعد كلمتى شيخ الأزهر ورئيس الجامعة ـــ وان كانت الدعاية المركزه والمزيفة لم تشر إلى كلمات الشيوخ واشارت كل وسائل الاعلام إلى نجاح المؤتمر وركزت فقط على ذكر مشكلة الزيادة السكانية وضرورة حلها عن طريق تحديد النسل ووقف الانتاج .

لسنا ننكر شدة الحاجة إلى المسكن الصحى والملبس الصحى الضرورى لكافة أفراد الأمة ، فضلاً عن الطعام المباشر قبل كل شيء ، وما أسهل توفير هذه الحاجات الأساسية لكل الناس لو أعلنا ثورة حقيقية فى التنمية أولاً وثورة حقيقية ضد الاسراف ثانياً ، وثورة فعالة فى إصلاح وتعديل نظام الدخول ثالثاً . وهناك ألف طريق وطريق لمضاعفة الإنتاج وزيادة الدخل أما كيف يتم ذلك كله ، ويمكننا أن نوفق بين الدفاع أو الجواد المفروض علينا والعمل لصالح الرفاهية التى يتحجج بها دعاة تحديد النسل ، فهذا هو ما سأحاول إن شاء الله أن أتعرض له فى بقية هذه الدراسة ، فإلى لقاء ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أضــرار تحديــد النســل اقتصاديــا

● استطاعت الدول الأوربية أن تقنع معظم البلاد النامية بأن تزايد السكان فى العالم ينذر بخطر كبير وأنه لابد من حدوث انفجار سكانى رهيب نتيجة زيادة المواليد فى هذه الدول وروجوا لنظرية «مالتس» التى تقول : «إن قوة تزايد السكان أعظم من قوة الأرض فى انتاج قوت الإنسان لأنهم يتزايدون بمتوالية هندسية ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ .. فى الوقت الذى يتزايد فيه القوت حسب متوالية حسابية أو عددية فقط ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .. وتتضاعف المتوالية كل ٢٥ سنة فى رأيه .إذن لابد من توجيه هاتين القوتين نحو التعادل — ولن يتم ذلك إلا بالعمل على وقف نمو السكان بكل الطرق والوسائل» .

وقد كتبت الأبحاث والدراسات لتأكيد هذه النظرية وصور كثير من الأفلام لاقناع الناس بها ثم عقدت الندوات والمؤتمرات فى عدد كبير من بلدان العالم لدراسة مشكلة تزايد السكان . الأمر الذى جعل الرأى العام العالمى يتجه إلى هذه المشكلة ويوليها عناية خاصة بل إنهم أعلنوا أن سنة ١٩٧٤ سنة عالمية للسكان تنظم خلالها الحملات الإعلامية الضخمة المحلية والعالمية لتوعية المواطنين فى كل مكان بضرورة التقليل من نسلهم من أجل النمو الاقتصادى كما يدعون .

وحتى تأخذ هذه الدعوة طريقها إلى قلوب وعقول أبناء الدول النامية ويشعر أبناء وحكام هذه الدول باهتمام العالم الغربى بهم وبمشكلاتهم ..

فقد نظمت أربع ندوات قبل انعقاد مؤتمر السكان فى بوخارست من أجل إنجاح هذا المؤتمر العالمى وتولت إدارة تابعة لسكرتارية الأمم المتحدة أطلقوا عليها أسم «إدارة السكان» تنظيم هذه الندوات الأربع التى عقدت الأولى منها فى يوليو ١٩٦٧ لمعالجة موضوع السكان والتنمية ، والثانية فى أغسطس ١٩٧٣ فى هونولولو لمعالجة مشكلة «السكان والأسرة» .

أما الندوتان الثالثة والرابعة فقد عقدت الأولى منهما فى أكتوبر ١٩٧٣ فى استوكهولم والثانية فى يناير ١٩٧٤ بأمستردام وبعدها توالت الندوات فى كثير من البلاد الإسلامية للتركيز على ضرورة الحد من النمو السكانى .

وقد عقدت ندوة هنا فى مصر منذ عامين تحت رعاية شيخ الأزهر لتأخذ جواز مرور إلى العالم الإسلامى ولتكون مبررا للدول التى ترفض تحديد النسل وترى فيه مخالفة للدين الإسلامى الحنيف .. ومن خلال هذه الحملة الإعلامية العالمية حول خطر الانفجار السكانى وقلة الموارد الغذائية : ظهرت مجموعة من الأفكار والآراء تدعى أنها تقدم الحلول لهذه المشكلة الخطيرة التى أدعوا أنها تهدد الانسانية بكوارث لا طاقة لنا بها .

. ومن بين هذه الافكار والحلول ظهر الاتجاه الذى يرى أن الحل هو فى وقف الكثرة الهائلة من الزيادة السكانية وضرورة تحديد النسل تحديدا اجباريا .

وظلوا يتدرجون للوصول إلى هذا التحديد الأجبارى حسب معتقدات الدول بالنسبة لفكرة التحديد . وكان لابد أن يدخل للعالم الإسلامى من مداخل أخرى لا تظهر لأبنائها الخطة الكاملة للتحديد الإجبارى . ولذا بدأنا نسمع هنا وفى بلاد إسلامية عن الدعوة إلى تنظيم الحمل من أجل صحة المرأة ،وتنظيم الأسرة من أجل رعاية الطفل وحل المشكلة الاقتصادية وأزمة الاسكان ثم أخيرا أنشئ ما سمى « بالمجلس القومى للسكان » لتبدأ بشائر نواياهم فى خطة التحديد الإجبارى بعد ذلك . وان كانوا قد استطاعوا فى بلاد غير إسلامية كالهند أن يقنعوا الحكومة بهذا التحديد الاجبارى .

وتكاد دول إسلامية أسيوية أن تصدر تشريعات بذلك وهنا فى مصر بدأت هذه الخطة الجهنمية تتكشف حين بدأت الدعوة إلى تحديد عدد الأطفال الذين تتولى الدولة رعايتهم والاشراف عليهم ودعوة آخرين إلى إصدار تشريعات تمنع تولى أى منصب ادارى حكومى لمن ينجب أكثر من طفلين ، وقد بدأ أصحاب نظرية تحديد النسل من الكتاب الغربيين يكتبون حول خطر ما أسموه بالانفجار السكانى حتى وجدنا عالما أمريكيا اسمه « روبرت سين كوك » يقول :

« ان عدم التحكم فى السكان أخطر من القنبلة الذرية » وحاول

كثير من أصحاب هذا الاتجاه أن يتخذ من الأرقام والعد والإحصاء مسلكا لتضخيم المشكلة يقول «هال هيلمان» : «وفقا لمعدلات النماء الحالية سيكون هناك سبعة بلايين من البشر على سطح الأرض فى سنة ٢٠٠٥ و ١٤ بليونا فى سنة ٢٠٤٠ ، ١٨ بليون فى سنة ٢٠٧٥ ، ٥٧ بليونا فى سنة ٢١١٠ ولن يحل عام ٢٣٠٠ ميلادية حتى يكون ثمة ثلاثة آلاف بليون مكدسين على هذه الأرض» .

عواقب خفض المواليد

ولعلنا نلاحظ حين ندقق فيما قاله هيلمان :

ان الرجل نسى أن النظر إلى نمو السكان كعملية منفصلة عن التطورات الإجتماعية الأخرى جهل كبير ويبتعد تماما عن الإطار العلمى الصحيح لأنها أساءت فى تقديرها الموارد الطبيعية كما تجاهلت قدرة الإنسان على معرفة الطبيعة واستحداث وسائل للتأثير عليها بل تجاهلت تماما العوائق التى تعوق استمرار معدل زيادة السكان المستمر وما يمكن أن يحدث من أمراض وبائية وحروب مدمرة أو زيادة نسبة الوفيات أو الكوارث الطبيعية التى يمكن أن تقضى على أعداد هائلة من البشر تؤدى بالتالى إلى وقف هذا النمو السكانى بالاضافة إلى خفض أعداد الموجودين بالفعل .. وما الكوارث الطبيعية التى نلاحظها هده الأيام من عواصف وفيضانات تأتى على الأخضر واليابس فتقتل من تقتل وتشرد من تشرد إلا دليل قوى على فساد هذه النظرية من أساسها بالاضافة إلى عوائق أخرى تؤثر فى نسبة خفض

السكان كشيوع الرذيلة وظهور الفوضى الجنسية وهو ما نشاهده الآن فى أوربا وأمريكا ودول أخرى كثيرة تسبب عنه — ولاشك — توقف الزيادة السكانية تماما بل نقص عدد السكان فى كثير من هذه البلاد ويمكن أن يضاف إلى ذلك فى مصر امتناع الكثيرين عن الزواج أو تأخر زواج الكثيرين من الشباب بسبب عدم توافر السكن الملائم أو الظروف الاقتصادية الملائمة بالاضافة إلى رغبة كثير من الناس وخاصة الأغنياء منهم فى الإقلال من الإنجاب لظروف شخصية بحتة ، ويجب أن يعرف أصحاب الدعوة لتحديد النسل بحجة الظروف الاقتصادية أن المولى سبحانه هو الذى يتحكم فى الزيادة والنقصان حسبما يعلمه فى صالح الناس وأن الإحصاء السكانى على أساس معدلات الزيادة بقطع النظر عن كل الظروف المحيطة بالبشرية طبيعيا واقتصاديا وعلميا ، رغم إنكاره لقدرة الله ومشيئة لا يتفق مع العقل أو المنطق. لأننا لو حاولنا أن نأخذ بنظرية الزيادة المستمرة فى السكان وبنفس النمو الذى قرره هؤلاء العلماء لكان معنى هذا أن عدد سكان الدول التى كانت خاضعة للامبراطورية الرومانية فقط فقد وصل اليوم إلى ما يزيد عن ٣٠٠ بليون نسمة لأن كثيرا من المؤرخين قدروا عدد سكان الامبراطورية الرومانية فى القرن الرابع عشر قبل ظهور السيد المسيح بـ ٤٥ مليونا من الأنفس ولو قدرنا أن زيادة هؤلاء السكان استمرت بمعدل ١٪ فقط لكان معنى ذلك أن أى أسرة من ذلك العهد كانت ستهدى العالم ١٣٠ مليون نفس أى أن عدد سكان الأرض الرومانية كان سيصل إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليار نسمة أى ما يزيد على ١٢٠ ألف مرة على عدد سكان العالم الحاليين وأن الكثافة

السكانية فى أراضى هذه الامبراطورية كانت ستبلغ مليونين و ٢٤ ألف فرد لكل كيلو متر مربع أى ما يقرب من شخصين ونصف شخص لكل متر مربع وأصحاب هذه النظرية حين يتحدثون عن خطر الانفجار السكانى يضعون الموضوع فى سلسلة من التقديرات التى تبين بأنه لن يبقى على وجه الأرض أو فى البلاد الأكثر تقدما سوى حيز صغيرة من الأرض قد لا يسع الناس وقوفا ! على الرغم من أن الواقع يقول :

أنه مع زيادة السكان زادت وسائل المعيشة بنسبة أكبر .

الزيادة العددية ومستوى المعيشة

يقول الباحث الصينى (س ش تشيه) أنه من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٢٧ م زاد سكان العالم ــ مع استبعاد الاتحاد السوفييتى والصين ــ ٩٪ بينما زادت وسائل المعيشة بنسبة ١٣٪ وفى الفترة ما بين ١٩١٠ إلى ١٩٥٣ زاد الانتاج الزراعى فى الولايات المتحدة ٦٨٪ بينما زاد السكان بنسبة ١٣٪ فقط ويقول : جوليان ل . سيمون/ أستاذ علم الاقتصاد والتسويق بجامعة الينوا فى مجلة اليونسكو عدد ١٥٦ : «لقد ثبت من خلال التجارب والأبحاث أن النمو السكانى الإيجابى وهو الذى تظهر فيه دفعات الشباب المتجددة قد أنتج أداء اقتصاديا أفضل على المدى الطويل مما تنتجه المجموعة السكانية الثابتة بخلق فرصا إضافية تفسر حدوث التغيرات فى اقتصاد الدول الأكثر تقدما وفى مجتمعها ، كما أن النمو السكانى السريع يؤدى إلى الزيادة فى سرعة نمو المعرفة التكنولوجية واستخدامها ويقول عالم الاقتصاد الأمريكى «لقد كانت ضخامة الهجرة إلى أمريكا خلال

القرن ١٩ هي أحد الدوافع الكبرى فى عملية النمو الاقتصادى وفى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد فى بريطانيا بنقص كبير فى معدل المواليد» .

ونحن نتساءل هل توجد دولة أوربية واحدة تدعو الآن إلى تحديد النسل أو تنظيمه ؟! ان لم تكن تفتح أبوابها على مصاريعها للهجرة إليها وزيادة نسلها ؟ والحقيقة أن ربط حركة النسل بالمشكلة الاقتصادية مغالطة علمية ينكرها الواقع الذى عاشته دول أوربا خصوصا عقب انتشار الدعوة إلى تحديد النسل على يد «مالتس» واتباعه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى العقد الثالث من القرن العشرين. وإن كانت هذه الدعوة قد لاقت رواجا فى بادىء الأمر ، إلا أن الأوربيين قد اكتشفوا أنها كانت سببا فى ضعف كثير من دول أوربا فقاوموها وظهرت نظريات علمية كثيرة تعارضها وتثبت عكس ما دعت إليه وإن كان الأوربيون قد تبنوا نشرها فى غير بلادهم لمصالحهم الشخصية . وليظلوا هم سادة العالم المحتكرين وحدهم للخبرات العلمية والتكنولوجية وليتمكنوا من خلال نجاح هذه النظرية من إمكان السيطرة على هذه الدول التى يؤزقهم كثرة سكانها أو ظهور أى قوة قد تكون عائقا فى سبيل السيطرة عليهم وعلى مقدراتهم ، ويكفى ما قاله المؤرخ المعروف «ويل ديورانت» : «ان كثرة السكان تعتبر من أهم أسباب التقدم المدنى» كما يقول « ارنولد توينبى » أشهر مؤرخى وفلاسفة الغرب فى القرن العشرين : « إن كثرة السكان هى التحدى الذى يخرج أى حضارة إنسانية إلى الوجود » ، والغريب أن مالتس كان يدعو إلى شيء عجيب

لانقاص السكان وقلة اعدادهم فيقول «يجب علينا أن نسهل عمليات الطبيعة المؤدية للموت فبدلا من أن نوصى الفقراء بالنظافة علينا أن نشجع عادات مغايرة ويجب علينا أن نزيد من ضيق الشوارع وأن نكدس سكانا أكثر فى المنازل وأن نتحايل من أجل عودة الأوبئة فى الريف ويجب علينا أن نبنى قرانا قرب البرك الراكدة ، وان نشجع الاقامة بشكل خاص فى المناطق غير الصحية والتى بها المستنقعات ، وفوق ذلك كله يجب علينا أن نستهجن استخدام علاج محدد للقضاء على الأراضى والأوبئة» ثم يقول «وهؤلاء الرجال الخيرون الذي يظنون أنهم يقدمون خدمات خيرية عن طريق رسم خطط للقضاء على أمراض معينة إنما هم على خطأ بالغ» .

تحذيرات المخلصين

ولا نستبعد أن يكون بعض ما نعانيه الآن فى مصر كان وراءه مخطط استعمارى قديم بدأ مع دخول بريطانيا إلى مصر ولازلنا نعانى منه حتى الآن — والغريب أننا لا نحاول الاستفادة من النظريات العلمية الصحيحة ولا نستمع إلى تحذيرات المخلصين حتى من الغربيين أنفسهم الذين وهبوا حياتهم للعلم وجردوا أنفسهم من الأهواء والأغراض الشخصية مادامت قيادات الدول الكبرى تتبنى نظريات أخرى كان لابد أن نعرف أن وراء نشرها وانتشارها أغراضا سياسية وأطماعاً استعمارية. ومازلنا حتى الآن ندرس فى مناهجنا التعليمية نظريات اجتماعية واقتصادية ونفسية وغيرها من النظريات التى ثبت فشلها ونقضتها نظريات أخرى أحدث منها مثل نظرية دارون . ونظريات فرويد فى علم النفس ودور كايم وماكدوجل فى علم

الاجتماع وغير ذلك من نظريات على الرغم من ثبوت ترويج الصهيونية العالمية لهذه النظريات لإفساد العالم وإمكان السيطرة عليه بعد القضاء على العقيدة والاخلاق وفى « بروتوكولات حكماء صهيون » هذه النصوص التى يعرفها كثير من مثقفى بلادنا لكنهم يتجاهلونها ويواصلون الدعوة للنظريات التى اعترف اليهود أنهم كانوا وراء نشرها وانتشارها فى العالم مع فسادها وزيفها . يقول البروتوكول :

(يجب أن نعمل لتنهار الاخلاق فى كل مكان وعندئذ تسهل سيطرتنا ان فرويد منا وسيظل يعرض العلاقات الجنسية فى ضوء الشمس لكيلا يبقى فى نظر الشباب شىء مقدس وعندئذ تنهار الاخلاق فتسهل سيطرتنا) .

ويقولون : (لقد رتبنا نجاح دارون وماركس ونيتشه وأن الأثر غير الاخلاقى الذى تشنه علومهم فى الفكر الأممى واضح لنا بالتأكيد) : (ان دارون ليس يهوديا ولكنا عرفنا كيف نروج اراءه على نطاق واسع ونستغلها فى تحطيم الدين) .

ومع فشل نظريات دارون وغيره إلا أن هذه النظريات المرفوضة الآن فى أوربا وأمريكا يروج لها هنا للأسباب التى ذكرناها وأيضا مع ظهور نظريات أخرى كثيرة نقضت نظرية (مالتس) وأتباعه فى تحديد النسل ومع رفض العلماء المنصفين لهذه النظرية وإثبات زيفها فإن حكومات الغرب مع رفضها أيضا لهذه النظريات وعدم إيمانها بها تصمم على تصديرها إلينا وإقناعنا بها لاغراض شخصية كما قلنا — وقد عرف علميا أن أى دعوة لا يعمل بها صاحبها لا يصح أن يدعو الناس إليها ولا يصح لغيره أن يؤمن بها . ونكرر مرة أخرى بأنه لا

توجد أى دولة أوربية تعمل على تحديد النسل أو تدعو لما يسمى تنظيم الأسرة رغم كثرة عدد السكان فى بلاد كثيرة منها وإنما على العكس من ذلك تشجع النسل بكل الطرق والوسائل وبعض هذه الدول تعطى مميزات كبيرة لمن ينجب عددا أكبر من الاولاد حتى ولو كان ذلك من غير زواج شرعى كما تحرم الكنيسة تحريما قاطعا عمليات الاجهاض . وتعالوا بنا نستمع إلى ما قاله بعض مندوبى الدول النامية فى الأمم المتحدة أثناء مناقشة الدراسات التى قامت بها الأمم المتحدة بخصوص المشكلة السكانية :

قال : ميجوسل (اوزور يودى اليميدا) رئيس وفد البرازيل فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذى انعقد فى استكهولم (سبتمبر ١٩٧٣) « ان التركيز على النمو السكانى بهذا الوصف دون ربطه بما بين السكان والموارد القومية من علاقة تدخل فيها الرقعة الجغرافية هو تناول ناقص وغير مقبول للمشكلة » ثم يقول : « كيف تترك الدول التى يسكنها أكثر من ١٠٠ و ٢٠٠ لكل كيلو متر مربع خارج نطاق البحث فى حين أن الدول التى يقل سكانها عن ٧٠ نسمة لكل كم ، تلام على سياستها التى ستحقق لها المزيد من الكفاية الاقتصادية وتخلق شرطاً أساسياً لتكاملها القومى وتحقيقها الذاتى بوصفها جماعة إنسانية » ثم يقول : « إن البرازيل لا تفهم لماذا تشير الدول المتقدمة ذات الكثافات السكانية العالية على دول أقل منها فى كثافة السكان بأن تكون أكثر حكمة من الناحية السكانية وبأن تخفض من نمو سكانها ــ وإذا كانت الدول المتقدمة يهمها إلى هذا الحد مسألة نمو السكان أفلا يجدر بها أن تنقل المصانع والاستثمارات الجديدة إلى الدول النامية ــ بدلا

من أن تقبل المزيد من العمال الوافدين من الخارج .

أما مندوب السنغال فقد وقف ليقول أمام ممثلى العالم كله أن أوربا تطورت فى القرن التاسع عشر دون برامج لتحديد النسل — وإذا كان النقص فى نسبة الوفيات اليوم يضيف بعدا جديدا للمشكلة فإن التكنولوجيا زادت من الانتاج الصناعى وستكون نكبة على السنغال أن يحدد عدد سكانه لأن كثافتهم لا تتجاوز ٧ أشخاص لكل كيلو متر مربع من الأرض .

أما مندوب شيلى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد وقف فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ ليقول : «أن مشكلة نمو السكان تؤكدها الدول المتقدمة تأكيدا مفتعلا لتحتج بها على التهرب من التزاماتها تجاه المجتمع الدولى» .

وقد قدمت العالمة الأثيوبية [مازا بيكل] دراسة [حول السكان والتنمية الاقتصادية ونشرت فى مجلة اليونسكو فى العددين ١٥٨ — ١٥٩ تحت عنوان [أنبياء الهلاك الزائفون] قالت هذه السيدة فى دراستها «إن المشكلة فى قارة افريقيا لا تكمن فى التزايد السكانى وإنما تكمن فى أن ملايين من الشعب الذى يعيش فى بيئة غنية لا يملكون إلا فرصة غير كافية لتطوير إمكاناتهم الحقيقية . وأن الكثافة السكانية فى افريقيا منخفضة إذا قورنت ببقية مناطق العالم فتبلغ ١٠ أشخاص لكل كم^2 فى مقابل المعدل العالمى وهو ٢٦ شخص لكل كم^2 حسب احصاء سنة ١٩٦٨ ثم تقول إن الدليل الوحيد لدينا فى تاريخ الإنسان فى عملية تثبيت النمو السكانى أو تخفيضه هو تجربة الدول المتقدمة الآن

وأن مسألة تخفيض النسل هى وظيفة الرفاهية وليس ثمة من سبب يجعل افريقيا تخفض من نسلها لأنها لم تصل بعد إلى درجة الرفاهية ثم تقول إن ما يصدر فى عدد كبير من المراكز العلمية فى العالم الغربى عن المشتغلين والمتزحلقين بلعبة الأرقام ثم يستنبطون أن العالم مهدد بكارثة ترجع إلى الانفجار السكانى نقول لهم : إن أساس المعلومات السكانية فى افريقيا واهٍ إلى حد كبير .

هل يوجد فى مصر عجز فى الموارد الزراعية ؟

ومصر ولله الحمد رغم ما تعانيه الآن من ظروف اقتصادية فيها كثير من الموارد الزراعية والصناعية والبشرية التى لم تستغل أصلاً أو استغلت استغلالاً خاطئاً ويكفى أن نعرف أن عندنا أكثر من عشرة ملايين فدان صالحة للزراعة الفورية وقد صرح محافظ سيناء الشمالية فى لقائه بشباب معسكر العمل الدولى خلال شهر أغسطس الحالى سنة ١٩٨٨ بأن محافظة سيناء الشمالية بها دلتا جديدة تضم خمسة ملايين فدان صالحة للزراعة ــ عدا ما أعلنه من وجود غاز طبيعى فى رفح ومناجم كثيرة فيها من خيرات الأرض الكثير والكثير وقد نشرت ذلك صحفنا القومية ومنها جريدة الأهرام التى أبرزت ذلك بعناوين ضخمة ــ ولازلت أذكر ما قاله عدد من نواب الحزب الوطنى بمجلس الشعب فى دورة ١٩٨٤ عن الاراضى الكثيرة الصالحة للزراعة فى الصحراء الغربية وعن المياه الجوفية المتوفرة لها والتى تنبع وحدها من الأرض وترتفع أحياناً إلى أعلى بدون آلات وقد أعلن الخبراء المصريون والأجانب عن وجود بحيرة كبيرة تحت الأرض فى هذه المنطقة يمكن استغلالها للزراعة والتى يحاول القذافى الآن

الاستفادة منها واستغلالها عن طريق نهر صناعى بطول ألف كيلو متر لرى أراضى ليبيا الصحراوية .. ثم إن ما نسميه الآن بالوادى الجديد هو أصلاً الوادى القديم الذى كان يمد مصر وبلاد أخرى كثيرة بالغلال والحبوب وكانت مصر فى يوم من الأيام مخزن غلال العالم وظلت كذلك فترات طويلة .

هل تنكر الدولة هذه الاعترافات ؟

قد يظن بعض الناس أن ما أقوله عن الوادى الجديد فيه مبالغة أو أنه يعتمد على التخمين دون الرجوع إلى مصادر رسمية أو تصريحات حكومية ، أى تقرها حكومة مصر التى تدعو لتحديد النسل بسبب قلة الموارد — ولكن تعالوا بنا إلى الكتيب الذى أصدرته الهيئة العامة للاستعلامات عن محافظة الوادى الجديد ، والمؤرخ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٨٥ ، والذى قدم له الأستاذ الدكتور فاروق التلاوى محافظ الوادى الجديد ، وهو أستاذ جامعى متخصص فى الزراعة ، ولا شك أنه اطلع على كل ما جاء بهذا الكتيب من بيانات المفروض أنها صحيحة مائة فى المائة ، وإلا فمن حق الناس أن يشكوا فى أية بيانات واحصاءات تصدرها الدولة .

ويقول كتيب هيئة الاستعلامات المصرية صفحة ٧ إن مساحة الوادى الجديد تبلغ ٤٥٨ ألف كم٢ ، أى حوالى ٦٧٪ من مساحة الصحراء الغربية — وما يعادل ٤٥,٨٪ من المساحة الكلية للبلاد . ويبلغ سكان الوادى الجديد ١١٢,٠٠٠ نسمة .

وتتحدث حكومتنا الحالية من خلال هذا الكتيب عن الموارد المائية

بالوادى الجديد فتقول : لقد أجريت العديد من الدراسات لتحديد حجم الخزان الجوفى وخصائصه

ومدى إمكانات التوسع الزراعى الأفقى تبعاً لذلك ــ ثم تقول : لقد قدر عمر الخزان الجوفى بالخارجة والداخلة بحوالى ٢٥ ألف سنة باستخدام الكربون ١٤ المشع ــ وتبلغ سرعة سريان المياه فى مسام الحجر الرملى النوبى حوالى ٣٠م/ سنة . ويتراوح سُمك الخزان الجوفى بين ٢٠٠ متر فى الجنوب و٢٠٠٠ متر من الشمال ــ وتقدر سعة الخزان الجوفى الممتد تحت الصحراء الغربية بحوالى ٥٠ ألف كم٣ منها حوالى ٢٠ ألف كم٣ تحت المنخفضات وتقدر التغذية اليومية للخزان الجوفى بحوالى ٣ مليون م٣.. ويتراوح سمك الخزان الجوفى بمنخفض الخارجة ما بين ٤٠٠ إلى ٦٥٠م وبمنخفض الداخلة حوالى ١٠٠٠ متر وبمنخفض الفرافرة حوالى ٢٠٠٠ متر .

ويتحدث هذا الكتيب وهو وثيقة حكومية رسمية عن الوادى الجديد عبر التاريخ فيبين كيف أن واحته واسم عاصمتها (هيبيت) أى المحراث ــ ويقول الكتيب الحكومى : إن هذا يدل على ازدهار الزراعة بالمنطقة قديماً ، وإن النقوش الباقية على جدران المعابد تدل أيضاً على مدى الإزدهار الزراعى الذى نعمت به تلك المنطقة فى العصور القديمة .

ويتحدث هذا الكتيب عن القطاع الزراعى فيقول : إن نقوش الآثار تمثل أهم منتجات الواحات القديمة من الغلال والأعناب والزيتون الأخضر .

أما أخطر ما تضمنه كتاب هيئة الاستعلامات فهى الأرقام التى

ذكرت ، خاصة بالمساحات المزروعة والصالحة للزراعة فى هذه المحافظة الصحراوية التى لا يسكنها كما ذكرنا سوى ١١٢ ألف نسمة فقط .
تقول هذه الأرقام (ص ٢٠ من الكتيب المذكور) إن إجمالى المساحة الكلية المزروعة والتى يمكن زراعتها فى الوادى الجديد بالفدان هى : ٦,٧ مليون منها ١,٨ مليون فى منخفض الخارجة ، و١,٤٥ مليون فى منخفض الفرافرة . ومن هذه الأراضى ١,٧ مليون فدان صالحة للزراعة حتى الدرجة الرابعة ، و٩٠٠ ألف فدان أراضى جيدة الصلاحية حتى الدرجة الثالثة . كما توجد مساحات يمكن زراعتها حالياً باستخدام المياه الجوفية وقدرها ١٣٠ ألف فدان . أما المساحات المزروعة بالفعل من هذه المحافظة الشاسعة الواسعة والتى كما قلنا تمثل ٤٥,٨٪ من مساحة مصر الكلية فهى لا تزيد عن ٤٢,٢٥٠ فداناً فقط يدخل فيها الأراضى التى استصلحت وقدرها ٢٦,٦٤٠ فداناً .

وقد وضح هذا الكتيب الحكومى أن أرض الوادى الجديد تزرع بها المحاصيل الشتوية والصيفية بالإضافة إلى المحاصيل المستديمة ، حيث يزرع فيها فى الشتاء القمح والفول والشعير وجميع أنواع الخضروات بالاضافة إلى البرسيم المسقاوى كما يزرع بها فى الصيف الأرز والذرة الرطبة والذرة الشامية بالإضافة إلى الخضر الصيفى والذى أهمه البطيخ . أما أشجار الفاكهة فهى متنوعة حيث يوجد بها النخيل والزيتون والمشمش والعنب والجوافة بالإضافة إلى المحصول التقليدى من البلح الذى يبلغ ٧٤٠ ألف نخلة من الأنواع المختلفة. ولا شك أن الأرض الصالحة للزراعة بهذا الشكل يمكن أن يستفاد منها كثيراً فى مجال الإنتاج الحيوانى والداجنى[البط والرومى والبيض وغير ذلك] وقد نجحت

بالفعل مشروعات كثيرة مما تسمى بمشروعات الأمن الغذائى فى هذه المحافظة الخيرة، والتى يمكن تحويل الزيادة السكانية إليها وبث الحياة فيها من جديد . وإعادة الحضارة والمدينة إلى هذه المنطقة . التى كانت فى يوم من الأيام تعيش حضارة ومدنية فى عصر الأسرات الفرعونية . والتى طمع فيها قبل ذلك بسبب ما فيها من خيرات الفرس والبطالمة والرومان والذى يدل على ذلك معبد هيبيس العظيم الذى لا يزال موجوداً على مشارف الخارجة والذى يمثل العصور الفرعونية والفارسية والبطلمية والرومانية والذى شيد الجزء الأكبر منه العاهل الفارسى داريوس الأول تقرباً من المصريين واسترضاء لكهنة الإله آمون .

وليست محافظة الوادى الجديد ومحافظة سيناء هما المحافظتان الوحيدتان اللتان تشتملان على هذه الأراضى الزراعية الكثيرة ، والتى تصل إلى ضعف الأراضى المزروعة الآن ، وإنما لا شك أن عندنا أراضٍ أخرى كثيرة فى محافظات البحر الأحمر وسيناء الجنوبية ، ولعل البعض يذكر ما نشر على لسان بعض العلماء الإسرائيليين من أن أكبر خطأ ارتكبوه فى حياتهم هو موافقتهم على إعادة سيناء إلى مصر ، والتى كان يمكن أن تشكل منطقة جذب كبيرة ليهود العالم ، نظراً لسهولة استيطانها وإمكان زراعة أراضيها ، ولأنها تشكل موقعاً استراتيجياً هاماً ، أفضل بكثير من موضع إسرائيل الحالى فى فلسطين المحتلة ، كما يرى البعض من الإسرائيليين أن سيناء وحدها كانت تكفيهم وهى عندهم أفضل بكثير من جميع الأراضى التى يحتلونها ، خاصة وأنها لن تكون حاجزاً طبيعياً بينهم وبين أقوى دولة عربية وهى مصر وأن فيها من

الخيرات ما يجعلهم فى غير حاجة إلى مساعدات الدول الكبرى التى يخشى أن تختلف معها فى يوم من الأيام .

أكذوبة الإنفجار السكانى بالأرقام :

قدر بعض المؤرخين عدد سكان مصر فى فترة من فترات حكم الفراعنة بـ ٤٧ مليوناً من البشر .

ويكفى فقط لتصديق هذا الرقم أن نعرف أن عدد المحاربين والقادرين على حمل السلاح – فقط – من بنى إسرائيل الذين هاجروا إلى سيناء موسى عليه السلام كما تقول التوراة ، وأكده تاريخ ابن خلدون كانوا ستمائة ألف عدا سبط بنى لاوى الذين عينهم موسى عليه السلام لخدمة القبة وأسقط عنهم القتال [راجع تاريخ ابن خلدون ص ٨٥ ج ٢]

والتاريخ القديم يحكى لنا معارك حربية قديمة قتل فيها مئات مئات الألوف من البشر ، وهذا يعنى الزيادة الكبيرة فى أعداد سكان هذه الدول ـــ كما أن التاريخ يروى لنا أن عدد سكان بغداد فى زمن الدولة العباسية وصل فى يوم من الأيام إلى أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، وهو أكثر بكثير من سكان بغداد الآن بل ربما يزيد على عدد سكان دولة العراق كلها منذ أقل من خمسين عاماً .

وتعالوا بنا مرة أخرى نتعامل بالأرقام الصحيحة لنثبت خطأ نظرية الانفجار السكانى المرتقب ، ولكن بلا مغالطات ولا لعب بالأرقام كما يفعل أصحاب الدعوة إلى تحديد النسل ، ووقف النمو السكانى والتى اقتنع بها كثير من حكام ومثقفى شعوبنا المغلوبة على أمرها .

والمعروف أن دعوى ضرورة ضبط النسل وتحديده هى دعوى

مؤسسة بوجه عام على العلاقة الكائنة ، أو التى ستكون بين الأرض وسكانها . ودعواهم أن الأرض الموجودة حالياً لن تستوعب أكثر من البشر الموجود الآن ــ والغريب أننا لو حاولنا أن نقارن بين مساحات الأراضى وإمكانية استغلالها فى الدول النامية التى يطالبونها بتحديد نسلها وبين الدول الأوروبية الأخرى التى تتبنى هذه الدعوى خارج بلادها وترفض تطبيقها فى بلادها ، لوجدنا أنه إن كان هناك ضرورة لوقف النمو السكانى فيجب أن يكون فى هذه الدول التى لا تعمل بما تدعو الناس إليه .

فمثلاً :

يقول علماء الاجتماع والدراسات السكانية إن كثافة السكان فى العالم تقدر بـ ٢٦ شخصاً لكل كم^{2} من الأرض وتعتبر أوربا أشد القارات كثافة حيث تصل النسبة إلى ٨٩ شخص لكل كم^{2} وتحتل آسيا المرتبة الثانية فتصل فيها الكثافة إلى ٦٤ شخص لكل كم^{2} وتليها افريقيا وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى وتصل النسبة فى هذه المناطق إلى ١٠ أشخاص لكل كم^{2} ثم جزر المحيط الهادى حيث لا تتجاوز كثافة السكان بها ٢ شخص لكل كم^{2} من الأرض وتعتبر هولندا أكثر دول العالم كثافة إذ تصل نسبة السكان إلى ٣٠٦ شخص لكل كم^{2} وعلى النقيض من ذلك تقف استراليا وليبيا ومنغوليا وموريتانيا فتصل فيها الكثافة إلى ٢ شخص لكل كم^{2} .

ويمكننا أن نقول لأصحاب نظرية الانفجار السكانى والذين يربطون بين السكان والأرض ويدعون أن الأرض لا يمكنها استيعاب أعداداً أخرى وأنه يمكن زيادة الدخول وتحسين اقتصاد الدول إذا

أوقفنا النمو السكانى أو قللنا عدد المواليد .

نقول لهم ماذا يقولون فى بوليفيا وكثافة السكان فيها أقل ٣٥ مرة فى الولايات المتحدة الأمريكية ودخل الفرد فى بوليفيا أقل سبع مرات عن دخل الفرد الأمريكى ؟

ماتقولون فى كينيا وكثافة السكان فيها أقل ٢١ مرة عنها فى بريطانيا ودخل الفرد فيها هو ١ إلى ١٦ من دخل الفرد الانجليزى؟

امشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه :

يقول الدكتور فتحى عثمان فى نشرة صدرت بوزارة الأوقاف المصرية سنة ١٩٦٣ تحت عنوان (الرسول فى المعركة ضد الجوع)

(إن الأرقام تضع تحت تصرف البشر ١٦ مليوناً من الأفدنة يزرعونها أى بمعدل أربعة أفدنة لكل فرد من السكان على أساس تعداد العالم الحالى) والإحصاءات تقول : إن المساحة المنزرعة فى العالم اليوم لم تبلغ أكثر من بليون من الأفدنة تقريباً أى نسبة الثمن من المساحة الممكن زراعتها . وقد أسقطنا من حسابنا نصف مساحة اليابس فالجبال والصحارى لم تحسب ضمن الأراضى الصالحة للزراعة مع أن مئات الآلاف من الأفدنة فى الصحراوات المدارية قد تحولت أخيراً إلى الزراعة بفضل الأساليب الحديثة وأن الروس يكسبون بطرقهم الزراعية المدهشة أرضى جديدة واسعة من الصحارى القطبية يحولونها إلى الزراعة ويقول فرانك . و . باركر فى مقال نشر له فى مجلة اليونسكو عدد ١٧ ، ١٨ وقد كان وقتها مديراً عاماً مساعداً بالقسم الفنى فى منظمة الأغذية والزراعة ، تحت عنوان (طلائع النصر) : «إن

الهند يزرع فيها ٤٪ فقط من الأرض الخصبة وفى باكستان يزرع أقل من الثلث من الأراضى الخصبة . وفى كوستاريكا يزرع الربع فقط . وفى الأرجنتين حوالى الخمس من الأراضى الصالحة للزراعة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية يوجد حوالى ٢٥٪ من المساحة الكلية صالحة للزراعة ولكن الذى يزرع بالفعل حوالى ٥٪ فقط أما أستراليا فيوجد بها ٨٦ مليون هكتار صالحة للزراعة يزرع منها ٩ مليون هكتار فقط » .

ولو افترضنا أن الأراضى المزروعة فى مصر الآن وهى حوالى ستة ملايين من الأفدنة بالإضافة إلى الأراضى الصالحة للزراعة والتى اعترفت الدولة بأنها تصل إلى حوالى ١٢ مليوناً من الأفدنة أى ١٨ مليون لو افترضنا أن هذه الأراضى الزراعية لا تكفى هذا العدد — الكبير من وجهة نظر مصر ، والقليل جداً بالنسبة لدول أخرى إسلامية وغير إسلامية لا تفكر فى تحديد نسلها أليس من الأجدر ببلد الأزهر المسئول الأول والأكبر عن الدعوة للإسلام أن يدفع الناس ويحرضهم على الهجرة إلى أرض الله الواسعة ، التى طالبنا الله بأن نمشى فى مناكبها ونأكل من رزقه فيها فقال ﴿**فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**﴾ ليكون هؤلاء دعاة للإسلام بالقول والعمل والسلوك فى كل بلاد الدنيا والتى كلفنا الله أن ننشر الإسلام فيها ، وأن نبلغه للعاملين حتى لا نأثم بسبب تعودنا وتقاعسنا عن نشر الدعوة التى ورثناها عن رسولنا الكريم ؟ ولقد تم ذلك بالفعل وهاجر كثير من العرب المسلمين إلى معظم دول العالم ونشروا فى الكثير منها دين الله من غير حرب أو حمل سيف أو حتى مجرد تهديد بالقوة .

والمؤرخون يتحدثون عن انتشار الإسلام فى بلاد كثيرة ، شرق آسيا وبلاد الصين دخلها مع التجار العرب ومع من استقر منهم فيها بالاضافة إلى بلاد افريقية أخرى استقر فيها بعض المسلمين فنشروا دين الله ثم فتح الله عليهم كنوز الصين حتى جاء عهد عمر بن عبدالعزيز لم يجدوا واحداً فى أى إقليم من امبراطورية الإسلام الكبرى يستحق الزكاة ، ثم لو افترضنا أنه يتحتم على كل دولة من الدول أن تكتفى بما لديها من موارد ، وأن يكون عندها ما يغطى كل حاجاتها الزراعية أو الصناعية أو غير ذلك لما كان هناك طعم للحياة ، ولا رغبة ماسة للبحث والتنقيب والعمل واتصال الشعوب بعضها ببعض . وحين قال المولى سبحانه ﴿**فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه**﴾ أضاف إلى ذلك ما يجب أن يتم من التعارف والتعاون بين كل شعوب الأرض حيث قال : ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا**﴾ وقد عرف فى كتب التفسير أن لفظة (الناس) تعنى المسلمين وغير المسلمين . واختلاط المسلمين وغير المسلمين سواء كان عن طريق الهجرة من بلادهم أو الهجرة إلى بلاد أخرى فيه بالإضافة إلى الفوائد المادية والاجتماعية ، فائدة تمكن كل مسلم من دعوة الآخرين للإسلام ومحاولة هدايتهم إلى ثورة وإظهار عظمته .

من قال أيها السادة : إننا يجب أن نبقى فى مصر ولا نخرج منها ، إن لم تكن مصر فى حاجة إلينا وإلى جهودنا ، ولو كنا أكثر مما تتحمله البلاد كما يدعى أصحاب نظرية الانفجار السكانى فإن العالم مازال مليئاً بالمساحات الشاسعة من الأراضى الخالية يقول الدكتور

فرانك . و . باركر فى نفس العدد السابق من مجلة اليونسكو ويؤكد ذلك كتاب « كم من البشر ستطعم الأرض » لمؤلفه ك . مالين ص ٥٠ ، ٥١ والذى ترجمه الأستاذ محمود حمدى عبد الجواد أن أثيوبيا وحدها بها أكثر من ١٨٠ مليوناً من الأفدنة الخصبة . وأن حوض الأمازون فى البرازيل مازال أرضاً بكراً ومساحته تقرب من جزء على عشرين من مساحة سطح اليابسة أى العالم كله) .

أما صحيفة الأهرام الصادرة فى ١٩٧٧/١/٢٤ فيقول بحث نشره بها أحد المتخصصين فى الصفحة الرابعة : «لقد جاء فى تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة أن العالم سيأكل فى الغد من ثلاثة مناطق هى السودان وأستراليا وكندا . ويكفى أن نعلم أن فى السودان مساحة صالحة للاستغلال من الآن تبلغ ٧١ مليوناً من الأفدنة . وهو تقدير متحفظ جداً . وبعض المراجع تقدرها بنحو ١٥٠ مليوناً من الأفدنة» ويقول التقرير (وهذا مادفع الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى أن تضع أول برنامج لتحقيق الأمن الغذائى من أجل تنفيذه فى السودان) والسودان كما نعرف هو امتداد طبيعى لمصر . ومصر والسودان يشكلان وحدة طبيعية فى اللغة والدين والمصير . ويمكن للخبرات المصرية واليد العاملة فى الزراعة أن تستفيد وتفيد ليصبح مصر والسودان أكبر وأقوى دولتين عربيتين إسلاميتين ، وإن كنا نتمنى أن يصبحا دولة واحدة لتكون أكثر قوة للإسلام وللمسلمين ويمكنهما مع وحدة أو اتحاد عربى إسلامى ألا يلجأ إلى دول أخرى يعتمدون على طعامهم وشرابهم .

إن المولى سبحانه شاء أن يعطى دول المسلمين كل مايحتاجه البشر

من موارد غذائية وصناعية وبشرية .. ويوجد الآن أعداد هائلة من أبناء المسلمين وخصوصاً مصر يعيشون فى دول أوروبا وأمريكا . وعندهم من الخبرات التقنية ما يجعلهم فى غير حاجة إلى مساعدة أى دولة خارجية . وليس صحيحاً أنه لا توجد عندنا تكنولوجيا حديثة أو خبراء على مستوى عالٍ من الفنون والصناعات . وإنما هم والحمد لله موجودون ، ولكن التخطيط السيء والسياسة الفاشلة ، دفعت هذه العقول للهجرة للخارج ، والتجنس بجنسيات الدول التى يقيمون فيها . بل إن هذه الدول المتقدمة تعتمد على عقول وخبرات أبناء الدول النامية والفقيرة ويتولى كثير من علماء هذه الدول مراكز كبيرة وحساسة فى مواقع خطيرة ، وإن عرف بعضهم فالكثيرون منهم وللأسف أندمجوا فى هذه المجتمعات ، وأنستهم المعاملة غير اللائقة بهم فى بلادهم بلادهم الأصلية ، ولم تفكر دولهم وللأسف فى محاولة جذب هؤلاء والاستفادة من خبراتهم . ويكفى أن نضرب مثلاً لنبوغ علمائنا المصريين فى كثير من التخصصات والذين اشتهروا عالمياً بفاروق الباز عالم الجيولوجيا الكبير وصاحب الفضل الأكبر فى وصول أمريكا للقمر ومعرفة كثير من أسراره ، والعالم المصرى الكبير رئيس مركز الاستشعار من البعد الدكتور محمد عبد الهادى ، ومجدى يعقوب جراح القلب الشهير ، وغيرهم من العلماء المصريين العالميين .

وقد اطلعت على احصاء ضمن رسالة دكتوراه أشرفت عليها وهو احصاء رسمى مطبوع ، فجعت وأنا أطلع على أعداد العلماء المصريين والعرب الذين اجتذبتهم أوروبا وأمريكا وأستراليا ، وكرمتهم هذه

الدول لنبوغهم ، ووضعت أمامهم من المغريات مايدفعهم للبقاء الدائم فى البلاد التى هاجروا إليها

حسن التخطيط – وليس تحديد النسل – أفضل وسائل التنمية :

ولعل ماقلناه وما ذكرناه من أرقام يكفى للتدليل على نقض نظرية [الإنفجار السكانى] وعدم كفاية إنتاج الأرض لساكنيها ، وقد قال عالم غربى اسمه كلارك : «إذا كان الغذاء أساسه الحبوب ، نستطيع أن تطعم عدداً من السكان يبلغ مجموعه ٩٠ ألف مليون شخص» ويقول : إن هذه التقديرات مبنية على محصول يزيد قليلاً على ١ ـــ ٢ طن من معدلات الحبوب لكل ١٦ بليون فدان التى تحتويها الأرض الزراعية تقريباً والمسلم بوجودها فى العالم» ويقول ميشيل سبيد الأستاذ بالمعهد الزراعى بباريس فى عدد اليونسكو رقم ١٧ ، ١٨ ص ٢٣ : «إن القول بأن الأرض اكتظت بسكانها أو إنها ستكتظ بهم حين يحتوى كوكبنا على ستة آلاف إلى عشرة آلاف مليون من الناس ، هو قول يحتويه الجهل وسوء تصرف الإنسان لا شح الطبيعة أو وفرة السكان .

وقد ذكرنا ذلك كله دون أن نتعرض إلى ماذكرته تقارير علمية رسمية عن إمكانية زيادة إنتاج القمح فى الهند بنسبة ٣٠٪ فى عشر سنوات . وعن إمكانية استخدام وسائل جديدة تؤدى إلى رفع هذه الزيادة إلى ٥٠٪ فى الهند أو غيرها من بلاد العالم . ولعلنا نعرف حتى هنا فى مصر أنه ثمة ابتكارات لإنتاج سلالات جيدة عالية المحصول وصل بعضها كما أعلن الدكتور يوسف والى إلى أكثر من ضعف ما كان ينتج قبل ذلك .. كما أن بحوثاً كثيرة تجرى من العلماء لتصنيع أطعمة

جديدة بأساليب علمية يمكن الاستغناء بها عن الأطعمة المعروفة الآن ، إذا افترضنا جدلاً أن الزيادة ستظل مستمرة والعلم بإمكانياته يستطيع أن يقدم الكثير فى تحقيق هذا الأمل . ولعلنا نلاحظ هنا فى مصر كيف لعب العلم دوراً كبيراً لا بأس به فى زيادة الثروات الحيوانية ومنتجاتها ، بالإضافة إلى منتجات الدواجن والبيض وخلافه .. بل إن بعض العلماء يقول إن ما يستغله الإنسان من الثروات الموجودة فى الأرض لا يمثل إلا ١٪ من مجموع الغذاء المنتج عالمياً والأمل معقود على أن تساهم الموارد المائية بنسبة ١٠٪ من مجموع الغذاء المنتج عالمياً ولا نحب أن ندخل فى تفصيلات ما حدث بالفعل من تطور فى زيادة معدل إنتاج الحبوب وغيرها فى كثير من بلاد العالم ، لكن يكفى أن نعرف أن إنجلترا أمكنها أن تزيد فى معدل إنتاج اللبن من ٢٧٠٠ رطل إلى ٣٢٠٠ لكل رأس ، وحدث مثل ذلك فى الدانمارك ونيوزيلاندا ، أما الغلال فقد توصل علماء الزراعة الأمريكان إلى أنه بالإمكان زيادة غلة الهكتار من القمح إلى عشرة أضعاف الإنتاج الحالى ، وإلى حوالى سبعة أضعاف الإنتاج من الذرة ، بل توقع هؤلاء العلماء أن يكون فى مقدور البقرة الواحدة أن تلد مائة عجل خلال حياتها بدلاً من عشرة عجول وذلك باستخدام الهرمونات التى تتحكم فى دورة التبوض عند البقرة . كما توقعوا أن تنتج الرأس الواحدة ١٣ ألف وستمائة كيلو جرام من اللبن بدلاً من ٣,٠٣٦ ألف كيلو جرام حالياً . وقد ذكر ذلك (جبن جريجورى) صاحب الدراسات المتعمقة فى الصناعات الغذائية تحت عنوان (ثورة جديدة

فى الغذاء) فى العدد رقم ٤ ، ٩ من مجلة اليونسكو .

ومع أن هذه الأرقام قد يراها البعض مفرطة فى التفاؤل فإن هذا لا يقنعا من القول بمادة العلم فى سباقه مع الزمن يأتى بالمعجزات .

ومن هنا نستطيع أن نقرر بأن أكذوبة الانفجار السكانية فى مصر ليست إلا محاولة التغطية فشل السياسة الحكومية وسوء التخطيط . ولعلنا لاحظنا فيما ذكرناه قبل ذلك ، أن ممثلى كثيرين من دول أفريقيا وأمريكا الجنوبية فى الأمم المتحدة .لا يزالون يرفضون هذه النظرية . وقد أعلن مندوب شيلى صراحة (بأن مشكلة نمو السكان تؤكدها الدول المتقدمة تأكيداً مفتعلاً لتتح بها على التهرب من التزاماتها تجاه المجتمع الدولى) .

الأمر يحتاج إلى تخطيط ودراسات علمية وإخلاص من المسئولين فى هذه الدول وبخاصة التى ثبت أن السياسات الخاطئة خلال حكم [الثورة المجيدة] والمباركة كما يقولون هو الذى أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بهذه الصورة . وقد اعترف الرئيس مبارك وكثيرون من كبار المسئولين بهذا الفشل ، وإن كانوا قد أرجعوا ذلك إلى عهد الرئيسين السابقين كما أن تمسك النظام حتى الآن بما يسمونه المكاسب الاشتراكية للثورة كالابقاء على الشركات الخاسرة فى القطاع العام والتضييق إلى حد ما على القطاع الخاص ووضع العراقيل فى طريق نموه وتقدمه بالاضافة إلى التمسك بمجانية التعليم فى كل مراحله والالتزام بتعيين الخريجين وعدم إيجاد البديل لتوزيعهم

الاجبارى على الوزارات والمصالح بعد مرور سنوات طويلة يتدربون خلالها على عمليات النصب وإدمان المخدرات وإنحراف بعضهم بسبب حقدهم على المجتمع لاحساسهم بالضياع وعدم إهتمام الدولة بهم .والغريب أن إدارات كثيرة تحتاج إلى عمالة كبيرة ويتسبب عن نقصها خسارة كبيرة للدولة فى استغلال هؤلاء العاطلين من الخريجين واستثمار طاقاتهم المعطلة والمهدرة — وزارة الكهرباء مثلا لا تجد الكشافين الذين يقرؤون عدادات الجمهور وتوضع تقديرات جزافية قد تظلم فيها هيئة الكهرباء أو يظلم فيها جمهور المشتركين ومثل ذلك فى مصالح أخرى كهيئة المياه والجمعيات الاستهلاكية وغيرهما كثير مع أن الدولة تربح كثيرا من فواتير الكهرباء والمياه ويكفى أن نعرف أن تأمين عداد الكهرباء وهو ٢٫٥ جنيه جنيهان ونصف فقط تضاف اليه رسوم أخرى وإضافات غير مفهومة حتى يصل ما يدفعه صاحب العداد إلى ٦٥ جنيها بالتمام والكمال .

اسئلوا الدكتور/ عصمت عبد المجيد عن الترجمة الحرفية التى ترجمها فى صفحة ٥ من كتاب عالم جائع لمؤلفه (ريتش كالدر) والذى نقل رأى (جوزيه دى كاسترو والرئيس السابق لمنظمة الأغذية والزراعة . تقول الترجمة الحرفية التى ترجمها الدكتور عصمت عبد المجيد :

إن مشكلة العالم مشكلة توزيع وليست مشكلة نقص . لقد أصبحت الدول المتقدمة تستهلك بنهم — فنجد بلداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتى تضم حوالى ٦٪ فقط من سكان العالم

تستهلك حسب التقديرات ٤٠٪ من موارد العالم كله . بل استهلكت ما يزيد عن ½ رصيد العالم من البترول والمطاط والحديد والمعادن الأخرى فى سنة ١٩٥٠ . كما كانت مطالبها فى إزدياد بمعدل ٣٪ سنوياً » .

والغريب أن الاحصاءات الرسمية تقرر أن ٩٠٪ من الدول النامية أو المتخلفة كما يسمونها أحياناً تملك الموارد الطبيعية والموارد البشرية التى تكفل لشعوبها مستويات للمعيشة لا بأس بها ولا يرجع السبب فى تخلفها إلى النقص فى الموارد وإنما يرجع إلى الفشل فى استغلالها وإهمال الدول المتقدمة فى مساعدتها :

فهل بعد ذلك كله نصدق الأكذوبة الكبرى التى تقول :[إن دول العالم إذا لم توقف نموها السكانى فلن تكفى مواردها لاطعام الأفواه التى تطلب الشعوب والأجساد التى تطلب الكسوة ؟ إن أقطار العالم الثالث ومنها مصر أيضاً مشحونة بخيرات تكفى أضعاف أضعاف سكانه بيد أن هذه الخبرات تتطلب العقول البصيرة والأيدى القديرة .

وإذا كان فضيلة المفتى قد ذكر فى بيانه أو دراسته كما قالت بعض الصحف ، والذى نشر بجريدة الجمهورية والوفد فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ .. بأن زيادة النسل يمكن أن تتم فى الدول التى يوجد عندها موارد كافية أو الدول التى خرجت من حروب .. وهو يشير بذلك إلى أن مصر لا ينطبق عليها ذلك ، ولذا فإنه يجوز تنظيم الأسرة أو النسل فيها ــ ويقول إن ذلك يتم حسب إمكانيات كل دولة وتقديرها وظروفها ويقول : « فقد يكون تنظيم النسل مطلوباً فى أسرة دون أسرة وفى دولة دون دولة» . فإن هذا الشرط الذى شرطه فضيلة المفتى لإمكان زيادة النسل متوفر لدينا تماماً حيث أثبتنا أن عندنا من الموارد ما يكفى وزيادة ، بالإضافة إلى أننا كنا نخوض حروباً ولا زلنا فى انتظار حروب أخرى . ونقول لفضيلة المفتى إنك قد ألغيت ما قلته قبل ذلك من حرمة تدخل الدولة فى هذا الأمر . وأنه لا يصح أن يعالج بالقوانين ، وإنما بفهم الدين فهماً صحيحاً ، وإشاعة هذا الفهم بين أفراد الأمة ، فمن يحدد هذه الظروف يا فضيلة المفتى ؟ وهل تترك هذه الأمور الدينية لاجتهادات من لا علاقة لهم بأمور الدين ومعرفة الحلال والحرام والجائز غير الجائز ، لمجرد أنهم يسوسون الناس ويديرون شئون الدولة ؟ وكيف يترك للدولة أن تقدر هذا الأمر ، وهو أمر يتعلق بالدين والعقيدة ؟ المفروض فيك أنت ــ يا فضيلة المفتى ــ أنك الدولة وممثلها الرسمى فى مثل هذه الأمور المتعلقة بشرع الله ودينه ، ويمكنك بسهولة أن تعرف هل تتوفر عندنا شروط زيادة النسل أم تحديده وتقليله ؟ وإذا كان فضيلتكم قد

استمع إلى وجهات نظر بعض المسئولين من أصحاب المصلحة فى تحديد النسل ، والذى يسمونه تنظيماً ، مداراة وخوفاً من غضب الناس ، فإنى أرجو أن تصدر حكماً قاطعاً فى هذا الأمر ، بعد أن استمعت إلى وجهات نظر أخرى ، ليست أنا صاحبها ومخترعها ، وإنما هى وجهات نظر عدد كبير من المتخصصين فى علم الاجتماع وغيره من العلوم المتعلقة بديمغرافيا السكان ، بالإضافة إلى ما ذكرته فى هذا البحث من اعترافات رسمية حكومية بتوفر الموارد عندنا وكثرتها ، والتى تغنينا عن اللجوء إلى استيراد الطعام والشراب من الخارج إن لم نتمكن من السعى فى أرض الله الواسعة والهجرة إلى بلاد أخرى لا تشكو من التضخم السكانى نمشى فى مناكبها ، ونأكل من رزق الله الكثير فيها .

من قال إن فى مصر فقراً يتطلب التحديد أو التنظيم ؟ إن دخول أصحاب المهن والعمال المهرة وغير المهرة ، أكبر بكثير من دخول أمثالهم ربما فى بلاد أوروبية متقدمة ، إننا نعيش عصراً عجيباً وزماناً غريباً ، ما كان للعقل أن يتصور مثله قبل ذلك ، فقد جاءت ثورتنا المباركة فقلبت الأوضاع رأساً على عقب وقلبت الهرم فأصبح أعلاه أسفله . والسبب أن قائد هذه الثورة ولا يجوز عليه الآن إلا الرحمة ، كان يحقد على المتعلمين والمثقفين وأراد أن يبقى على حكمه وديكتاتوريته بالتقرب إلى العمال والفلاحين الذين وضع لهم نصاً فى الدستور يعطيهم حقوقاً هى أساساً لغيرهم وجعل نصف الذين يشرعون للناس

منهم ، بل أجاز أن يكونوا جميعاً عمالاً أو فلاحين . ولا أحد ينكر أن دخل الشباك والحداد والميكانيكى والنجار والحلاق وغيرهم من أصحاب المهن الحرة قد يصل أجر العامل منهم فى اليوم الواحد أكثر من مائتى جنيه . وحاولوا كما حاولت أنا – أن تعرفوا هذه الحقيقة من بعض من لا يكذب منهم . بل إن أجر عامل الحقل أو الذى يساعد فى مواد البناء قد ارتفع إلى أكثر من عشرة جنيهات فى اليوم الواحد . وبعضهم يتعامل بأسلوب المقطوعية . فيتضاعف أجره ويصل إلى عشرين جنيهاً وربما تزيد . ومع ذلك ينفق هؤلاء الإقطاعيون الجدد معظم ما يحصلون عليه على ما يضر بهم وباسرهم أحياناً . وقد يقول قائل : وما دخل الدولة فى هذا ؟ نقول : إن كل المفاسد والانحرافات الخلقية وغيرها ، تأتى دائماً نتيجة سوء التخطيط أيضاً ، وعدم اللامبالاة من المسئولين الصغار والكبار نتيجة تراكمات كثيرة وبعد تعود على ذلك بسبب عدم محاولة ايقافها أو حل المشاكل المتسببة عنها وقد لا يعلم بعض الناس أن تحديد موعد فتح وإغلاق المجال قد اضطر كثيرا من العاملين كأصحاب هذا المجال وعمالها أن يطيلوا السهر خارج منازلهم ، وأن يضيعوا وقتهم فى أماكن اللهو البرىء وغير البرىء وإدمان المخدرات من الحشيش والكوكايين والأفيون وغيرهم ويضطر هؤلاء العمال إلى رفع أسعار خدماتهم بحجة تعويض الوقت الذى أغلقت فيه المحال وهذا يؤثر فى أسعار محال أخرى وأصحاب أعمال أخرى كالحلاقين والمكوجية بالاضافة إلى محال البضائع الاستهلاكية كالبقالين والجزارين وغيرهم برفع كل واحد منهم سلعته

ليرفع دخله ليتمكن هو الآخر من شراء السلع الأخرى أو دفع ما يطلبه منه أصحاب المهن الأخرى وهكذا ــ والغريب أن الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخول المحدودة وبخاصة أصحاب المؤهلات العليا الذين لا يجيدون أعمالاً أخرى مرة هم الذين يتأثرون بما عرف بالمشكلة الاقتصادية فى مصر ــ وذلك لأن ميزانية الدولة لا تستطيع تحمل زيادة أجورهم إلا بنسب قليلة لا تتناسب مع ارتفاع الأسعار التى تتضاعف يوماً بعد يوم والتى لم تعد تتناسب أبداً مع المرتبات الهزيلة التى يتقاضونها والتى لا تكفى بحاجاتهم وحاجة أسرهم مما يضطرهم إلى تقاضى الرشوة وإنحراف الأخلاق ومرة أخرى نقول إن تصميم الدولة على تخريج هذه الأعداد الهائلة من أصحاب المؤهلات العليا وخاصة المؤهلات النظرية التى لا تحتاج إليها الدولة بالاضافة إلى تصميمها على تعيينهم بالوزارات والمصالح الحكومية دون حاجة هذه المصالح إليهم .. كل ذلك وغيره مما ذكرناه قبل ذلك هو الذي جعل الدولة تشغل الناس بموضوع تنظيم النسل [تحديد النسل] حتى تغطى على فشل السياسة وسوء التخطيط وتبرر لنفسها أسباب عدم قدرتها على حل مشكلات الجماهير التى بدأت تعلن سخطها وغضبها ورغبتها فى ضرورة التغيير وتتطلع إلى من ينقذها من هذه الأزمات .

ورغم ذلك أيضاً . فإننا لو حاولنا أن نقارن بين واقعنا اليوم وواقعنا بالأمس من خلال الانفاق والاستهلاك وتوفر الكماليات فى جل بيوتنا تقريباً لوجدنا إننا أفضل بكثير مما كنا عليه قبل ذلك .

رغم مايقال من أن ميزانية الدولة كانت كبيرة فقد كانت ممتلكات الأفراد أقل بكثير مما هى عليه الآن . كل ما فى الأمر أننا عودنا الناس على نمط استهلاكى معين وتغيرت نظرية الناس للحياة عن ذى قبل وأصبحت تطلعاتهم أكثر من قدراتهم وإمكاناتهم المتوفرة لديهم وضاعت من كثير الناس القيم والأخلاق وهذه هى مشكلتنا الحقيقة الآن والتى لن يحصلها تنظيم النسل أو تقليله ، ولو توقفت الساعة السكانية الأمريكية، ورجعت عقاربها إلى الوراء لتعلن أن عدد المواليد فى مصر قد توقف ، وأن عدد السكان قد أصبح نصف أو حتى ربع العدد الموجود الحالى .

إن إعادة الناس إلى ماكانوا عليه قبل ظهور هذا الفساد الذى استشرى يحتاج إلى وقت طويل وإلى جهود جبارة وإلى عشرات المراكز الدينية التى لاتكل ولا تمل فى دعوة الناس إلى الفضائل التى تركوها ، ومنعهم من الرذائل التى تعودوا عليها ، واستشرت فى حياتهم بسبب الإلف والعادة وطول الزمان والتوقف عن الإصلاح والعلاج .

الشعب المصرى ليس فقيراً ، كما تحاول الأجهزة الحكومية أن تؤكده للناس ، للتهرب من الفشل الذريع فى سياسة الأمور ، ووضع كل شىء فى موضعه الصحيح ، والدليل الظاهرى على الأقل — هو العدد الهائل من العمارات الفاخرة وناطحات السحاب التى يملكها اقطاعيو هذا العصر عصر الإقطاع العمرانى والمالى والذى زاد كثيراً عما سمى قبل ذلك بـ (الإقطاع الزراعى) فى مصر وإذا قيل إن ذلك

ليس دليل غنى الدولة أو الشعب ، لأنه لا يمتلك هذا إلا عدد قليل من الناس تقول : إليس ذلك أيضاً دليلاً على سوء التخطيط وفشل الدولة فى توزيع الدخل والثروات ؟! وبخاصة أن معظم هذه الإقطاعيات الجديدة لم تأت عن طريق مشروع ، وإنما عن طريق السلب والنهب لبعض كبار المسئولين ، وعن التجارة المحرمة فى العملة والمخدرات لعدد كبير من الناس يحميهم أيضاً وللأسف بعض كبار المسئولين نظير أجور كبيرة أو اتفاق معهم على الحصول على نسبة من الأرباح ؟

ومع ذلك فتعالوا بنا إلى عامة الناس ان هناك عدداً هائلاً من السيارات لا يخلو منها شارع أو حارة أو زقاق ، وبعض الأسر تمتلك عدداً من السيارات بعضها من نوعيات باهظة الأثمان ، وليس هذا لقلة من الناس ، وإنما يمتلك هذه السيارات عمال المهن الحرة — ممن كانوا يعيشون قبل ذلك على الكفاف — وبنسب كبيرة جداً تصل إلى أكثر من نصف سكان البلاد ، أما المطحونون فهم — كما قلنا قبل ذلك — الموظفون [المحترمون] الجامعيون والذين قد لا تمكنهم ظروفهم من العمل الحر بعد إنتهاء العمل الرسمى ، أو السفر للخارج لجمع بعض المدخرات التى يحاولون بها إصلاح شئونهم وشئون أسرهم .

ومعنى هذا أيها السادة . أن الرفاهية التى تدعو إليها الدولة لا حدود لها ، ولا يمكن أن تتوقف عند حد ، ولذا وجدنا الإسلام يدعو من خلال كتابه وسنة نبيه إلى القناعة والرضا بما قسم الله من أرزاق ، وعدم التبذير أو الإنفاق الذى إن أعطى متعة ظاهرية فإنما

يضيع كثيراً من متع الراحة النفسية والسعادة القلبية ، والإحساس بهدوء البال وراحة النفس . إن الماديين فى كل بلاد الدنيا لا تتوقف تطلعاتهم عند حد معين ، والدليل على ذلك أن أمريكا تستهلك ٤٪ من دخل العالم كله ، وأن دولاً كثيرة أخرى .. تتطلع إلى مزيد من الرفاهية .. التى قد تكون سبباً — وهى غالباً ما تكون — فى إفساد الأمم والشعوب وإنهيار الأخلاق عندهم ، ولم تمنع هذه الرفاهية من إنتشار الأمراض النفسية فى دول الرفاهية [أوروبا وأمريكا] ، بل إن إحصاء صدر فى ألمانيا عام ٨٥ يؤكد أن أكثر الأمراض شيوعاً هناك هى الأمراض النفسية وأن أكثر من ٥٤٪ من المرضى عندهم هم المرضى النفسيون . وربما زادت هذه النسبة فى دول أخرى أو قلت قليلاً ، لكن حالات الانتحار الكثيرة دليل مادى على أن المال والغنى والرفاهية ليست هى كل شئ فى هذه الحياة .

استدلالات فى غير محلها :

وإذا كان فضيلة المفتى قد ذكر فى بيانه الذى نشر بالصحف أن المال والبنين التى قال الله عنها إنها (زينة الحياة) ، وأراد أن يستدل منها على أن المال والبنين كما يقول بالحرف الواحد «كثيراً ما يكونان فتنة» ليستدل بذلك على جواز منع النسل ، وأن منعه ليس حرماناً من زينة أخبر القرآن عنها — فإنا نقول لفضيلته وهو أستاذ التفسير وصاحب التفسير الكامل للقرآن الكريم . إن الأموال والأولاد فعلاً ليسا بالضرورة هما سبب السعادة فى الدنيا ، وخاصة عند الاتقياء الصالحين . الذين يؤثرون رضا الله على كل شئ سواه ، ويخشون من

التقصير فى طاعته أو العمل بما يخالف أمره . إذا كان فضيلة المفتى قد قال ذلك ، ليرد به على من يرغب فى زيادة نسله والاستمتاع بهذه الزينة التى أحلها الله له ، فإنا نقول له لا . ليس بهذه الطريقة يمكن أن نستدل بالنصوص ، لأنه لا يوجد أى تعارض بين قول الله تعالى ﴿**المال والبنون زينة الحياة الدنيا**﴾ وقوله تعالى : ﴿**إنما أموالكم وأولادكم فتنة**﴾ والتى ذكرها لتؤدى المعنى الذى يقصده قبل الآية الثانية ، التى ذكرها أيضاً وهى قوله سبحانه ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فاحذروهم**﴾ مع أن الآيتين فى سورة واحدة والأولى رقم ١٥ ، والثانية رقم ١٤ ، وكان المفروض أن نبدأ بالثانية قبل الأولى .

وتعالوا بنا إلى كتب التفسير لنرى المعنى المقصود من هاتين الآيتين ، وأسباب نزولهما التى أجمع عليها كل المفسرين . فأما الآية رقم ١٤ والتى تقول : ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فأحذروهم**» يقول القرطبى فى تفسيره حـ١٨ ص ١٤ رواية عن ابن عباس إنها نزلت بالمدينة فى عوف بن مالك الأشجعى شكا إلى النبى ﷺ جفاء أهله وولده فنزلت وقد ذكر ذلك آخرون أيضاً . ولعلنا نعرف أن كثيراً من أولاد وأقارب المسلمين فى بداية الدعوة ، ظلوا على كفرهم وحقدهم على الإسلام والمسلمين وضيقوا كثيراً على من أسلم منهم سواء كان والداً أو ولداً .وحتى على فرض أن أهل وولد عوف بن مالك الأشجعى ، كانوا قد آمنوا برسالة الإسلام فلا يمنع أن يكون هناك جفاء أو معاملة غير طيبة

لبعض الناس من أهليهم وأولادهم ، إما لسوء معاملته لهم ، وإما لعيب فطرى فى بعض الأهل أو بعض الأولاد مما نشاهده الآن وكان موجوداً من لدن آدم ، بل حدث بين بعض الأنبياء وذويهم وما قصة يعقوب وأولاده إلا دليلاً على ذلك .

وإذا كان الإمام الطبرى فى تفسيره قد روى عن أسباب نزولها قصة أخرى غير التى ذكرها القرطبى ، رواية عن عطاء بن يسار ، إلا أنه اتفق مع القرطبى فى أنها أيضاً نزلت على عوف بن مالك الأشجعى حيث كان ذا أهل وولد . وكان إذا أراد الخروج للغزو بكوا إليه ورققوه . وقالوا له : إلى من تدعنا ؟ فيرق لهم ويبقى لا يخرج للغزو فنزلت هذه الآية تحذر المسلمين من التأثر بحب الأهل والولد الذى يؤدى إلى التقصير فى طاعة الله ومخالفة أمره .

وقد روى فى حديث حسن صحيح عن الترمذى عن ابن عباس ، وذكره القرطبى أيضاً فى تفسيره ص ١٤١ من نفس الجزء أنها نزلت فى رجال أسلموا من أهل مكة وأرادوا أن يهاجروا إلى النبى فى المدينة ، فأبى أزواجهم وأولادهم أن يتركوهم . ولما جاءوا للنبى ورأوا الناس قد سبقوهم فى التفقه فى الدين ، هموا أن يعاقبوهم ، فأنزل الله تعالى : ﴿**يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم**﴾ الآية ومعنى هذا أن هذه الآية كان يجب ألا يستدل بها هنا فى تنظيم النسل لأن ما ذكر على لسان نبيه المفتى يشوش على المعنى الأصلى لها . ففضيلة المفتى يشرحها فيقول : «فالأولاد قد يكونون زينة ، وقد يكونون فتنة وقد يكونون أعداء ،وتنظيم النسل متى صاحبته النية

الطيبة والمقاصد الشريفة كان عوناً للإنسان على أن يكون **الأولاد قرة** عين له» . وهذا يعنى بوضوح أن تنظيم النسل سبب من أسباب البعد عن الفتنة ، وأن قلتهم ستكون عوناً للإنسان على أن يكون الأولاد قرة عين له . ونحن نسأل فضيلة المفتى هل يتحتم أن تكون كثرة الأولاد فيها الفتنة دائماً ؟ .. ولم لا يكون العكس ؟ لم لا يكون القلة التى سيترتب عليها ولا شك تدليل شديد للأولاد سبباً من أسباب الفتنة ؟ بل إن ذلك هو الأقرب إلى العقل والمنطق فقليل الأولاد يريد أن يرضيهم بأى شكل حتى ولو كان ذلك على حساب دينه ووطنه وكرامته .

ولا يصح أن نأخذ النصوص على ظواهرها . وإلا فإن ظواهر بعض الأحاديث قد يفهم منها الدعوة إلى الفقر ، وعدم التمتع بما أنعم الله به على الإنسان من مال أو طعام أو شراب أو كلام ففى حكمة لعيسى عليه السلام : «من اتخذ مالاً وأهلاً وولداً كان للدنيا عبداً» فهل يعنى ذلك الدعوة إلى عدم الزواج أو توفير المال أو إتخاذ الولد ؟ وهل يعنى قول النبى ﷺ فى حديثه الصحيح «**تعس عبد الدينار** . **تعس عبد الدرهم** . **تعس عبد الخميصة**» (وهو كساء فيه خطوط وأعلام) **تعس عبد القطيفة** (وهو لباس من نوع آخر له أهداب مثل العباءة) **تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتفش**» هل يعنى هذا الحديث مثلاً . أن يبقى العبد فقيراً لا يلبس ولا يكتسى الملبس النظيف الجميل؟ ومعنى (تعس) . أى (هلك) .

ثم تعالوا بنا إلى الآية الخامسة عشرة والتى ذكرها المفتى قبل الآية التى ذكرناها والتى قد يظن بعض الناس أن فى ظاهرها تأكيداً أكثر من سابقها والتى كان فيها (من) التبعيضية. هذه الآية أيها السادة وقد جاءت فى معرض الدفاع عن تحديد النسل وتنظيمه وإثبات أن الأموال والأولاد فتنة، لاعلاقة لها إطلاقا بهذا الموضوع، ولا يصح أن تكون دافعاً لتحديد النسل خشية الوقوع فى الفتنة، التى تعنى هنا بإجماع المفسرين (البلاء والاختبار)، والناس جميعاً مبتلون فى كل شئ حتى وظائفهم، حتى أقوالهم وتصرفاتهم. بل إن الوظائف الكبرى فى الدولة ووظيفة الافتاء على رأسها، هى من أكبر الفتن وأعظمها والتى قد تحمل صاحبها على إرضاء الحكام وإغضاب الله، ولا يخلو القلب أبداً من الفتنة والاشتغال بكثير من أمور الحياة. ولعل حديث النبى الذى ذكره البخارى ومسلم والذى ذكر أن النبى ﷺ كان يخطب فرأى الحسن والحسين يلبسان قميصان أحمران ويتعثران فيهما، فترك المنبر ونزل وحملهما ووضعهما بين يديه، ثم قال وهو على المنبر: صدق الله عز وجل: ﴿**إنما أموالكم وأولادكم فتنة**﴾ نظرت إلى هذين الصبيين بعينان ويعثران فلم أصبر حتى قطعت حديثى ورفعتهما» ثم استرسل فى خطبته بعد ذلك وأكملها.

أما قول فضيلة المفتى بأن الدعوة لتنظيم الأسرة لا تتعارض مع قوله تعالى ﴿**ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم**﴾ واستطرد بقوله: «لأنه ما قال أحد إن تنظيم الأسرة قتل الأولاد،

وإنما هو حماية لهم من النواحى الدينية والصحية والاجتماعية . وأن قتل الأولاد التى تتحدث عنها الآية خاص بالأولاد الذين تخلقوا ويقتلون قبل ولادتهم أو بعد ولادتهم» نحن نقولها أيضاً ، ونؤكد بأن تنظيم الأسرة من حق الزوجين فقط ، دون تدخل من الدولة ، بأى وسيلة من الوسائل أو تضليل الناس لإقناعهم بضرورة تحديد نسلهم ووقف إنجابهم وبخاصة إذا قيل لهم إن الأسباب الاقتصادية هى التى تدعو إليه ، لكننا مع ذلك نقول إن تحديد النسل للأفراد دون حاجة شخصية لذلك ، ودون سبب واضح غير الظروف الاقتصادية عن طريق استعمال وسائل الحمل التى يقارنها العلماء الآن بإباحة العزل فى أيام النبى ، هو قتل النفس ، عند كثير من العلماء حتى وإن لم تكن قد تخلقت بعد . لأن (الإملاق) فى الآية يعنى الفقر وعدم الملك يقال : أملق الرجال ، أى لم يبق له إلا الملقات وهى الحجارة العظام الملمس . بل إن (الإملاق) يعنى الجوع بلغة لخم .
وقد استدل بعض العلماء بأن العزل الذى ثبت أن بعض الصحابة فعلوه ، لا يجوز إلا للضرورة وبرضا الزوجين لأن الوأد يرفع الموجود والنسل ، والعزل هو منع أصل النسل فتشابها ، واعتبر العزل كالقتل إلا أن قتل النفس أعظم وزراً وأقبح فعلاً وفى حديث النبى ﷺ حين سئل عن العزل (أى إنزال المنى فى غير مكانه من المرأة) قال «**ذلك الوأد الخفى**» ، وإن كان بعض العلماء قد أخذ من هذا الحديث دليلاً على الكراهة لا على التحريم ، وقال به جماعة من الصحابة وغيرهم ، وأباحه أيضاً جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء . وإن كان النبى

ﷺ مع عدم نهيه عن العزل قد قال : « لا عليكم ألا تفعلوا فإنما هو القدر » أى ليس عليكم جناح فى ألا تفعلوا . ولذلك فهم منه الحسن ومحمد بن المثنى النهى والزجر عن العزل . ولو أخذنا بالتأويل الأول ونحن نؤيده . وهو إباحة العزل للضرورة فيجب أن نتوقف كثيراً أمام قول النبى ﷺ استكمالاً لقوله السابق : « **وإذا أراد الله خلق شىء لم يمنعه شىء** » وإذا أضيف إلى ذلك قول النبى ﷺ : « **اعزلوا أو لا تعزلوا ما من قسمة قدر الله إنها أن تكون إلا وهى كائنة** » . لفهمنا أن منع الحمل المؤقت وهو ما يسمونه [تنظيم الأسرة] لن يقلل أبداً من نسبة المواليد ، وما قدره الله من أعداد للبشر سيأتى لا محالة مهما فعلنا ومهما صنعنا ، ولعلنا نلاحظ بعض ما يلفت الأنظار ، من كثرة مواليد التوائم بعد التوقف لفترة عن الحمل ، والذى ثبت أن معظم الوسائل المستعملة فيه حتى الآن تضر ضرراً بليغاً بالمرأة ، وقد انتشرت أمراض كثيرة بين النساء والرجال أيضاً بسبب هذه الوسائل . الأمر الذى دعا معه التجديد والمنفذين لأوامرهم ونصائحهم فى بلادنا إلى ابتكار وسائل جديدة كل فترة ثبت أن بعضها وللأسف لا يمنع الحمل رغم ما فيها من أضرار صحيـة . وكان آخرها ، وللأسف الحقن الألمانية والأمريكية طويلة المفعول والتى أعلن الدكتور ماهر مهران أن وزارة الصحة قد قررت شراء كميات كبيرة منها لاستعمالها فى مصر .

واقعة خطـيرة :

وفى ندوة دينية شاركت فيها يوم السبت ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ بمستشفى بولاق الدكرور ، أخبر بعض الأطباء بالمستشفى أمام عدد من الحاضرين والمشاركين فى الندوة أنهم ناقشوا مسئولاً كبيراً فى أسباب موافقة وزارة الصحة على استيراد هذه الحقن رغم ثبوت ضررها ومنع استعمالها عالمياً بعد أن تبين أنها تصيب بعض السيدات بالسرطان وقالوا : إن هذا المسئول الكبير لم ينكر هذا الكلام وإنما أكده ، لكنه قال بأن نسبة النساء المصابين بالسرطان من إستعمال هذه الحقن ، أقل من نسبة من يمتن أثناء الولادة أى أنه لا ضرر من وجهة نظره أو خسارة بسبب استعمال هذه الحقن بالنسبة لعدد الوفيات ، وهذا ولا شك كلام خطير وعلى المتخصصين من الأطباء المسلمين الذين يغارون على دينهم وعلى أمتهم التأكد من صلاحية هذه الحقن أو عدم صلاحيتها ، وإعلان ذلك للناس ، حتى لا يأثموا بسكوتهم [فالساكت عن الحق شيطان أخرس] كما قال رسول الله ﷺ .

فضيلة المفتى : مأمور أم مخدوع ؟ !

ولقد كنت أتمنى من فضيلة المفتى الذى جاء فى بيانه أو دراسته التى نشرت بالصحف أن يعرف الغرض الحقيقى من وراء طلب إصداره لهذا البيان خاصة بعد أن أعلن الدكتور ماهر مهران فى الصحف أن المجلس القومى للسكان برئاسته قد اجتمع ، وأن فضيلة

المفتى سيصدر بياناً للأمة يوضح فيه موقف الإسلام من هذه القضية ، وكانت مفاجأة لجميع الناس أن يأتى هذا الخبر على لسان المسئول عن تحديد النسل فى مصر ، وأن يذكر بعضاً مما سيتضمنه هذا البيان ، الأمر الذى جعل كل من قرأ هذا التصريح يظن بأن فضيلة المفتى قد صدرت له الأوامر لإصدار بيان معين يكفى فيه على الأقل أن يعترف فيه بحق الدولة فى تنظيم الأسرة (تحديد النسل) وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لهذا البيان الذى يلاحظ من يقرؤه بتدقيق أن فيه دعوة للناس للإقلال من نسلهم . والذى تتعارض بعض النصوص فيه مع بعضها الآخر ، لأن فضيلة المفتى رغم أنه قال (إنه ليس من المصلحة فى تقديرى . أن تصدر الدولة قانوناً لتنظيم الأسرة أو النسل ، لأن مسألة تنظيم الأسرة من المسائل الشخصية التى تتعلق بالزوجين لا تعالجه القوانين) إلا أنه قال بعد ذلك : (إنى أرجح أن على رأس الأسباب التى جعلت بعض الناس يتهاون فى مسألة تنظيم الأسرة هو فقدان الوعى ، وعدم الفهم السليم لأحكام الدين ولشئون الدنيا ، والاستخفاف بالمسئولية نحو الأبناء) وهذه الكلمات الأخيرة تتعارض مع ما قرره فضيلة المفتى من ضرورة الرغبة الشخصية وكان على فضيلة المفتى أن يعرف كما قلنا قبل ذلك فى عدة مقالات أن المقصود بتظنيم النسل هو التحديد . ويكفى ما كتبه عدد كبير من الكتاب يؤكدون فيه ذلك ويثبتون فى كلماتهم ثناءً كبيراً على فضيلة المفتى الذى يعتبر فى نظرهم أجرأ مفتى تولى منصب الإفتاء فى مصر .

فقد كتب الدكتور [السيد أبو النجا] فى صحيفة الوفد الأسبوعية الصادرة فى ١١ أغسطس ٨٨ أى قبل صدور بيان المفتى ، تحت عنوان

(كلمة إلى العقل) : « كلمة اليوم إلى الأستاذ الأكبر — قرأت فى الأهرام منذ أيام أن فضيلة مفتى الديار المصرية أفتى أن الظروف الصحية والإقتصادية والاجتماعية تبيح تحديد النسل، وأن من حق الدولة إصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التى تقدمها لعدد محدود من كل أسرة » ، يقول الدكتور أبو النجا « وفرحت بهذه الفتوى لأنها تطمئن المتخوفين من أن يكون تحديد النسل حراماً وأن يكون حرمان من يزيد على عدد معين من الدعم مخالفاً للإسلام » . وقد طلب الدكتور أبو النجا رأى فضيلة شيخ الأزهر ، ورأى عدد من كبار العلماء مثل الشيخ الشعراوى والشيخ المشد والشيخ عبد الرحمن البنا والاستاذ خالد محمد خالد والدكتور النمر والشيخ محمد الغزالى وغيرهم . ثم طلب من جريدة الوفد أن تقوم عنه مشكورة بهذه المهمة ، ورغم أن هذا الكلام قد نشر من أحد عشر يوماً (اليوم ٢٢ أغسطس) فإننا لم نقرأ رأياً مكتوباً لواحد من هؤلاء العلماء ، وإن كنا قد سمعنا أن الشيخ محمد الغزالى اعترض على ذلك ، وخالف رأى المفتى ولامه على فتواه ، أثناء محاضرة له فى نقابة الأطباء يوم الجمعة ١٩ أغسطس الحالى .

يا سادة : تنظيم النسل هو التحديد :

وفضيلة المفتى لاشك أنه يقرأ كل الصحف ، أو تقرأ له الموضوعات المتعلقة بدار الافتاء على الأقل والمرتبطة بهذا الموضوع وغيره ، ولعله قد قرأ ، أو قرأ له — ما كتبته السيدة زينب عبدالحميد فى الصفحة الخامسة من جريدة الأخبار التى صدرت فى الأسبوع الثانى من أغسطس الحالى تحت عنوان (ليس بالاعلانات ولا رهط

الموظفين يكون تنظيم الأسرة) وذكرت أنها استثيرت بسبب ما سمعته من السيد رئيس الجمهورية فى لقائه بأمينات، المرأة فى العاشر من يوليو الماضى بعد أن تحدث معهن كما تقول بإفاضة وصدق عن أبعاد المشكلة السكانية ، والمخاطر الجسيمة المحيطة بالوطن إذا لم يتدارك الأمر ويحاصر هذا الطوفان البشرى الهائج الذى يتدفق دون وعى أو تفكير ، حتى أصبحت هذه المشكلة كما يقول الرئيس (هى الكارثة دون مبالغة أو تهويل) . وبعد أن ذكرت ما تصورته من أن هذا الرأى قد استشعره علماء الاجتماع وأصحاب البصيرة النافذة من المفكرين منذ الثلاثينات ، قالت بالحرف الواحد (والقائمون الآن على هذه المشكلة لم يفعلوا شيئاً أكثر من تغيير المسيرة من (تحديد النسل) إلى (تنظيم الأسرة) ومن الكتابات المتناثرة هنا وهناك إلى إعلانات التليفزيون وحفلات الفنادق وندوات المكافآت التى تستنفذ كل الاعتمادات الهائلة من الميزانية أو من المنح الواردة من الخارج) والسيدة زينب عبد الحميد كاتبة هذا المقال هى عضو مجلس الشعب السابق ، وأمينة المرأة حالياً بمحافظة بنى سويف ، وهى تطلب من الدولة أن تعلن بصراحة على الناس ضرورة تحديد النسل ، وليس تنظيم الأسرة الذى اختاروه عنواناً للدعوة للتحديد خشية اعتراض الناس عليه . وقد طالبت فى مقالها بإرسال آلاف من الأطباء الزائدين عن حاجة المستشفيات إلى القرى وتجنيدهم وتيسير الأجهزة والوسائل لهم للقيام بمهمة تحديد النسل ، وليس لتنظيم الأسرة ، كما تعلن الدولة والغريب أنها فى نهاية مقالها قالت : «أقول لكم

واستصرخكم قبل أن يدركنا الطوفان ، فلا عاصم اليوم من أمر الله » .

خبرونى بربكم لماذا لم تظهر حاجة النساء والأطفال إلى الرعاية والعناية محافظة على الأسرة إلا فى هذه الأيام ؟ كان على فضيلة المفتى وغيره من العلماء أن يعرفوا أن الموضوع ليس موضوع رأى الدين فى إباحة التنظيم أو عدم التنظيم . وإنما المقصود إقناع الناس بضرورة تحديد نسلهم وإيقاف الزيادة السكانية .

ولو وقفنا أمام قول الله تعالى : ﴿**يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ، ويجعل من يشاء عقيماً**﴾ لعرفنا أنه لا فائدة من التحديد أو التنظيم لأن الله هو الذى يتحكم فى ما يخلقه ويحدده ، ويحدد نوعه ووقت مولده وموته ، ويعطى من يشاء من الناس الإناث ويرزق من يشاء منهم الذكور . أو يرزق من يشاء النوعين معاً وهو المقصود من قوله سبحانه ﴿**أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً**﴾ . ولذلك قال مجاهد فى معنى« أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً » .. هو أن تلد المرأة غلاماً ثم تلد جارية ثم تلد غلاماً ثم تلد جارية . ولذلك قال القرطبى أيضاً : إن التزويج ههنا هو الجمع بين البنين والبنات . وقفوا معى أيها الإخوة أمام قول الله تعالى ﴿**يهب لمن يشاء**﴾ **أى أن الأمر أمره هو ، ولذا قال بعدها** ﴿**ويجعل من يشاء عقيماً**﴾ أى لا يولد له . وإن كان بعض الأطباء قد يستطيع بقدرة الله وإرادته أن يعالج بعض أمراض العقم المؤقت ، فإن أحداً لا يمكن أن يدعى أنه يجعل كل من عقمت ولوداً ، وقد بين بعض المفسرين كالقرطبى فى تفسيره جـ١٦ ص٤٩ أن هذه الآية وإن كانت قد

نزلت فى الأنبياء خصوصاً إلا أن حكمها قد عمّ فقد وهب لوطاً ابنتين، ولم يكن له أولاد ذكور ووهب إبراهيم ثمانية ذكور لاأنثى بينهم . وزاوج بين الذكور والإناث مع رسول الله ﷺ حيث ولد له أربعة بنين وأربع بنات . أما يحيى بن زكريا عليهما السلام فقد شاء الله أن يجعله عقيماً لا ينجب . وهذا ولا شك ينطبق على كل الناس ، ونشاهد ذلك فى واقع حياتنا ، حيث ينجب بعض الناس بنات وإن زاد عددهن ، وحتى لو عدّد الزوجات رغبة فى إنجاب الولد .ويحدث العكس أيضاً عند آخرين . وسبحان القادر الذى تحكم فى الكون كله ، وجعل هناك تناسباً بين الرجال والنساء فى معظم بلاد الدنيا ، عدا البلاد التى قد يرى المولى سبحانه أنها فى حاجة إلى النساء لإنجاب عدد من النسل قد تحتاج إليه الأمة ، وهو ما قلناه قبل ذلك ، وذكرنا أنه مشاهد فى دول الخليج العربى التى تحتاج لزيادة النسل لتحقيق الأمن فى البلاد التى تحتاج إلى أعداد كبيرة من البشر .

توزيع أسباب الحماية : قانون من قوانين السماء :

وإذا كان بعض الكاتبين قد اعترض على ما قلناه من أن المولى سبحانه وزع النسل بالقلة أو الزيادة تبعًا لمواطن الأمن أو الخطر ، وجعل الأولاد سببًا وعاملًا من عوامل الحماية للأسرة والمجتمع مع الأسباب والعوامل الأخرى كالمال والسلاح ، وادعى أننى خرجت على الناس بنظرية جديدة لم يسمع بها من قبل حيث قلت : «إن الأسرة أو الأمة المعرضة للخطر لعدم ملكيتها من أسباب الحماية والأمن من مال وسلاح يزيد انجابها فى الغالب . وأن زيادة معدل

المواليد ، تكون حين يزيد موقع الأسرة أو الأمة خطورة ، بسبب قلة ما تملكه من أسباب الحماية ، وقلت عن ذلك أنها (تعادلية الهية) . إذا كان هذا الكاتب قد اعترض على ما قلته على أساس أنه وجهة نظر عالم من علماء الدين ، وأنها قد تكون رأيًا دينيًا وهو لا يؤمن إلا بالماديات ، فلن أقول له كان يجب عليك أن ترجع إلى كتب علم السكان والاجتماع وما أسمته بالنظريات السكانية مثل ما قال لى : كان يجب عليك (أنا) أن تقرأ كتب الغزالى وابن تيمية وغيرهما لتعزف رأيهم فى موضوع تنظيم الأسرة) . لكنى أقول له بكل أدب واحترام لشخصه ودراساته الجادة فى موضوعات أخرى تتصل بتخصصه الدقيق، أقول : أنه قد ظهرت اتجاهات جديدة حول الزيادة السكانية فى صورة نظريات طبيعية واجتماعية وكلها تشير إلى أن موضوع القلة والزيادة السكانية ليس فى حاجة إلى ضبط . حيث أن ذلك يتم تلقائيًا بفعل الظروف المحيطة بحركة التطور . وأن هذه النظريات الطبيعية تقوم أساسًا على الاعتقاد بأن طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذى يعيش فيه تتحكمان فى نموه بنسبة معينة وفى اتجاه لا سيطرة له عليه كلية ، أو إن كانت مسيطرة فهى محدودة جدًا .

هذه النظريات التى تمثل هذا الإتجاه كثيرة جدًا ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، نظرية (د بلدى) والذى يرى : (انه فى الوقت الذى يتعرض فيه النوع البشرى للخطر ، تبذل الطبيعة جهودًا متناسبة لحفظه وبقائه ، وذلك بالزيادة على القدرة والخصوبة . ولهذا نجد أعظم تزايد للسكان بين الفقراء أما الأغنياء فأعدادهم فى تناقص) ومن هذه النظريات أيضًا نظرية (سبنسر) الذى أقام

نظريته على التنافر بين الذاتية والتوالد ، وأوضح أنه كلما ارتفعت المخلوقات من الأشكال الدنيا للحياة نقصت خصوبتها ، وأن فى الطبيعة تنافرًا بين الذاتية والتوالد فكلما زاد ما يبذله الفرد من جهد لتأكيد ذاتيته ضعف جهده فى التناسل . وهناك نظريات أخرى كثيرة كنظرية (سادلر) الذى يرى أن القدرة على التناسل تتناسب تناسبًا عكسيًا مع عدده ، وأنها عملية بيولوجية تتحكم فى نفسها بنفسها ، ويرى أن البؤس والحرمان يشجع على التناسل ، وأن السعادة والغنى تحد منه حيث أنه فى حالة البؤس يكون الأطفال أكثر تعرضًا للوفاة ، فلابد من تعويض لنسب الوفاة المرتفعة فى ظروف البؤس والفقر . والعكس تمامًا فى ظروف الغنى والثراء . أما (جـ . دى فاستيد) فيرى أن انخفاض معدل المواليد يمكن أن يتم تلقائيًا بتحسن الأحوال الاقتصادية نتيجة لعوامل فسيولوجية بحتة . ويرى أن الجوع يثير الغرائز الجنسية ويؤدى إلى كثرة النسل . وهناك عشرات من النظريات التى تؤكد أن تناسل الإنسان يتأثر بالعوامل الاجتماعية ، كنظرية (أرسين ريمون) وغيره .

ونعود مرة أخرى لنقول : إن النظرة إلى هذه النظريات تؤدى بنا إلى القول بأن الحد من التزايد السكانى يتوقف فى الغالب على نهضة الأمم وتقدمها وليس العكس ، وهو ما يراه وللأسف دعاة تحديد السكان فى مصر من أن الحد من التزايد السكانى يسبب النمو الاقتصادى .

مع المفتى مرة أخرى :

وإن كان فضيلة المفتى قد ذكر فى بيانه أن من مزايا شريعة الإسلام أن الأمور التى لا تختلف المصلحة فيها بإختلاف الأوقات والهيئات والاعتبارات تنص على الحكم فيها نصًا قاطعًا ، لا مجال معه للاجتهاد والنظر كتحليل البيع وتحريم الربا) فإن تحديد النسل أيضًا من الأمور التى لا مجال فيها للاجتهاد والنظر طالما كان ذلك على غير رغبة الزوجين ولغير مبرر شرعى مما حدده الفقهاء وليس منه مطلقًا تحقيق الرفاهية لكل الأفراد وتمكينهم من الحصول على الكماليات التى قلنا إنها لا تقف عند حد معين ، وبخاصة إذا ثبت أن موارد الدولة تكفيها ، وأنه لا يوجد فقر بالمعنى الصحيح الذى يحرم الناس من الحاجات الضرورية لهم ، حيث أنه كما سبق وقلنا : لو أحسنت الدولة التخطيط وتوزيع الدخل توزيعًا مناسبًا ، ما وجدنا فقيرًا ولا محتاجًا ولا مسكينًا . بل لا نبالغ حين نقول : ولتحققت الرفاهية أيضًا عند عامة الناس وخاصتهم .

وما كنت أحب لفضيلة المفتى أن يقول : إن إمكانيات الدولة لا تتحمل الكثرة الموجودة فيها . أما ما قاله فضيلة المفتى من أن تنظيم الأسرة لا يتعارض مع قوله تعالى : ﴿**وما من دابة فى الأرض الا على الله رزقها**﴾ فما كنت أحب أن يستدل بها فضيلة المفتى وهو المفسر الذى يقرأ فى تفسير القرطبى جـ ٩ ص ٧٠ ما استدل به على أن المولى قد تكفل برزق كل الناس ، وأنه لا يصح أن نتوقع الفقر ونخشاه لظروف تمر بنا ، أو أحوال قد تعترينا امتحانًا ابتلاءً . وقد ذكر القرطبى قول الشاعر :

وكيف أخاف الفقر والله رازق ورازق هذا الخلق فى العسر واليسر
تكفل بالأرزاق للخلق كلهم وللضب فى البيداء والحوت والبحر

ثم ألا تعطى بقية الآية معنى تقدير الله للخلق والرزق ، وأنه يعلم عدد ما يولد ومن يولد من كل ما يدب على الأرض سواء كان إنسانًا أو حيوانًا أو حشرات . وأنه تكفل برزقهم جميعًا ، وحدد لهم كما توضح الآية مستقر كل واحد منهم ، أى المكان الذى يأوى إليه ومستودعه أى الموضع الذى يموت فيه ؟ بل إن ابن عباس يفسر المستقر (بالرحم) والمستودع بـ (وجود المادة المنوية فى صلب الذكر) ، ويضيف الربيع بن أنس تفسيرًا آخر لكلمة (مستقرها) ، أى أيام حياتها ، (ومستودعها) حيث تموت وحيث تبعث . ومعنى هذا أنه لا جهاز تنظيم الأسرة ولا أى أجهزة طبية أو بشرية تستطيع أن تمنع ما قدره الله وقرره ، وأراد له الحياة ، وهو عنده ـــ كما تقول خاتمة الآية ـــ ﴿**كل فى كتاب مبين**﴾ أى فى اللوح المحفوظ وهذا أيضًا يفسره الحديث الشريف . «**ما من نسمة قدر الله لها أن تكون إلا وهى كائنة**» وحديث : «**إذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء**» .

وإذا كان فضيلة المفتى قد بين أن هذه الآية لا تتعارض مع تنظيم الأسرة ، وبين أننا طولبنا بالأخذ بالأسباب ، والسعى فى سبيل الحصول على الرزق ، واستدل على ذلك بقول الله تعالى : ﴿**هو الذى جعل لكم الأرض ذلولًا ، فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه**﴾ فإن هذه الآية الأخيرة ، هى دليل واضح على أن تحديد

النسل وإقلال الإنجاب لا يكون أبدًا سبيلًا من سبل إسعاد الناس وتقديم الرفاهية لهم . بل إنه فى ظروفنا ، ومع هذه الموارد التى ذكرناها ، نجد أننا مطالبون بالسعى الجاد لاستغلال أرضنا التى ذللها الله لنا ، أو الهجرة إلى غيرها إن كنا غير قادرين على استغلال أرضنا غير متمكنين من السعى الصحيح والاستفادة الجادة مما أعطاه الله لنا ورزقنا إياه . وأما الحديث الصحيح الذى ذكره فضيلة المفتى أيضًا ليبرر به ما سماه (تنظيم الأسرة) لتقليل النسل حتى تعيش القلة فى بحبوحة من العيش ولا تحتاج إلى مساعدة الغير ، وهو قول النبى (ﷺ) : **«إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس»** فهو لا يصح الاستدلال به هنا ، لأن الغنى فى هذا الحديث قصد به عدم الحاجة فقط ، لأن الغنى بمعناه المطلق ليس له حدود . كما أن هذا الحديث . إنما ذكره النبى (ﷺ) لأحد الصحابة حين أراد أن يتبرع بكل ماله لأعمال الخير ، ولا يترك حاجة لأولاده وورثته . فأخبر النبى بأنه لا يصح أن يوصى الإنسان بكل ماله ويحرم ورثته منه وإنما نبَّه إلى أن الوصية لا يصح أن تزيد على الثلث ، بل إنه قال لهذا الصحابى الجليل الذى أراد أن يتبرع بكل ماله : الثلث فقط . والثلث كثير» . ثم علل ذلك بقوله «انك أن تذر ورثتك أغنياء . خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» .

هل يسدد «وقف الإنجاب» ديون مصر ؟

وإذا كنا الآن يا فضيلة المفتى نمد يدنا إلى غيرنا ، فإن ذلك من سوء التصرف ، وطمع السلطة فى إظهار قدرتها على إصلاح البلاد

وتطوير مصر ، وإثبات نديتها لدول أخرى سبقتنا بكثير فى مجال المدنية والحضارة . وأستطيع أن أؤكد أن الصهيونية العالمية ، وأدواتها من الدول الكبرى هى التى دفعتنا إلى ذلك ، وأغرتنا بالاقتراض الكبير ، وسهلت لنا فى البداية عملية السداد ، حتى تورطنا تمامًا وأصبحنا الآن لا نستطيع سداد فوائد هذه الديون ناهيك عن الديون نفسها . والغريب أن معظم هذه الديون إنما اقترضتها الحكومة للإنفاق على كماليات لسنا الآن فى حاجة إليها ، بل إن هذه الديون وباعتراف رئيس الدولة نفسه لا نستطيع أن ننفقها إلا فيما حددته الدول الدائنة . بل تشترط أن تنفذ هى المشروعات التى تم اقتراض الأموال لها . حتى وصلنا الآن إلى ما وصلنا إليه . وربطنا اقتصادنا بدول أخرى تتحكم فينا وتتدخل فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية بحجة المحافظة على أموالها عندنا ، ولعلنا لا زلنا نذكر كيف أن صندوق النقد الدولى ، لابد أن يوافق على زيادة المرتبات أو خفضها . ويشترط شروطاً على القائمين على أمن مصر عليهم أن ينفذوها مرغمين حتى لو كانت على غير رغبتهم أو فى غير مصلحة البلاد . ومع ذلك فلا زلنا نطلب القروض من هنا وهناك ، لازالت بعض الدول تغرينا بالحصول عليها ، حتى نظل خاضعين لسياسة هذه الدول مستذلين لها رغم أن رجال الثورة (المباركة) قد حشوا عقولنا ، وعقول شبابنا بأن مشاكل مصر بدأت منذ عهد إسماعيل بسبب سياسته الاقتصادية ، واقتراضه الديون من الخارج ، مما أدى إلى تراكم هذه الديون على مصر ، فارتبكت حالتها المالية ، وتأثر النظام السياسى بذلك ، وحدث التدخل الأجنبى المعروف بعد ان

اضطر إسماعيل إلى بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس لسداد ما عليها من دين يستحق الأداء فى ديسمبر ١٨٧٥ ، ولم يغط هذه الديون .وبلغ مجموع ديون مصر فى عهد إسماعيل كما ذكر الدكتور أحمد الحتة فى كتابه (تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر) ص ٣٧٢ ، وبعملة ذلك الزمان ، ١٢٢ مليون وثلاثمائة وأربع خمسين ألفا وثلاثمائة جنيه انجليزى ، تضاهى الآن فى هذا العصر عشرات الألوف من الملايين . وقد اضطرت حكومة إسماعيل فى عهده إلى فرض ضرائب كبيرة على الناس والأطيان لمحاولة زيادة الإيرادات رغبة منها فى سد العجز الذى لم تتمكن من سداده أيضًا رغم ذلك وأدى فى النهاية إلى التدخل الأجنبى الذى كانت له آثار سياسية واقتصادية لا زلنا نعانى منها حتى الآن . والتاريخ – وللأسف – يعيد نفسه الآن ، ولكن بصورة أكبر وأوسع حيث أعتقد أن المسئولين عن النظام الاقتصادى والسياسى فى عهد إسماعيل كانوا أكثر إخلاصاً ووفاء لمصر من كثيرين ظهروا فى زماننا وعصرنا ، وثبت أنه لا تعنيهم إلا مصالحهم الشخصية ، والدليل على ذلك ما عرفناه وعرفه الناس من أموال كثيرة هربت إلى خارج مصر على يد بعض كبار المسئولين . يقول بعض الخبراء : إن نصفها فقط يكفى لسداد ديوننا وحل كل مشكلاتنا الاقتصادية ، للخروج من هذا المأزق الذى أدى بالفعل إلى التدخل فى شئون مصر السياسية والاقتصادية بل الدينية .

وكنت أعجب يوم أن كنت عضوًا فى البرلمان المصرى فى دورة ١٩٨٤ لعشرات الملايين التى تقدم ضمن تقارير المجلس لاعتمادها

كقروض لاستغلالها فى مشروعات لا حاجة فيها للبلاد فى ظروفها الحاضرة ، وتعد من كمال الكماليات لإنشاء قناة ثالثة للتليفزيون ومنح افتتاح معاهد الرقص والباليه وغيرها التى تتكفل أمريكا بالإنفاق عليها وعلى غيرها لتخريب عقول الشباب والأطفال وليس هنا محل لذكرها الآن . أو غير ذلك من مشروعات ربما قصد من انشائها بالإضافة إلى خراب الاقتصاد خراب الذمم والأخلاق .

والغريب أن المنح التى تقدم إلى مصر من أمريكا وغيرها منح مشروطة بشروط غريبة وعجيبة وتنفق فى مصارف محددة معينة ، كتحديد النسل أو تدريب قوات الشرطة والأمن المركزى على وسائل يسمونها (حفظ النظام) لكنها فى الحقيقة قصد بها المحافظة على السياسيين وسياستهم . ومن بين المنح التى قدمت للمجلس السابق أثناء وجودى به ، منحة من الولايات المتحدة بمبلغ ٦٥ مليون دولار لحساب تنظيم الأسرة ، وقد عرفت أن منحًا أخرى قدمت قبل ذلك وبعدها للإنفاق على تحديد النسل فى مصر . وقد جمع معظمها من مجلس الكنائس العالمى ، وهناك من يقول : إن الحملة الإعلامية الرسمية ، والتى اشتد سعارها هذا العام للدعوة لتحديد النسل وهو ما أسمته الدولة (تنظيم الأسرة) إنما جاءت نتيجة تهديد من بعض الدول الكبرى وصندوق النقد الدولى الذين يرفضون إعادة جدولة الديون أو التساهل فى سداد هذه الديون إلا بعد تنفيذ ما وضع من برامج لتحديد النسل ، وبحجة أن هذه الزيادة الهائلة فى أعداد السكان ، لن تمكن مصر من سداد هذه الديون الباهظة التى توقفت عن سداد فوائدها التى حلّ أجل سدادها . ولا نستطيع إلا أن نقول . حسبنا

الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

«تقدير» الدولة «وتعطيل» التشريع :

أعود مرة أخرى إلى فضيلة المفتى الذى حاول التشكيك فى قوة حديث : «**تناكحوا تناسلوا تكثروا**» وقال عنه إنه حديث مرسل ، وبين فضيلته أن المقصود منه الكثرة المؤمنة الصالحة القوية المنتجة . وكأن فضيلة المفتى يقول إنه يجب تقليل النسل إذا كانت الكثرة غير مؤمنة أو صالحة ، وغير منتجة .

نقول لفضيلة المفتى : إن الصلاح والإيمان أو كثرة الإنتاج لا يختص بها العدد القليل فقط وإنما يمكن أن يتوفر ذلك مع كثرة وزيادة النسل ، بل إن الإنتاج بالذات لا يزيد إلا بزيادة النسل . وإذا كان فضيلته حين يشرح هذا الحديث يوحى للناس بضرورة تحديد النسل لأن الواقع الذى نعيشه يتطلب ذلك ، ويقول : (إذ من المعلوم أن الرسول (ﷺ) لا يباهى بكثرة فاسقة عاصية ضعيفة جائعة متخلفة جاهلة تستورد معظم ضروريات حياتها من غيرها وإنما يباهى بالكثرة القوية العزيزة الغنية التى دائمًا يدها هى العليا ويد غيرها هى السفلى) — فإنا نقول لفضيلته رغم أننا لا نقبل أن نصف المسلمين عمومًا والمصريين على وجه الخصوص بهذا الوصف فإننا نقول إذا افترضنا وجود الفسوق والعصيان والضعف والجوع والتخلف والجهل والاستمرار فى استيراد معظم ضروريات حياتنا .. فمن السبب فى هذا كله ؟ وقد بينا أن عندنا من الإمكانيات البشرية والموارد المادية ، ومن يستطيعون هداية الناس العاصين من علماء

الأزهر وأنت منهم إن أخلصوا النية وأدوا واجبهم على الوجه الأكمل وما علاقة حديث النبى يا فضيلة المفتى الذى يقول فيه : **«يوشك أن تتداعى عليكم الأمم»** بموضوع تنظيم الأسرة أو تحديد النسل؟ **فهل** تريد أن تستدل به على أن الكثرة غير مطلوبة فى الإسلام ، خاصة وأنك قلت بعدها . (اذن فالكثرة الصالحة القوية المنتجة مرحبًا بها . وهى محل المباهاة فى كل زمان ومكان أما الكثرة المنحرفة الطائشة الضعيفة التى تمد يدها بالسؤال إلى غيرها فإن القلة القليلة خير منها) . أعتقد أنك تعنى ذلك وبخاصة أنك قلت بعدها مباشرة (ونحن نكرر أن مسألة تنظيم الأسرة ليست من المسائل التى لا تقبل التغيير أو النظر لأنها تنزيل من حكيم حميد . وإنما هى من المسائل التى تقبل المراجعة والنظر والتى هى من الأمور النسبية التى تخضع لظروف كل أسرة وأحوالها **ولإمكانيات كل دولة وتقديرها فقد** يكون تنظيم النسل مطلوبا فى أسرة دون أسرة وفى دولة دون دولة) وعبارة (**تخضع لامكانات كل دولة وتقديرها**) كلمة خطيرة جدا تفتح الباب على مصراعيه وتعطى الحق للساسة والحكام أن يخضعوا كل أمر من الأمور ولو كان متعلقًا بالدين لما يدعونه من عدم توفر الامكان ــ ولما يقدرونه هم من وجهة نظرهم بصرف النظر عن موافقته للدين أو مخالفته له ــ وقد يرون مثلًا أن الصيام يعطل الإنتاج ، ويقدرون ويقررون اعتمادًا على هذا التفويض وهذه الفتوى إلغاء الصيام حتى لا يؤثر الصيام على الإنتاج كما فعلت تونس قبل ذلك ، ويجر هذا إلى أمور أخرى كثيرة ، مادام (التقدير) يفوض فيه أصحاب السلطة والسلطان خصوصًا فى البلاد التى لا تلتزم بتطبيق شريعة الإسلام .

ومنع العمال من أداء الصلاة أثناء العمل بحجة تعطيل الأعمال ، وغير ذلك من أمور لا يخفى على القارىء أن يعلمها ويقيسها على ما نقوله . ولقد لاحظت أن نهاية بيانك الطويل ، قد ردد أكثر من مرة (امكانيات كل دولة وتقديرها) ، و (اختلاف وجهات النظر من قطر إلى قطر) و (على حسب الظروف والأحوال والإمكانيات) .

وإذا كان فضيلة المفتى قد جاء بحديث جابر بن عبد الله : (كنا نعزل على عهد رسول الله (ﷺ) والقرآن ينزل فبلغه ذلك فلم ينهنا) ليستدل به على جواز تنظيم النسل أو الأسرة ويقيس عليه جواز طرق منع الحمل الحالية . بجميع أنواعها . ويقول : (ان كل هذه الوسائل لا يعارضها الدين مادامت لا تتعارض مع أدابه ، ومادام قد حدث الأطباء الثقاة بأمانها وعدم وجود ضرر من استخدامها) . فما رأيك يا فضيلة المفتى فيما قرره أطباء ثقات لا يعملون فى جهاز تنظيم الأسرة ولا يتقاضون منه مكافآت المنحة كالتى يتقاضاها العاملون فى هذا الجهاز . من أن معظم هذه الوسائل ان لم يكن كلها لها آثار جانبية ضارة ، وأن سبب تغيير الوسائل من وقت لآخر هو ثبوت ضرر الوسائل السابقة ، ومنع استعمالها فى الخارج ، ومنها وللأسف آخر وسيلة أعلن عنها مسئول تنظيم النسل فى مصر وهى الحقن طويلة المفعول ، والتى أعلن عن شراء كمية كبيرة منها والتى قلنا أن عدداً من أطباء مستشفى بولاق الدكرور أعلن ثبوت عدم صلاحيتها وأنها تؤدى إلى الإصابة بالسرطان ، واعتراف محاضرهم الكبير وهو من الأطباء المشهورين المسئولين عن تحديد النسل فى

مصر بأن عدد إصابات النساء بالسرطان نتيجة استخدام هذه الحقن أقل من عدد الوفيات أثناء الولادة .

رحم الله الشيخ شلتوت :

ثم أليس من حق الناس عليك ــ يا فضيلة المفتى ــ حين تعرضت لوجهة نظر الإسلام فى تنظيم النسل أن تذكر آراء المؤيدين والمعارضين ، ليعرف الناس أن هذا الأمر ليس مقطوعًا به ، وأن للناس الحق فى أن يأخذوا بهذا أو ذاك . ثم إن فتاوى بعض العلماء من المحدثين والتى استدللت بها على جواز (تنظيم النسل) إنما كانت ردودًا على أسئلة خاصة لظروف خاصة ، ولم يقصد هؤلاء المفتون ــ ولا شك ــ تأييد تحديد النسل أبدًا الذى تدعو إليه الدولة الآن ، ولو كانت تدعو إليه تحت اسم (التنظيم) . وفضيلة الشيخ شلتوت الذى تحدث عن جواز تنظيم النسل حين أحس أن وسائل الإعلام قد استغلت فتواه للدعوة للتحديد ، ألّف على الفور كتابًا آخر اسمه (القرآن والمرأة) ، وقال فيه بالحرف الواحد . (إن من الخلط أن يظن بعض الناس أن فتواى تتصل بفكرة تحديد النسل ، وهى ليست من ذلك ولا متصلة بها ، لأن غايتها علاج فردى لحالات طارئة مخصوصة ، بأصحابها ، ولا يسرى حكمها على الأمة بجميع أفرادها) ، وهذا ولا شك هو ما قصده الشيخ عبد المجيد سليم ، والشيخ السيد سابق ممن استدللت بفتاواهم على جواز تحديد النسل ، ولو كانوا قد رأوا هذه الحملات الإعلامية الضارية المركزة والتى تدعو الناس ايقاف نسلهم نظرًا لما تعانيه البلاد من ظروف اقتصادية

سيئة ، لكانوا قد بينوا ذلك للناس ، كما بينه شيوخ آخرون أفاضل لا أحد يشك فى علمهم أو قدراتهم على فهم الدين وفقه أحكامه مثل شيخ الأزهر الحالى والشيخ محمد الغزالى ومعظم علماء مجمع البحوث الإسلامية تقريبًا . خاصة العلماء المتخصصين فى الشريعة وعلوم الدين .

لقد تورطت — يا فضيلة المفتى — فيما طلب منك نشره وتبيانه للناس . ولا يصح أبدًا نقل الفتوى من محلها الصحيحة ، ويجب إبقاء العمل على كون زيادة النسل هو القاعدة ، أما التنظيم أو التحديد فهو الاستثناء لمن يضطر من الأسر أو الأفراد . على أن تعمل الدولة ونظامها العام على إزالة هذا الإضطرار بكل ما تملك من سبل ، ولا ينبغى أبدًا أن يساهم النظام العام فى اضطرار الناس الى تحديد النسل ، لا بإعلامه ولا بسياسة خاطئة لتوزيع موارده ، ولا باتخاذ أى اجراءات تدعو لذلك كرفع سن الزواج أو حرمان بعض الأولاد من الحقوق المشروعة لأبناء الوطن ، ولا بخفض أجر العاملين عما يكفى لحاجاتهم وحاجات أسرهم ممن يعولونهم أو يجب أن يعولوهم . لأن نقل الفتوى — يا فضيلة المفتى — من محلها الصحيح لا معنى له الا تشجيع قبول الفقر للفقراء ، والثراء للأغنياء ، والحيلولة دون محاولة طلب العدل فى توزيع المورد ، والأخطر من ذلك كله القبول بالهزيمة والاستسلام أمام الأعداء ، وعدم العمل على تجاوز ما وقع من هزائم .

يجب أن يعلم الناس جميعاً أن منع الحمل الذى أبيح ، لم يكن إلا

لحالات فردية ، وأغراض بعيدة عن الهوى والعبث . وإذا كان البخارى ومسلم قد رويا عن جابر أنه قال : « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل » فليس معنى هذا أن على كل الناس أن يعزلوا ، وعلى كل الأسر أن تنظم نسلها أو تحدده وتمنعه بوسائل العزل القديمة أو الحديثة ، كما أنه يجب أن نعرف أنه لم يكن كل المسلمين يعزلون ، ومعنى الحديث (كان بعضنا يعزل) . وقد ذكرت أحاديث أخرى أن العزل كان يتم مع الجاريات خشية أن يحملن . ولذا فقد أكد الفقهاء جميعاً أن العزل لا يجوز إلا بموافقة الزوجين معاً . فلا يصح أن نأخذ ما صدرت على أساسه الفتاوى التى تجيز تنظيم الأسرة أو النسل على أنها عامة ، وتعطى الحق لغير الزوجين فى التدخل فى هذا الموضوع ، لأنها (ليست متصلة بتحديد النسل) كما قال الشيخ شلتوت . وواضح الآن أن هذه الفتاوى التى تطلبها الدولة من كبار العلماء يريدون بها تحديد النسل وإقناع الناس به نظراً للأوضاع الاقتصادية المتردية . وإذا كان الشيخ شلتوت فى كتيبه (القرآن والمرأة) قال : (إن فتواه لا تتصل بموضوع تحديد النسل وغايتها علاج فردى لحالات فردية مخصوصة ، ولا يسرى حكمها على الأمة بجميع أفرادها) فإن فضيلة الإمام الراحل فى نفس الكتاب أردف فى هذا القول بقوله (راجع ص ٨٥ ، ٨٦ من الكتاب المذكور ط ١٩٦٠/٢) : (ولا يجوز أن يستغلها النظام العام ، فى إجبارهم على العمل بها ، واضطرارهم إليه . بإعلامه وسياسة ماله .. الخ) .

تأويلات خاطئة لأقوال شائعة :

وإذا كان بعض الأئمة قد تكلم عن جواز العزل كالغزالى والشوكانى وابن القيم وأبو حنيفة ، فإنهم قد أرادوا الإباحة الخاصة الضرورية للأفراد دون الجماعات وأما ما يستدل به بعض الناس على أن فى كثرة العيال ضررًا خصوصًا مع قلة المال ، كقول عمرو بن العاص مثلًا وهو يخطب فى مصر : (يا معشر الناس إياكم وخلالًا أربع ، فإنها تدعو إلى النصب بعد الراحة ، وإلى الضيق بعد السعة ، وإلى الذلة بعد العزة — إياكم وكثرة العيال وإخفاض الحال وتضييع المال والقيل بعد القال من غير درك ولا نوال) فإن هذا الكلام لا يمكن أن يراد به النهى عن كثرة العيال كما فهمه الذين طبع الله على قلوبهم وأصمتهم الرغبة فى الشهرة ، وأعمتهم أبصارهم إلى التطلعات الدنيوية . بل أريد به كما يقول د . عمارة نجيب فى كتابه (الأسرة المثلى فى القرآن والسنة) ص ١٤٣ ، ١٤٤) — (أريد به النهى عن الجمع بين الخلال كما هو واضح من تحذيره الجامع لها ، بقوله (إياكم وخلالًا أربعًا — مع عدم الدرك والنوال) . قصده حث الناس على العمل وإحسان التصرف فى المال ، والانتهاء عما من شأنه تعطيل المواهب والقدرات كالقيل بعد القال ، فإن ذلك لا يصح مع كثرة الأولاد من غير درك ولا نوال. أى من غير أن يتوفر له ما يوفى بحاجات حياته) ثم يقول : (فلا صلة بقوله هذا وبتوقع تضخم السكان كما يدعى البلهاء) .

ونحب أن ننبه إلى أن ما ينسبه بعض الجهلاء لرسول الله (ﷺ)

مع أنه قول بعض الصحابة الذى نسبوه للرسول وحرفوا معناه الحقيقى مثل: «جهد البلاء: كثرة العيال مع قلة الشئ» والذى روى الحاكم فى تاريخه أنه قول ابن عمر ولم يصح عن الرسول نقول لهم: إن هذا ليس دعوة للإقلال من العيال بسبب قلة الدخل، وإنما يعنى هذا لو فكرنا فيه جيداً أنه تقرير للواقع أى أن غاية الابتلاء وشدة الامتحان كثرة العيال مع قلة الشئ. الأمر الذى يتطلب زيادة السعى وكثرة الكفاح. فمن اجتاز الامتحان بالصبر وتحمل المشاق أجر وأثيب. ومن رسب فى الابتلاء فترك الدرك والنوال ولم يهتم إلا بالقيل والقال، وفشل فى تربية أولاده عوقب وعذب وحرم الأجر والثواب. يقول د. عمارة نجيب فى كتابه السابق ذكره ص ١٤٥ تعليقا على 'هذا الكلام: «إذ يوجب الإسلام عيالتهم (أى الأولاد) وإحسان تربيتهم، والعدل بينهم، والرحمة بهم على النحو الذى يخرجهم إلى المجتمع أعضاء نافعين، يذودون عن حياضه ويحمون أمانه سيادته وارتقائه. فلا يجب أن يكون الابتلاء صعبًا والامتحان شاقًا، خاصة إذا قل المال وكثر العيال».

مع ضرورة فهم أن كلمة «عيال» هنا لا يقصد بها الأبناء وحدهم، وإنما كل من يعال من الأبناء والزوجات والأهل ممن فرض عليه إعالتهم أى الانفاق عليهم. وإذا أمكن للإنسان أن يحدد عدد أولاده فلا يستطيع أن يحدد عدد من يعولهم من أقاربه وذوى رحمه من أب أو أم أو إخوة صغار أو أبناء اخوته المتوفين خاصة أبنائهم الأطفال والقصر.

مصر بعد عشرين عاماً من التحديد:

إن فرائصي ترتعد حين أتخيل واقع بلادنا - بعد عشرين عاماً فقط - إذا استطاعت أن تصل الدولة إلى ماتدعو إليه وتخطط له من اكتفاء كل أسرة باثنين أو ثلاثة من الأولاد، لأننى لا أتخيل أن مصر ستسطيع يومها أن تفكر فى الدفاع عن أرضها من أى عدو يحاول الاعتداء عليها، والاعتداء متوقع الآن وفى كل لحظة، والعداء بيننا وبين الدول الاستعمارية عموماً لم ولن يتوقف. وتعالوا لنتحدث بالأرقام. المعروف أن كل أسرة تتكون من زوجين إما أن تنجب ولدين أو بنتين أو تنجب ولداً وبنتاً أو لا تنجب مطلقاً. فلو افترضنا أن عندنا مائة ألف أسرة سيصل أولادهم إلى سن التجنيد بعد هذه الفترة القصيرة من الزمان ويطلب الوطن رجالاً يدافعون عنه ويذودون عن حماه فسيكون نصف هذا العدد على الاكثر من الأولاد الذكور مع استخرجنا لأبناء الأسر التى حرمها الله من الإنجاب، ومعنى هذا أن الأسر التى لم تنجب ذكوراً سيعفى أولادهما من التجنيد إلا إذا قررنا تجنيد الفتيات كما تفعل إسرائيل الآن. وأما الأسر التى ستنجب ولداً واحداً وبنتاً واحدة فسيعفى أيضاً أولادهم من التجنيد طبقاً للقانون الذى يعفى الولد الوحيد من الخدمة العسكرية وحتى إذا ألغى هذا القانون فهل سيسعد ذلك أسرهم ؟ وهل يصبح الوليد الوحيد الذى سيدلله أبوه لأنه الابن (الحيله) كما يقولون لأن يقوم بدور الجندى الشجاع الخشن الذى يضحى بنفسه وروحه فى سبيل الدفاع عن دينه ووطنه؟ ومعنى هذا أنه لن يجند سوى أبناء الأسر

التى تنجب ذكرين، وربما يكون العدد قليلا إلى حد كبير لا يفى بحاجة قواتنا المسلحة التى لا يمكن لها ولا لغيرها من الدول العظمى مهما تطورت أسلحتها أن تستغنى عن القوة البشرية التى يتحتم وجودها للسيطرة على أراضيها أو أرض أعدائها التى تستولى عليها. هذا فقط هو مجرد مثل صغير نضربه لنبين للناس مدى خطورة تحديد النسل والإكتفاء بواحد أو اثنين كما يطالب الآن دعاه التحديد فى مصر.

أعرف زميلاً كريماً ، هو عالم فاضل، يشغل منصباً رسمياً فى جامعة الأزهر، وقد عرف بتدينه والتزامه. ومع ذلك فإنه يود من كل قلبه ورغم كبر سنه أن يتزوج من أمرأة أخرى (بناء على طلب زوجته المريضة) لينجب منها ذكراً أو اثنين، حيث رزقه الله بولد واحد، وثلاث بنات. وهو يذكر لى ولإخواننا أن عدم وجود شقيق ذكر لابنه الوحيد يؤرقه كثيراً. حيث يخشى أن يصيبه مكروه فينقطع نسله، وتنتهى ذكراه حين ينقطع هذا النسل الذى لا يمتد إلا بالذكور، حيث تصبح البنات بعد تزويجهن أعضاء فى أسر الأزواج، وينتسب أبناؤهم إلى آبائهم لا لأمهاتهم ولا جدهم لهؤلاء الأمهات. فلماذا نحرم هذا وأمثاله وهم كثيرون من شئ أباحه الله ، وزينة منحها للناس ولم ينه عنها ؟ بل شجع النبى عليها حين قال: **«تناكحوا تناسلوا تكاثروا»** وقال **«تزوجوا الودود الولود»** وبين كيف كان الأنبياء يتضرعون إلى الله تعالى ليرزقهم الأولاد ويمنحهم ما يكون قرة عين لهم ويرثون من بعدهم فقد دعا إبراهيم عليه السلام فقال: **﴿ رب هب لى من**

الصالحين﴾ ، ودعا زكريا عليه السلام ربه وهو العجوز كبير السن، والتى كانت امرأته عاقراً لا تلد فقال ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝ ﴾ . والقرآن ملئ بمثل هذه الدعوات من الأنبياء الذين كانوا يتطلعون إلى الذرية. وإلى أن يكون لهم امتداد فى الحياة بعد وفاتهم.

أعرف شيخاً جليلاً وعالماً فاضلاً كان أستاذاً لى بكلية أصول الدين أنجب خمساً من البنات وولداً واحداً . فلما مات ابنه - وهو فى الثانوية العامة - بدأنا نرى الرجل حزيناً متأثراً لفقد ولده وقرة عينه، وإن كان ذلك لم يؤثر على خلقه وعلمه، لكننا كنا نحس بما فى داخله من حزين عميق.

خاتمة:

وبعد - فإن على الدولة أن تتوقف فوراً عن الدعاية لما تسميه (تنظيم الأسرة) الذى قلنا إنه قصد به (تحديد النسل)، وألا تفكر أى تفكير فى إتخاذ إجراءات ترغم الناس على ذلك. وعليها أن تترك الناس وشأنهم، فهم أعرف بأحوالهم وأوضاعهم وظروفهم، خاصة أسر الموظفين إلى محاولة تنظيم النسل بأنفسهم من غير دعاية ولا ضغوط، وإن التركيز الكبير على هذا الموضوع، وبهذه الصورة الملفتة للأنظار والمحركة للتفكير، وقد تكون سبباً من أسباب عدم الاستجابة لما تدعو إليه الدولة كرد فعل طبيعى لهذا الموضوع الذى **يعتقد كثير من الناس - وأنا منهم - أنه أريد به اشغال الناس عن المشاكل التى يعانونها، وتبرير سوء**

التخطيط الذى اعترف به المتخصصون.

الناس جميعاً يعرفون أن المقصود من هذه الدعايات المركزه فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون ليست صحة الأم،ولا مصلحة الأسرة التى يشرف عليها الزوجان ويعرفان ظروفهما أكثر من غيرهما ولا يصح إجبارهما على التحديد أو التنظيم.

أما رأى فضيلة المفتى فهو رأى شخصى خاصة ما يتعلق بموضوع الظروف الاقتصادية،واعطاء الدولة الحق فى اتخاذ ما تراه من مصلحتها.ومن هنا قرر عدد من علماء المسلمين الأحرار،وبخاصة الشباب منهم والذين يعملون فى مجالات دينية تخصصية،وبعضهم يشغل مواقع قيادية فى جامعة الأزهر،قرروا واتفقوا على مناقشة كل ما يتعرض له المسلمون الآن من مشكلات،وما يصدر من فتاوى من فضيلة المفتوى أو غيره من الموظفين المعينين بقرارات سياسية وحزبية.وبعض هؤلاء العلماء كان يمكن أن يتولى منصب الافتاء مثل فضيلة المفتى الحالى،وكان يمكن أن يكون له رأى مخالف لهذا الرأى . وقد اتفقوا على ألا يتم إصدار فتوى أو بيان إلا بأغلبية الأعضاء على الأقل،إن لم يكن هناك اتفاق كامل على ما يفتون به،اعتقاداً منهم بأنه لا يوجد الآن فى مصر،من تتوفر فيه كل شروط الاجتهاد،خاصة من العاملين فى المجال الرسمى ،وعلى أساس أن الاجتهاد فى هذا العصر المتشابك المصالح والقضايا اجتهاد جماعى لا فردى . وإن كانوا سيطالبون بضرورة اختيار المفتى وشيخ الأزهر عن طريق

كبار العلماء والمتخصصين الذين يعرفون مدى صلاحية من يختار للافتاء،أو تولى مشيخة الأزهر لأن هذين المنصبين يجب أن يبتعدا تماماً عن الخضوع لسلطان الحاكم أو الاتجاهات الحزبية والسياسية التى تعمل لمصالح خاصة،وتسير وفق اتجاهات وتعليمات معينة محددة.

أما أنت - أيها الشعب المغلوب على أمره،فلتعلم أن الفقر هو أخلاق ومواهب وليس فقر أرزاق وإمكانات.وقد شهد العالم كله أن أبناء مصر لا تنقصهم المواهب أو الإمكانات وإنما تنقصهم القدوة فى كبار المسئولين،حتى تنطلق مواهبهم دون معوقات أو قيود.ولا يصح أبداً أن نكون أكالين بلا شغل،ومستهلكين بلا انتاج أو عمل.لم يقل أحد منكم يا أبناء مصر الشرفاء سنظل عبئاً على الدولة لا عوناً لها.لكن من يساهم من المسئولين ؟ ومن يتحرك من القائمين على الأمر ليقضى على المعوقات التى تعوق عملية التنمية وزيادة الانتاج ؟

اللهم هذه كلمة حق،أردت أن أبرئ بها ذمتى أمام الله حتى وان أغضبت كثيراً من البشر.وهى ولا شك قد أغضبت من يتصورون أن الأرزاق والأعمار بأيديهم.ألا إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق

لا .. لا يا فضيلة المفتى .

رفقا بالضرورة يا فضيلة المفتى.

مقال الأستاذ / السيد فرج.

مقال الأستاذ / موسى صبرى.

صورة فتوى فضيلة المفتى .

رأى فضيلة شيخ الأزهر.

دعوة حق

لا لا يا فضيلة المفتى

إذا كنا لا نستطيع أن نفتى بحرمة حق الزوجين فى عدم الانجاب بالطريق التى يرونها، وللأسباب الشخصية التى يقدرونها، فإننا لا نستطيع أبدا أن نفتى بحل تدخل الآخرين فى هذا الأمر الخاص، وهذا الحق الذى يحرم قطعيا تدخل الغير فيه بالإيجاب أو السلب. وإذا كانت هناك أحاديث تبيح العزل (أى منع الحمل) بشروط. فإن معظم العلماء يرون أن فى ذلك ترك فضيلة. ويبين النبى ﷺ أن العزل ومنع الحمل المؤقت لا يؤديان بالضرورة إلى قلة النساء أو تخفيض عدد المواليد ولعل ذلك مما نشاهده واقعا فى بلادنا. وفى الحديث المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من نسمة قدر الله كونها إلا وهى كائنة**» وقد أجمع العلماء على أن منع الحمل بالعزل أو غيره لا يحل دون رضا الزوجين - وإذا كان الإمام الغزالى وحده دون جمهرة العلماء رأى أن الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والذى قد يؤدى إلى الدخول فى مداخل السوء يعطى لبعض الناس الحق فى عدم الانجاب فإن جمهرة العلماء رفضوا ذلك الرأى مع أن الإمام الغزالى استدرك على هذا الرأى بقوله: «نعم الكمال والفضل فى التوكل والثقة بضمان الله» حيث قال: ﴿**وما من دابه فى الأرض إلا وعلى الله رزقها**﴾.

وأما حجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يستند إليها دعاة تحديد النسل فسنرد عليها فى حديث قادم أن شاء الله .

وسنرى أن انهيار اقتصادنا إنما جاء نتـيجة التخطيط السيئ والفهم الخاطـئ لمفهـوم العمل وزيادة الانتـاج. وليس لنا أن نتعلل بـعدم قدرة الدولة على القـيام بخدمـة ورعاية الملايين التى تولد علمـيا وطبيا واجتـماعيا لأن العبرة ليست بالكثـرة وإنما بحسن التخطيط واستغلال الامكانات الكثيرة التى فشلنا تماما فى استغلالها.

والأسئلة المطروحة الآن - قبل أن نخـوض فى تفصيلات هذا الموضوع - هل صـحيح ما نسـبته جـريدة الأهرام يوم ٢٠ يوليو الماضى إلى فـضـيلة المفـتى من أنه افتـى بأن الظروف الصـحيـة والاقتصادية والاجتمـاعية تبيح تنظيم الأسرة أى (تحديد النسل) ؟ وان من حق الدولة إصـدار تشريعات تحـدد فيـها الخـدمات التى تقدمهـا لعدد محدد من أطفال كل أسـرة ؟ وهل من حق فضيلة المفتى وحده - وهو موظف من موظفى وزارة العدل - أن يخالف إجماع علمـاء المسلمين ورأى مجمع البحوث الإسـلامية فى هذا الموضوع الذى ما يزال يتمسك به المجمع حتى الآن؟

إن الأمـر جد خطيـر. وهذه الفـتوى التى فـوجئ بهـا الناس حديث المجـامع والمحافل ومـثار مناقـشات العـوام والخواص من الناس. والمطلوب رأى جـمـاعى لكبـار علمـاء المسلمين الذين لا يخضعون لضـغوط سياسية أو تعليمات لأشـخاص يتحكمون فى أقواتـهم وأرزاقهم، ويوجـهونهم أحـيانا إلى مـا ترتضيـه السلطة ويدعـو إليه النظام. ولو كـان تعيين المـفتى يتم بناء على تفـويض وترشيح من كبار العلمـاء مثل هيئة القضاء أو غيـرها من الهيئات ذات الطابع الخاص. لقلنا إنه مـفوض أن يفتى باسـمهم وأن يعلن

ما اتفـقوا عليه وارتضـوا إعلانه وبيانه للناس. أمـا وإن المفتى فى بلادنا مجرد موظف تابع للنظام خـاضع للسلطة وأوامر وتعليمات أحد وزرائها. فقـد يكون فى بعض ما يفتى به فى النفس منه شئ خاصـة أن اختيـاره لهذا المنصب لا يتم طبقـا لقواعد أو قـيود أو شروط مـحددة يجب أن تتوافـر فيه وفى أمـثاله ممن يملكون حق التـحليل والتـحـريم، ويكون لآرائهم وفـتـاواهم حق التـقـديس والتـقدير. ولـذا فنحن فى انتظار بيـان صريـح وجرئ من شـيخ الأزهر كالبيان الذى أصدره منذ وقت قريب. يعلن فيه رأى الأزهر فى هذا الموضوع الشائك والحساس.

د.عبد الغفار عزيز

دعوة حق

رفقا بالضرورة يا فضيلة المفتى

توقعت أن يتصل بى فضيلة المفتى طوال الاسبوع الماضى ليؤكد لى أن ما نشر بجريدة «الأهرام» على لسانه ليس صحيحا، وإنما نشر بصورة محرفة، اعطت معنى اخر غير الذى يقصده. فضيلة المفتى زميل عزيز وصديق قديم ونسكن معا فى حى واحد. ونلتقى كثيراً على الطبيعة وعبر أسلاك التليفون. إلا أن الذى حدث أن مكالمات تليفونية كثيرة جاءتنى من عدد كبير من أصدقائى وأصدقاء فضيلة المفتى ، أعلن عدد كبير منهم أنهم لن يكتفوا بمجرد لومه بالتليفون وإنما سيذهبون إليه ليناقشوه فى هذه الفتوى الخطيرة التى خالف فيها إجماع المسلمين فى مصر وخارجها، وقرارات رسمية لمجمع البحوث الإسلامية أكبر هيئة دينية فى مصر. وأكدوا أنهم سيعلنون له اعتراضهم على هذه الفتوى، وعلى فتوى أخرى أخطر منها، قالوا إنه أفتى بها منذ وقت قريب وأعلنتها الصحف، وفيها يقول: «بأنه يجوز للحاكم أن يشرع ما يشاء من القوانين التى يرى فيها مصلحة الدولة، وحدد من هذه القوانين جواز مشاركة الدولة فى تركة المتوفى تحت اسم (ضريبة التركات) أو غيرها مستدلا فى ذلك بقول الله تعالى : **﴿وإذا حضر القسمة أولو القربى ،واليتامى والمساكين ،فارزقوهم منه واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفا﴾** واعتبر أن مشاركة الدولة ورثة المتوفى فيما تركه إنما هو من قبيل الحق الذى تصور أن الله دعا الورثة إن يمنحوه للفقراء

والمساكين، فلها أن تأخذ حقهم نيابة عنهم: وان كانت هذه فتوى لم يقل بها الاولون ولا الآخرون، وتعتبر من أخطر ما أفتى به عالم منذ جاء الإسلام حتى الآن لأن الميراث بالذات من الأمور التى لا اجتهاد فيها، وأنصبة الورثة محددة مقررة بنصوص شرعية ثابتة لا تحتمل اجتهادا ولا تأويلا.

وإذا كانت هذه الفتوى من أخطر الفتاوى كما قلنا، فإنا نرجئ الآن مناقشتها لوقت آخر حتى ننتهى من موضوع تحديد النسل الذى أثرناه فى الأسبوع الماضى والذى فجرته فتواه بإباحة تنظيم الأسرة أى تحديد النسل للظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وما نسب إليه من افتائه بحق الدولة فى إصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التى تؤديها لعدد محدد من أطفال كل أسرة. وأن التنظيم أى (التحديد) حلال، مادامت هناك ضرورة لذلك، مع أنه لا يصح أبداً أن نتمسح فى كلمة الضرورة حين نفكر فى مخالفة ما اتفق عليه العلماء لأن الضرورة ليست مطلقة، وليست كل الضرورات يمكن أن تبيح المحظورات، وإلا فقد صدرت تشريعات وقوانين فى تونس أيام حكم بورقيبة تدعو الشعب لترك صيام رمضان تحت اسم الضرورة ولإمكان زيادة الانتاج. وصدرت تشريعات فى بلاد إسلامية تمنع الزواج بأكثر من واحدة وتعاقب من يتجرأ على مخالفة هذه التشريعات، كما أبيح أيضا للضرورة التى تعلل بها آخرون فتح بيوت رسمي للدعارة وممارسة الجنس بدعوى المحافظة على صحة الشباب، وخشية انتشار الأمراض المعدية بسبب عدم اشراف الدولة على هذه الدور. وتحت اسم الضرورة أيضاً ، أصبح عندنا فى بلد الأزهر

ملاه ليلية تقدم فيها الخمور والنساء لطلاب المتع والفرفشة من أجل زيادة الدخل القومى بل صنعنا الخمور وصدرناها بحجة هذه الضرورة.

وإذا كنا لم نتمكن اليوم من الدخول مباشرة فى اثبات خطأ نظرية انهيار اقتصادنا بسبب كثرة الانجاب وعدم تحديد النسل، فإن (الضرورة) هى التى فرضت على ذلك حتى أثبت فى احاديثى القادمة أن شاء الله بأنه لا ضرورة اطلاقا لتحديد نسلنا، وان الضرورة الضرورية تدعو إلى زيادة النسل لا إلى تقليله، وغفر الله لصديقنا العزيز المستشار مصطفى الطويل الذى تأثر بالإعلام المركز وبما فرضته دولتنا السنية على جماهير شعبنا من ضلالات جعلته وهو الرجل الهادئ الرزين يخرج عن طبيعته وهدوئه، ويتهم بعض العلماء بالاسفاف فى التفكير، ويفزع - كما يقول - من اتهامهم لأعداء الإسلام بالسعى لتحديد نسلهم ونسل المسلمين. وسأذكر إن شاء الله اعتبارا من الاسبوع القادم بالنصوص والأدلة والارقام صحة ما قاله له هذا الفقيه السياسى أستاذ الجامعة الذى حاولت أن أعرف اسمه فلم اتمكن، والذى ظن بعض الناس أنه أنا، باعتبار الزمالة السابقة فى عضوية مجلس الشعب من خلال حزب الوفد، إلا أنى لا أتذكر انى التقيت بالأخ مصطفى الطويل بعد حل مجلس الشعب السابق، ولو التقيت به الآن لقلت له ما قاله هذا العالم، وأثبت له ولمن يسمعنا أو يجلس معنا صحة هذه الدعوى .

والى لقاء إن شاء الله

د.عبد الغفار عزيز

فى مواجهة قضية التزايد السكانى
اخطاء وبيلة يقع فيها الراى الآخر

مقال: السيد فرج

أحسنت مجلة أكتوبر - من منطلق الأصالة الصحفية - فى إتاحة الفرصة للرأى الآخر للأدلاء بما قد يكون لديه من حجج وبراهين على صدق ما يدعيه من معارضة الحاجة الماسة إلى تنظيم الأسرة وتحديد النسل، بعد أن تفاقم خطر الزيادة السكانية البهيمة وأوشكت أن تحدث انفجاراً مدمراً يودى بكل ما فى هذا البلد من معطيات التنمية والتقدم والعلم ومكارم الأخلاق.

وقد أفردت أكتوبر ثلاث صفحات للأستاذ عبد الغفار عزيز، أستاذ «الدعوة الإسلامي» بجامعة الأزهر - رغم معارضتها لرأيه - رغبة فى أن تترك كل الآراء تعبر عن نفسها.

وكان مرتقباً أن يكون حديث فضيلة الدكتور عن رأى الإسلام فى تنظيم الأسرة، باعتباره جهة اختصاص لها شأنها فى هذا الموضوع، ولارتباطه بالدعوة ودواعيها .. ولكنه اختار زاوية أخرى وخاض فيها بما ارتآه وحده وهو أن «مشكلة مصر فى قلة النسل لا فى زيادتهم»!

وبدلاً من يعاود فضيلته مراجعة آيات القرآن الكريم، وأحاديث نبى الإسلام صلوات الله عليه، واجتهادات السلف الصالح .. فإنه كتب كلاما آخر استشهد فيه بتلميحات غير واضحة عن نظرية «مالتس» وتأملات «برسترويكا» لميخائيل جورباتشوف، وقصة الرجل الريفى الذى أنجب ٥٨ بنتاً وولداً ، وله

مظهر أخاذ مثل أنتونى كوين، وجون واين ؟! ثم فاجأنا فضيلة الدكتور باستحداث نظرية مبتكرة عن الديموغرافيا، أطلق عليها «التعادلية الإلهية» ، ومؤداها أن «توقف زيادة السكان فى البلاد (الراقية) مثل السويد والنرويج والدنمرك - وأيضاً سويسرا والنمسا - يرجع إلى أن الخالق الأعظم سبحانه أراد فقر إنتاجهم البشرى حين زاد إنتاجهم المادى» ؟ !

واعترف بأنه لا طاقة لى على فهم هذا الكلام، وإنما الرأى أن أحيله إلى فضيلة المفتى، وإلى شيخ الأزهر، وإلى هيئة كبار العلماء .. وقد أقروا جميعاً بأن الإسلام الحنيف لا يعارض تنظيم الأسرة، وهذا هو موضوعنا.

وهكذا نرى أن أستاذ الدعوة الإسلامية - وحده - يقف موقف المعارضة والتحدى أمام جمع حافل من العلماء الثقات والأئمة الصالحين - القدامى منهم والمعاصرين - وليته قبل ما كتب كان قد قرأ كتب الإمام الغزالى وابن سينا والشوكانى والدميرى ، وفقهاء الشافعية والحنفية والشيعة .. وليته قرأ ما كتبه الشيخ محمد الغزالى والشيخ أحمد الباقورى والشيخ جاد الحق والشيخ عبد الرحمن النجار .. وغيرهم كثير، ولو كان قد قرأ ما كان أقدم على ما كتب .. وهذا ما يدعونى إلى إيراد بعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، والأقوال المأثورة، على غير رغبتى فى أخذ مساحة كبيرة من صفحات المجلة: من آيات الله البينات:

﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾.

﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾.

﴿ وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾.

- أى أن الزوجة الواحدة أهون على الرجل فى العيال، لأنه إذا تزوج بأكثر من واحدة كثرت عياله.

ومن أحاديث النبى الكريم صلوات الله عليه وسلامه:

«يأتى على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وولده وأبويه يعيرونه بالفقر ويكلفونه ما لا يطيع».

قالوا: وما جهد البلاد يا رسول الله.

قال**«قلة المال وكثرة العيال»**.

«التدبير نصف العيش والتودد نصف العقل والهم نصف الهرم وقله العيال أحد اليسارين».

«لئن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس».

«أغبط الناس عندى مؤمن خفيف الحاذ».

- أى خير المؤمنين من كان قليل العيال.

وكان من رأى الإمام الغزالى تحبيذ منع الحبل لأسباب صحية ومادية ومعنوية:

«استبقاء جمال المرأة للتمتع بها».

«الخوف من كثرة الأولاد».

«لا خلاف بين العلماء فى جواز العزل، بشرط أن توافق الزوجة الحرة على ذلك لأنها شريكة فى المعاشرة الزوجية».

ولقد يجول بفكر بعض المعارضين للحد من كثرة النسل حديثاً لم تتكشف لهم جواهره ومعانيه المقصودة تماماً، ولذلك أفتى كبار علماء المسلمين بأنه ليس فى تحديد النسل مخالفة لأحكام الدين ولا تنكر لحديث شريف يقول: «**تناكحوا تناسلوا فإنى مباهٍ بكم الأمم يوم القيامة**».

ذلك لأنه ليس لنا أن نفهم الحديث الشريف على ظاهره بأن الرسول ﷺ مباه بعدد المسلمين حفاة عراة مستضعفين فى الأرض! وإنما الرأى أن من شروط المباهة بالأمة أن تكون قوية عزيزة كريمة.

ليس الأمر إذن أمر قلة عدد فى النرويج - كما أشار الدكتور عبد الغفار - ولا كثرة عدد فى الهند.. وإنما الأمر منوط بقوله تعالى: ﴿**كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله**﴾.

ترى.. ما فائدة كثرة النسل مع قلة الدخل ؟ وما قيمة الزيادة العددية فى مواجهة القوى المادية والمعنوية ؟ وقد حدث الرسول الكريم ﷺ أصحابه بجلاء:

«**يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها**». قالوا: «أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟» قال: «**لا، إنكم يومئذ لكثير ولكنكم كثرة كغثاء السيل**». أى ماذا ينتظر من كثرة جاهلة ضعيفة، وما شأن أمة كثيرة العدد قليلة الحيلة واهنة القوى..

أود أن أتوقف عند هذا الحد، ولعل فيه الكفاية.. ثم أجد لزاماً على أن أعاتب المعلم الفاضل الدكتور أستاذ الدعوة

الأسلامية فى تهجمه بلا مبرر على الدكتور ماهر مهران مقرر المجلس القومى للسكان، وأيضاً استهانته بالتحقيق الباهر للكاتب المحقق الأستاذ عزت السعدنى ، وليست أملك الدفاع عنهما، وهما قديران على الرد.

كما أترك لغيرى من أصحاب الشأن فى الدولة إزجاء تعليقاتهم على عبارات وردت فى حديث الدكتور عبد الغفار عزيز مثل:

«أن الخطأ خطأ الدولة، وأن الفقر الذى نعيشه جاء نتيجة سوء التخطيط».

«تدخل الدولة السافر فى شئون الناس وعدم توافر العدل».

«أما الأعداد الكبيرة من المجندين - وجنود الأمن المركزى بالذات - فإن وجودهم فى الجيش وجود مظهرى» ؟ !

والله.. لست أستعدى أحداً على أحد، ولكن الموضوع خطير، والحديث عن الزيادة السكانية ينبغى أن تتوافر له المعلومات الصحيحه والبيانات المحسوبة جيداً ..رحمة بالأسرة ورفقاً بالوطن.

هذا الرجل

أرجو أن يسمح لى فضيلة الاستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الديار المصرية، أن أقدم إليه على الملأ، كل الإجلال والاحترام والتقدير.. بل أرجو أن يسمح لى فضيلته أن أقول بأعلى الصوت.. أنت يا سيدى رجل عظيم.. والعظمة موقف.. والموقف هو الموقف الشجاع الواضح، المؤمن، المتصدى، عن خلق وعلم، وعن إدراك عميق، لمتطلبات المسئولية الوطنية والقومية..

ما أحوج مصر، أيها الرجل الكبير، للعشرات من أمثالك، يدعون بكلمة الحق، بعيدا عن التهريج والديماجوجية وأمساك العصا من الوسط..

ما أحوج مصر أيها الرائد المقدام، للعشرات من أمثالك يقدمون للمصريين جميعا مسلمين وأقباط، الفهم الصحيح لتعاليم الإسلام، والحجة الساطعة، تدعم هذا الفهم بغزارة معرفة وبساطة قدرة على التعبير وسماحة نفس كبيرة وتواضع عالم جليل..

إن ما قلته أيها الرجل لعدد من المصريين فى الطائرة إلى بغداد فى عيد ثورة العراق يعبر عن موقف صاحب رأى وموقف.

إن ما قلته أيها الرجل، لأعضاء الجالية المصرية فى باريس، أذهل المستمعين، وبث فى قلوبهم الرضا والطمأنينة، وعرفهم بأحكام الدين الصحيح..

إن ما تواجـه به الشباب فى الندوات التى عقـدتها فى كل عـواصم مصـر، بمحبـة ومودة وبحـرص عـميق نقى على شبابنا، وبألفة أبوة وصداقة.. يجعلنا نفخر بك ونفاخر..

إن ما أدليت به أيـها العمـلاق من تصريحات إلى زمـيلتنا بهيرة مختار على صـفحات «الأهرام» عن تنظيم الأسرة يؤكد أن العالم الواثق بعلمه، لا يخشى صيحات الجهالة..

أنت أيها العظيم، لا تتهرب من شهادة ولا تسعى إلى شعبية مخادعة، ولا تحيط نفسك بهالات مصطنعة، ولا تنافق تيارا عن خـوف، ولا تنشر عن نفـسك الأخبـار الاعلانيـة، ولا تدعى لنفسك ما ليس فيه..

أنت جوهر هو المظهر.. أنت حكمة وشجاعة.. أنت رائد من أجل الوحدة الوطنية.. أنت رجل.. والرجال قليل..

موسى صبرى

■■ مفتي مصر يعلن :

تنظيم الأسرة حلال للظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية

من حق الدولة اصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التي تقدمها لعدد من اطفال كل اسرة

ضرورة الابتعاد عن فتاوى مدعي المعرفة بالدين واخذ المشورة من العلماء دون غيرهم

كتبت ـ بهيرة مختار :

اعلن فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر ، ان تنظيم الاسرة حلال وليس حراما ، طالما هناك ضرورة صحية او اقتصادية او اجتماعية او اي لون من الوان الضرورة التي يقدرها الزوجان . فتربية الولد الواحد افضل من الولدين . وتربية الولدين افضل من الثلاثة . وهكذا . واكد ان من حق الدولة اصدار تشريعات تحدد فيها الخدمات التي تقدمها لعدد من اطفال كل اسرة . فاذا كانت امكانات الدولة لا تكفي إلا لتقديم مجانية التعليم او مجانية العلاج لولدين مثلا في الاسرة . فلا مانع من تقديم هذه الخدمات للولد الثالث او الرابع . بشرط الا تنفق الدولة اموالها في البذخ او الكماليات . فالقاعدة الاساسية في علاقة المبتكر بالدولة ـ انه لا ضرر ولا ضرار .

وقد افتى فضيلة الدكتور طنطاوي بذلك بعد ان طرح في اكثر من مؤتمر شعبي مناقشة المشكلة السكانية رغبة لاصدار تشريعات . تحدد . خدمات الدولة للأسرة بعدد من الاطفال . وقد بدأت هذه الدعوة في محافظة الاسكندرية عندما دعا محافظها المستشار اسماعيل الجوسقي الى ضرورة اصدار هذه التشريعات .

واعلن انه قد تقدم الى الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء بمجموعة من المقترحات الخاصة بهذه القضية والتي تحدد الخدمات التموينية والتعليمية والصحية المجانية على عدد معين من الاطفال .



رأى الامام الأكبر شيخ الأزهر في قضية تنظيم النسل

بعث فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ، شيخ الجامع الازهر ، برايه في قضية تنظيم النسل . وكان الدكتور السيد ابو النجا ، قد كتب في مقالع الاسبوعي « كلمة الى العقل » ، « بالوفد » بتاريخ ١١ اغسطس ١٩٨٨ يطلب راى فضيلة الامام الاكبر في قضية تنظيم النسل .. وقال اولا بشان تعدد الزوجات يقرر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية المنعقد بالقاهرة في مايو ١٩٦٥ ، ان تعدد الزوجات مباح بصريح نصوص القرآن الكريم بالقيود الواردة فيه . وان ممارسة هذا الحق متروكة الى تقدير الزوج ، ولا يحتاج في ذلك الى اذن القاضى .

اما بشان الطلاق فيقرر المؤتمر ، ان الطلاق مباح بحدود ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، وان طلاق الزوج يقع دون حاجته الى اذن القاضى [واما بشان تحديد النسل يقرر المؤتمر : ان الإسلام رغب في زيادة النسل وتكثيره ، لان كثرة النسل تقوى الأمة الإسلامية ، اجتماعيا واقتصاديا وحربيا وتزيدها عزة ومنعة : واذا كانت هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل ، فللزوجين ، ان يتصرفا ، طبقا لما تقتضيه الضرورة ، وتقدير هذه الضرورة متروك لضمير الفرد ودينه . ولا يصح شرعا وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل ، باى وجه من الوجوه . وان الاجهاض بقصد تحديد النسل ، او استعمال الوسائل التى تؤدى الى العقم لهذا الغرض امر لا تجوز ممارسته شرعا للزوجين او لغيرهما . واوصى المؤتمر بتوعية المواطنين وتقديم المعونة لهم في كل ما سبق تقريره بصدد تنظيم النسل .

فهرس الموضوعات